أثير

بحث شامل حول المعلومات الخاطئة والمضللة في ليبيا

1. ملخص تنفيذي:

يشخّص هذا البحث بيئةً رقميةً ليبية تشكّلت منذ 2011 على وقع اضطراب سياسي وانقسام مؤسسي، تزامن مع قفزة هائلة في انتشار الإنترنت حتى شمل معظم السكان. هذا الاتساع رافقته هشاشة بنيوية في البنية التحتية والحوكمة الرقمية، وفراغات معلوماتية خلال الأزمات، ما جعل المنصات—خصوصًا فيسبوك—المسرح الأوسع لتداول السرديات المضلِّلة. على هذه الأرضية، يختلط التقني بالسياسي والثقافي: ثقة اجتماعية مفرطة بالمصادر القريبة (العائلة/الأصدقاء) تقابلها مهارات تحقق محدودة، فتتكرّس دائرة انتشار الشائعات وتوظيفها سياسيًا واقتصاديًا.

ينتمي هذا البحث إلى **النمط الوصفي–التحليلي**؛ فهو لا يكتفي برصد الظاهرة كميًا ونوعيًا، بل يفسّر آلياتها وارتباطاتها بالسلوك الاجتماعي والبنية الرقمية والسياق السياسي. وتتمثّل **مشكلة البحث** في:

فهم كيف تنتشر المعلومات المضللة داخل البيئة الرقمية الليبية، وما العوامل التقنية والاجتماعية والسياسية التي تغذي انتشارها، وكيف تستقبلها الفئات المختلفة، وما تأثيراتها على الثقة العامة والسلم الاجتماعي.

ومن هذه المشكلة تفرّعت **تساؤلات البحث**:

1. ما أبرز أشكال وسرديات المعلومات المضللة في ليبيا؟
2. ما العوامل البنيوية والاجتماعية التي تسهّل انتشارها؟
3. كيف تختلف أنماط التعرّض والسلوك بين الفئات العمرية والجندرية والمناطقية؟
4. ما مستويات الثقة في المصادر المختلفة؟
5. ما الأدوات والتدخلات الأكثر قبولًا وفعالية للحد من الظاهرة؟

وتنسجم هذه التساؤلات مع **أهداف البحث**، المتمثلة في:

- توصيف مشهد التضليل في ليبيا وسردياته الرئيسة.
- تحليل آليات الانتشار وعوامل القابلية الاجتماعية.
- قياس مستويات الوعي والمهارات والسلوكيات المرتبطة بالمعلومات.

- تحديد الفجوات التي يمكن معالجتها في الاستراتيجيات الوطنية.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ لمبادرات التوعية والاستجابة السريعة.

اعتمدت الدراسة مقاربة مختلطة تجمع مراجعة مكتبية لدراسات ومرجعيات موثوقة مع بيانات أولية نوعية وكمّية. شملت البيانات النوعية تسع جلسات نقاش مركزة في طرابلس وبنغازي ومصراتة لثلاث فئات (شباب، نساء، أصحاب مصلحة) بإجمالي 72 مشاركًا. أما المسح الكمي فشمل 460 مشاركًا بتوزيع نسبي يعكس حجم المدن ودرجة وثوقية مقبولة. حلّلنا البيانات الكمية وصفيًا، وربطناها بمدونات نوعية مرمَّزة وفق إطار KABP (المعرفة، المواقف، المعتقدات، الممارسات).

تكشف النتائج توافقًا واضحًا: الوعي بمفهوم «المعلومات المضلّلة» مرتفع اسميًا، لكن المهارات العملية ضعيفة؛ ثلاثة أرباع المستجيبين شاركوا—مرةً على الأقل—محتوى تبيّن لاحقًا أنه خاطئ. يتكرّر التعرّض للمعلومات المضللة أسبوعيًا/يوميًا، وتتصدّر السياسة والاقتصاد قائمة الموضوعات، فيما تتكفّل الأزمات بتسريع الانتشار. الثقة تُمنَح لهوية المصدر أكثر من محتواه، وتتفاقم الفجوة لدى الفئات الأصغر سنًا والنساء من حيث استخدام أدوات التحقق. المواقف يغلب عليها «ثقة متوسطة» بالنفس وقلق عالٍ من أثر التضليل على السلم الأهلي، مع تفضيلٍ لتدخّل حكومي «بشروط» يحفظ حرية التعبير. النوعي يوضح الآلية: «نصف حقيقة» تُقدَّم في سياق مضلِّل، تضخّمها صفحات كبيرة وحسابات ممولة، وتلقى استعدادًا اجتماعيًا لتصديق ما يلامس الخوف أو الأمل. النساء هدفٌ متكرر لهجمات رقمية وتشويه سمعة، والصحفيون والناشطون تحت ضغط حملات منظمة، فيما يتأخر التصحيح الرسمي ويصل بعد أن يترسّخ الضرر.

الخلاصة أنّ التضليل في ليبيا ليس عارضًا بل أداة استراتيجية متداخلة محليًا وخارجيًا، تستثمر فراغ الحوكمة الرقمية وتراجع الثقة المؤسسية ومحدودية التربية الإعلامية. مواجهةُ ذلك تتطلّب مزجًا بين إصلاحٍ مؤسسي ورهانٍ ثقافي/تعليمي: تسريع الاستجابة الرسمية وتوحيد القنوات الموثّقة، حماية الفاعلين الإعلاميين والنساء، ودعم مبادرات التحقق المحلية، إلى جانب إدماج مهارات التفكير النقدي والتمييز بين الرأي والخبر في التعليم المبكر. ويوصي البحث عمليًا بإنشاء «وحدة استجابة سريعة» حكومية للتفنيد وقت الأزمات، وتبنّي غرفة «إدارة الإنفوديميا» بنسخة ليبية، وبناء شبكة تحقق

متخصّصة تضم صحفيين وخبراء، وتصميم حملات قصيرة باللهجة المحلية تُظهر أمثلة ليبية مباشرة على ضرر الشائعة. كما يدعو إلى شراكات مع بعثة الأمم المتحدة والمنصات الكبرى لتسريع توثيق الحسابات الرسمية وإبراز روابط التصحيح، وإلى برامج تدريبٍ ممتدة تُنشئ كوادر محلية قادرة على المداومة. بهذه المقاربة المتوازنة—تقنية، ومؤسسية، وثقافية—يمكن كسر دائرة التضليل وتعزيز ثقةٍ عامة تُعيد للمجال الرقمي وظيفته المعرفية بدل توظيفه كسلاح انقسام.

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي: 2

قائمة الأشكال 7

2. خلفية وسياق: 9

2.1. تطور استخدام الإنترنت في ليبيا 9

2.2. بنية تحتية هشة في مواجهة التحديات 10

2.3. ثقافة الاستخدام: بين الثقة المفرطة والسلوك المتناقض 11

2.4. السياق السياسي: أرض خصبة للمعلومات المضللة 11

3. المنهجية: 14

3.1. جمع البيانات 14

3.2. تحليل البيانات 15

3.3. كتابة تقرير البحث 16

3.4. المحدودية: 16

4. النتائج والمناقشة: 16

4.1. التمثيل الديمغرافي للعينة 16

4.2. المعرفة 18

4.3. المواقف 29

4.4. المعتقدات 39

4.5. الممارسات 50

الاستنتاجات: 59

التوصيات العملية: 61

أولًا: توصيات مستندة إلى مخرجات الدراسة 61

ثانيًا: توصيات من بعض أفضل الممارسات الدولية 64

المراجع: 65

الملاحق: 67

دليل حلقات النقاش..... 67
كتاب الترميزCodebook 73
النموذج الأخلاقي..... 77
نموذج أسئلة الاستبيان..... 78

قائمة الأشكال

- **الشكل 1 :**التوزيع النسبي للمشاركين حسب المدينة.
- **الشكل 2 :**التوزيع حسب النوع الاجتماعي
- **الشكل 3 :**التوزيع العمري للمشاركين.
- **الشكل 4 :**المستوى التعليمي للمشاركين.
- **الشكل 5 :**التوزيع حسب المهنة.
- **الشكل 6 :**مستوى معرفة المشاركين بمفهوم «المعلومات المضللة.«
- **الشكل 7 :**معدل تكرار التعرّض للمعلومات المضللة.
- **الشكل 8 :**قدرة المشاركين على التمييز بين الرأي والمعلومة.
- **الشكل 9 :**المجالات الأكثر تعرضًا للمعلومات المضللة.
- **الشكل 10 :**المنصّات الأكثر انتشارًا للتضليل.
- **الشكل 11 :**معرفة المشاركين بمنصّات وأدوات التحقق من الأخبار.
- **الشكل 12 :**المشاركة في تدريبات التحقق من الأخبار.
- **الشكل 13 :**تصوّر المشاركين لزيادة التضليل في وقت الأزمات.
- **الشكل 14 :**مستوى ثقة المشاركين في قدرتهم على التمييز بين الصحيح والمضلل.
- **الشكل 15 :**مستوى القلق من المعلومات المضللة.
- **الشكل 16 :**إدراك المعلومات المضللة كتهديد للسلم الأهلي.
- **الشكل 17 :**الموقف من الرقابة الحكومية على المعلومات.
- **الشكل 18 :**النشر العشوائي ودوره في انتشار التضليل.
- **الشكل 19 :**سلوك التبليغ عن المحتوى المضلل.
- **الشكل 20 :**تحميل وسائل الإعلام مسؤولية التحقق من المعلومات.
- **الشكل 21 :**اعتبار التعامل مع الأخبار المضللة أمرًا طبيعيًا.
- **الشكل 22 :**أولوية الثقة في المصدر عند تلقّي المعلومات.
- **الشكل 23 :**الاعتقاد بأن عدد الإعجابات مؤشر على المصداقية.
- **الشكل 24 :**الموقف من تبرير مشاركة الأخبار غير الدقيقة بحسن النية.
- **الشكل 25 :**توزيع الثقة بمصادر المعلومات
- **الشكل 26 :**مستوى الثقة في الإعلام الليبي.
- **الشكل 27 :**الاعتقاد بأن التضليل يُستخدم بشكل منظم.
- **الشكل 28 :**الاعتقاد باستخدام المعلومات المضللة لأغراض سياسية.
- **الشكل 29 :**تأثير المعلومات المضللة على الاختيارات السياسية.
- **الشكل 30 :**تقييم دور المؤثرين في نشر أو مكافحة التضليل.

- **الشكل 31 :**المواقف تجاه مسؤولية تصحيح الأخبار المضللة.
- **الشكل 32 :**نسبة المشاركين الذين شاركوا معلومات تبيّن لاحقًا أنها خاطئة.
- **الشكل 33 :**أسباب مشاركة الأخبار المضللة.
- **الشكل 34 :**ممارسات التحقق قبل المشاركة.
- **الشكل 35 :**نسبة من ألغوا متابعة صفحات بسبب تضليلها.
- **الشكل 36 :**الموضوعات التي يتحرّى المشاركون بشأنها أكثر.
- **الشكل 37 :**نسبة من يعتقدون أن نشر المحتوى المضلل يحدث من دون قصد.
- **الشكل 38 :**نسبة استخدام أدوات التحقق من المعلومات.

2. خلفية وسياق:

تعيش ليبيا منذ عام 2011 في حالة من عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح، مما خلق بيئة خصبة لانتشار المعلومات المضللة والخاطئة (Africa Center for Strategic Studies. 2022). لم تعد الحرب في ليبيا تقتصر على ساحات القتال التقليدية، بل امتدت لتشمل الفضاء الرقمي الذي تحول إلى ساحة معركة جديدة، حيث تُستخدم المعلومات كسلاح لتأجيج الصراعات، وتعميق الانقسامات، وتوجيه الرأي العام (Freedom House. 2022) .

خلف هذا يقف سياق مختلط من الجوانب التقنية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي يجب الإشارة إليها كونها تشكل التربة التي تنبت فيها المعلومات المضللة والخاطئة إن جاز التعبير

2.1. تطور استخدام الإنترنت في ليبيا

لم يكن انتشار الإنترنت في ليبيا مجرد تطور تقني، بل كان ظاهرة اجتماعية وسياسية متشابكة بشكل وثيق مع الأحداث التي شكلت تاريخ ليبيا الحديث. لقد أثرت سنوات الصراع وعدم الاستقرار بشكل مباشر على كيفية وصول الليبيين إلى الإنترنت واستخدامهم له، مما خلق بيئة فريدة لانتشار المعلومات المضللة (المصدر السابق)

قبل عام 2011، كان استخدام الإنترنت في ليبيا محدوداً نسبياً، حيث بلغت نسبة الانتشار 14% فقط في عام 2010. كان النظام السابق يفرض رقابة صارمة على الوصول إلى الإنترنت، مما حد من قدرة المواطنين على التواصل بحرية والوصول إلى مصادر المعلومات المستقلة .Trading Economics) (2025.

مع اندلاع الثورة في عام 2011، شهدت ليبيا تحولاً جذرياً في المشهد الرقمي. على الرغم من أن نسبة انتشار الإنترنت لم تتغير في ذلك العام، إلا أن الأحداث السياسية أدت إلى زيادة الوعي بأهمية وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتنظيم والتعبئة. في السنوات التي تلت، بدأ استخدام الإنترنت في النمو بشكل تدريجي، ليصل إلى 17.8% في عام 2014 (المصدر السابق).

القفزة الهائلة حدثت بين عامي 2014 و2020، حيث ارتفعت نسبة انتشار الإنترنت من 17.8% إلى 87.6%. هذه الزيادة المذهلة، التي تجاوزت 400%، تزامنت مع فترة من الصراع الشديد وعدم الاستقرار. يمكن تفسير هذه القفزة بعدة عوامل، منها انخفاض أسعار خدمات الإنترنت، وتوسع تغطية شبكات الجيل

الرابع (4G)، وزيادة الاعتماد على الإنترنت كمصدر للأخبار والمعلومات في ظل غياب وسائل الإعلام التقليدية الموثوقة (Freedom House. 2022).

بحلول عام 2025، وصل عدد مستخدمي الإنترنت في ليبيا إلى 6.57 مليون مستخدم، أي ما يعادل 88.5% من إجمالي السكان. هذا يعني أن الغالبية العظمى من الليبيين أصبحوا متصلين بالإنترنت، مما يجعلهم عرضة للمعلومات المضللة التي تنتشر عبر المنصات الرقمية (Internet Live Stats. 2025).

2.2. بنية تحتية هشة في مواجهة التحديات

على الرغم من الانتشار الواسع للإنترنت، لا تزال البنية التحتية الرقمية في ليبيا تعاني من الهشاشة والتحديات. كما أشار تقرير منظمة فريدوم هاوس (Freedom House. 2022) ، فإن قطاع الاتصالات في ليبيا يفتقر إلى إطار تنظيمي موحد، حيث لم يتم سن مسودة قانون الاتصالات التي أُنجزت عام 2014 حتى هذا الوقت، بالرغم من إصدار تشريعات تتعلق بالمعاملات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية لاحقاً من قبل مجلس النواب. هذا الفراغ التنظيمي أدى إلى تشتت الإشراف على القطاع وخلق بيئة غير مستقرة للاستثمار والتطوير.

علاوة على ذلك، تأثرت البنية التحتية للاتصالات بشكل مباشر بالصراع المسلح. في فترات محددة شهدت مدن مثل بنغازي ودرنة انقطاعات طويلة في خدمات الإنترنت بسبب العمليات العسكرية والكوارث الطبيعية، ما تسبب في حرمان المواطنين من حق الوصول للإنترنت لفترات طويلة، وما تسبب في خلق فراغ معلوماتي ملأته الشائعات والمعلومات المضللة (مجلة التعاون الإنمائي. 2019)

من حيث الأداء، لا يزال الإنترنت في ليبيا يعاني من بطء السرعة مقارنة بالمعايير العالمية. في عام 2023، احتلت ليبيا المرتبة 161 من أصل 179 دولة في اختبار سرعة الإنترنت (Freedom House. 2022). هذا الأداء المنخفض يؤثر على قدرة المستخدمين على الوصول إلى محتوى عالي الجودة مثل مقاطع الفيديو عالية الدقة، وقد يدفعهم إلى الاعتماد على مصادر معلومات أقل موثوقية وأسهل في الوصول إليها.

2.3. ثقافة الاستخدام: بين الثقة المفرطة والسلوك المتناقض

إن مجرد الوصول إلى الإنترنت لا يعني بالضرورة أن المستخدمين مجهزون للتعامل مع مخاطر المعلومات المضللة. حيث كشف تقرير "BBC Media Action" عن وجود تناقض مثير للاهتمام في سلوك مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا. ففي الاستطلاع الذي تضمنه التقرير أشار إلى أن 96% من المشاركين أخبروا أنهم واجهوا معلومات مضللة، و 80% أخبروا بأنهم قلقون بشأنها، فإن 78% أخبروا بأنهم يشعرون بالثقة في قدرتهم على تحديدها (BBC Media Action, 2022)

هذه الثقة المفرطة تتعارض مع حقيقة أن 38% من المشاركين اعترفوا بمشاركة معلومات اتضح لاحقاً أنها خاطئة. هذا التناقض يسلط الضوء على تحدي رئيسي في مكافحة المعلومات المضللة، وهو أن الناس قد لا يدركون نقاط ضعفهم وقد يساهمون عن غير قصد في نشرها (المصدر السابق)

كما أشار التقرير، إلى أن المشاركين يميلون إلى الثقة في المعلومات التي يشاركها الأصدقاء والعائلة، ويعتقدون أن المعلومات الأكثر انتشاراً هي الأكثر مصداقية. هذه العوامل تجعل من السهل على حملات التضليل استغلال الشبكات الاجتماعية لنشر رواياتها الكاذبة، حيث تنتقل المعلومات من شخص لآخر داخل دوائر الثقة، مما يضفي عليها شرعية زائفة (المصدر السابق).

في ظل هذه البنية التحتية الهشة وثقافة الاستخدام المتناقضة، أصبح الفضاء الرقمي في ليبيا بيئة مثالية لعمل الجهات الفاعلة التي تسعى إلى استغلال المعلومات كسلاح.

2.4. السياق السياسي: أرض خصبة للمعلومات المضللة

منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 دخلت ليبيا في مرحلة طويلة من الاضطراب السياسي والانقسام المسلح، وانهيار مؤسسات الدولة وتفتت السلطة بين جماعات ومراكز قوى مختلفة، مما فتح المجال أمام فوضى واسعة في المشهد الإعلامي والمعلوماتي، وفي ظل غياب المصادر الموثوقة وانعدام الشفافية الرسمية، وجد المواطن نفسه محاطًا بروايات متضاربة وأخبار متناقضة (مجلة التعاون الإنمائي. 2019).

منذ عام 2014، تعمق الانقسام السياسي بانقسام البلاد بين حكومتين متنافستين؛ واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، ولكل منهما حلفاء إقليميون ودوليون يمدونها بالدعم السياسي والإعلام. (Africa Center for Strategic Studies. 2022) لم يقتصر التنافس على المجالين العسكري والسياسي، بل تمدد إلى الإعلام الذي صار ساحة لصراع الروايات. ومع غياب المؤسسات الإعلامية المستقلة، بات التمييز بين المعلومة الصحيحة والدعاية المضللة أمرًا بالغ الصعوبة (Media Landscape 2025)

إدراكًا لخطورة هذه الظاهرة، كثفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحذيراتها، مشيرة في بياناتها إلى أن حملات التضليل تستهدف صرف الليبيين عن مطالبهم المشروعة في الإصلاح السياسي والاقتصادي (UNSMIL. 2023) . ففي مارس 2025، أصدرت البعثة بيانًا شديد اللهجة نددت فيه بحملات معلوماتية محرضة على خطاب الكراهية ضد المهاجرين واللاجئين (United Nations Libya 2024)

ومع انتشار الإنترنت وارتفاع عدد المستخدمين، تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى الساحة المركزية في حرب المعلومات. أصبح فيسبوك على وجه الخصوص المنصة الأكثر تأثيرًا، إذ استغلته بعض الأطراف لنشر دعايتها، تجنيد الأنصار، مهاجمة الخصوم، وبث الشائعات على نطاق واسع (Freedom Houses. 2022). تقارير دولية وصحفية وصفت هذه المنصة بأنها "ساحة معركة افتراضية"، حيث يمكن لأي جهة أن تضخ محتوى هائلًا خلال وقت قصير دون رقابة(مجلة التعاون الإنمائي. 2019).لم يكن هذا الصراع ذا طابع داخلي صرف، إذ تشير تحليلات متعددة إلى تداخل أدوار خارجية وظّفت أدوات سياسية وإعلامية ورقمية للتأثير في مسار الأحداث. فقد وثّقت تقارير بحثية وجود شبكات منسّقة استخدمت منصات التواصل الاجتماعي للتأثير في الرأي العام، ودعم سرديات تخدم أطرافًا متباينة داخل المشهد الليبي، بما يعكس تصاعد استخدام الفضاء الرقمي كأداة تأثير غير مباشر (Stanford Internet Observatory، 2019؛ منبر ليبيا، 2022). كما تشير دراسات أخرى إلى أن هذا التأثير لم يقتصر على المجال الرقمي فقط، بل تزامن أحيانًا مع أشكال مختلفة من الحضور غير المباشر على الأرض، ما يبرز تداخل الأبعاد الإعلامية والأمنية ضمن مقاربات أوسع للتدخل الخارجي (Africa Center for Strategic Studie 2022)

في المقابل، أظهرت أبحاث متخصصة أن شركات وخبراء تسويق رقمي يعملون من خارج ليبيا لعبوا أدوارًا في إدارة حملات إعلامية رقمية ذات طابع سياسي، ركزت على توجيه النقاش العام والتأثير في التصورات الجماهيرية. كما كشفت تقارير صادرة عن منصات رقمية ومراكز بحثية عن تعطيل شبكات

حسابات وصفحات عملت عبر الحدود بهدف التأثير في النقاشات السياسية، وهو ما يعكس الطبيعة العابرة للحدود لحملات التأثير الرقمي المعاصرة (ICCT، 2022؛ Meta، 2021؛ RAND، 2022)

انعكست هذه الديناميات على الداخل الليبي بسرعة. تبنت الأطراف المحلية نفس الأدوات، فالميليشيات والأحزاب السياسية والشخصيات المتنفذة أنشأت منصات وصفحات على فيسبوك ومواقع إلكترونية تبدو مستقلة بينما هي في الواقع أذرع إعلامية لفصائل محددة .(Media Landscapes .2025) انتشرت الشائعات بشكل يومي، من أخبار عن نقص الوقود أو انهيار أمني إلى فضائح مفبركة تستهدف الخصوم.

ورغم هذا الواقع، ظهرت مبادرات محلية مثل "تقصي" و"فالصو" وحملة "صواب"، تعمل على التحقق من الأخبار وكشف الشائعات، إلى جانب جهود منظمات مجتمع مدني في نشر الوعي الإعلامي (مجلة التعاون الإنمائي. 2022).

تسللت المعلومات المضللة إلى مجالات أخرى مثل الصحة والعلاقات الاجتماعية، خصوصًا خلال جائحة كوفيد-19، حيث انتشرت نظريات المؤامرة حول الفيروس واللقاحات (المصدر السابق).

النساء كن في موقع أكثر هشاشة، إذ اعتمدت حملات التشهير الرقمية ضدهن على صور وفيديوهات مفبركة وحسابات مخترقة وشائعات ذات طابع اجتماعي بينما أشارت تقارير حقوقية أشارت إلى أن ثلاثة أرباع النساء الليبيات تعرضن للمضايقة الرقمية. (Freedom House. 2022)

في المحصلة، تكشف التجربة الليبية أن المعلومات المضللة لم تعد مجرد شائعات عابرة بل غدت أداة استراتيجية متكاملة في يد أطراف محلية وخارجية (Africa Center for Strategic Studies. 2022). مواجهة هذه الظاهرة تتطلب رؤية وطنية ودعمًا دوليًا يضع محاربة التضليل كجزء أساسي من عملية بناء السلام.

3. المنهجية:

3.1. جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف هذا البحث، تم الاعتماد على منهجية مختلطة تجمع بين النظر في السياق الذي يشكل واقع الفضاء الرقمي ومدى تأثير المعلومات الخاطئة والمضللة من خلال الاعتماد على البحث المكتبي والذي تم من خلاله مراجعة عدد من المقالات والتقارير والدراسات من مصادر موثوقة بما في ذلك دراسات شبيهة بهذه الدراسة مثل دراسة " بي بي سي ميديا أكشن".

حيث يهدف البحث أيضا، لمعرفة الواقع الحالي للفضاء الرقمي وتأثير المعلومات الخاطئة والمضللة اعتمد على جمع بيانات أولية من خلال الدمج بين جمع معلومات نوعية عبر إجراء 9 جلسات نقاش في المناطق المستهدفة الثلاثة (بنغازي، طرابلس و مصراتة).فقد تم تنفيذ ثلاثة أنواع من جلسات النقاش في كل مدينة، تستهدف كل منها فئة محددة للنظر أيضا في الفروقات بين هذه المجموعات وتحديدا: الشباب، النساء وأصحاب المصلحة (المتخصصين من التقنيين والصحفيين وأصحاب القرار). كان مجموع الحضور في جلسات النقاش في المدن الثلاثة 72 شخص، بمعايير تضمن أن يكون أقل عدد للحضور 6 أشخاص وأكثر عدد 12 شخصا وبمتوسط عدد 8 أشخاص في الجلسة لضمان مشاركة فاعلة ومثمرة والحصول على تنوع في وجهات النظر مع ضمان وجود الوقت الكافي لمشاركة جميع الحضور. أيضا، تم تصميم دليل جلسات النقاش وفق أسلوب KABP (المعرفة والمفاهيم والمعتقدات و السلوكيات) وذلك لافتراض فريق البحث أن هذا هو الأسلوب الأفضل لمثل هذا الأنواع من الأبحاث، كما تم تصميم الدليل بحيث يجمع بين الأسئلة المغلقة وشبه المفتوحة بحيث يضمن نسقا منظما وموحدا لبعض الأسئلة الافتتاحية لكل قسم من الأسئلة، بينما تعطى المساحة لإضافة التجارب والآراء الشخصية في الأسئلة شبه المفتوحة.

وللنظر في الفئة الأوسع من آراء المجتمع، تم تنفيذ عملية جمع بيانات كمية من خلال استبيانات مغلقة اعتمدت أيضا على أسلوب KABP. استهدف الاستبيان مجتمع دراسة يتكون من حوالي 4 مليون مواطن في المدن الثلاثة، وبالتالي جمع عينة تتكون من 460 مشاركا، ما يحقق درجة وثوقية 95٪ ونسبة خطأ 4.57٪ (يمكن اعتبارها أيضا درجة وثوقية 99٪ ونسبة خطأ 6٪ (وخلال جمع البيانات تم الحرص على أن يكون هناك تمثيل نسبي يوافق نسبة عدد السكان لكل مدينة إلى العدد الكلي لمجتمع

الدراسة، بحيث يكون أكثر من نصف المشاركين (58٪) من طرابلس و 33)٪(من بنغازي و 10)٪(من مصراتة. كما تم ضمان وجود مشاركة مناسبة للنساء تقدر بنحو 36٪ وهي نسبة قريبة من نتائج مشاركة النساء في الاستطلاعات على المستوى الوطني وفق خبرة فريق البحث.

3.2. تحليل البيانات

اعتمد هذا البحث على **تصميم منهجي مختلط** (Mixed-Methods) يجمع بين **التحليل الوصفي الكمي** و**التحليل الموضوعي النوعي**، بما يعكس طبيعة الدراسة التي تتطلّب فهمًا إحصائيًا للسلوك الرقمي من جهة، واستكشافًا معمّقًا للسرديات والممارسات من جهة أخرى.

أولًا: التحليل الكمي

تم تحليل البيانات الكمية باستخدام أداة **Excel Pivot Chart** وفق الأسلوب الوصفي البسيط لإظهار أنماط الإجابات ونسبها من إجمالي المشاركين في كل سؤال. وعند ظهور فروقات ذات دلالة، جرى تحليل البيانات حسب المتغيرات الديموغرافية الأساسية: **النوع الاجتماعي، المدينة، المستوى التعليمي، الفئة العمرية**.

في هذه الحالات، عُرضت النتائج بطريقة توضّح توزيع إجابات كل فئة بشكل مستقل (فعلى سبيل المثال، إذا احتوى السؤال على ثلاثة خيارات، تُظهر النتائج أن مجموع إجابات النساء يشكّل 100%، وكذلك مجموع إجابات الرجال يشكّل 100%، بحيث تُقارن الاختيارات داخل الفئة نفسها لا بين الفئات).

ثانيًا: التحليل النوعي

بعد تفريغ وكتابة تقارير جلسات النقاش، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج **Atlas.ti**. استند التحليل إلى **17 كودًا** موزّعة على **أربع مجموعات** تمثل عناصر إطار **KABP** (المعرفة، المواقف، المعتقدات، السلوك). وقد سمح هذا النهج باستخراج موضوعات وأنماط سردية متكررة، وفهم السياقات التي تنتشر فيها المعلومات المضللة، والآليات الاجتماعية والنفسية التي تغذّيها.

3.3. كتابة تقرير البحث

عند عرض النتائج، تم الدمج بين شرح نتائج البيانات الكمية كقاعدة انطلاق ثم دعمها بنتائج البيانات نوعية مرفقة باقتباسات من الحضور مع تقسيم النتائج وفق أسلوب (المعرفة، المواقف، المعتقدات، السلوك. KABP). عند الحاجة، تمت الإشارة خلال مناقشة النتائج أيضا لبعض بيانات الأبحاث المكتبية.

فيما يتعلق بالمراجع تم اعتماد أسلوب شيكاغو (Chicago Style) لإضافة المراجع داخل النصوص في الفقرات التي تم فيها الاعتماد على معلومات ثانوية مكتبية كما تم تبني ذات الأسلوب ضمن ملحق المراجع.

3.4. المحدودية:

خلال جمع البيانات الكمية، كان من المستهدف الوصول إلى 1200مشارك. وتحقيق عينة بدرجة وثوقية 99% ونسبة خطأ 3٪، لكن الظروف السياسية وحالة الاقتتال التي مرت بطرابلس بالذات خلال فترة إجراء البحث، تسبب في قلة مشاركة المواطنين المستهدفين في الاستبيان ومن تفاعلهم معه سواء من خلال المنصات الإلكترونية أو عبر الهاتف حيث واجه الراصدون تحديات كبية أمام الوصول إلى عدد أكبر من المشاركين.

ومع ذلك حققت العينة المجمعة نسبة وثوقية وخطأ مقبولة علميا كما تم توضيح ذلك أعلاه.

4. النتائج والمناقشة:

4.1. التمثيل الديمغرافي للعينة

تُظهر البيانات الديمغرافية أن غالبية المشاركين ينتمون إلى مدينة طرابلس، التي شكّلت ما يقارب ستين في المئة من إجمالي العينة، تليها مدينة بنغازي بنسبة قاربت الثلث، ثم مدينة مصراتة بنسبة أصغر لا تتجاوز عشرة في المئة. ويعكس هذا التوزيع بصورة مقصودة الحجم الحقيقي لمجتمع الدراسة، حيث تمثل طرابلس أكبر تجمع سكاني في البلاد، تليها بنغازي، فيما تأتي مصراتة في المرتبة الثالثة.

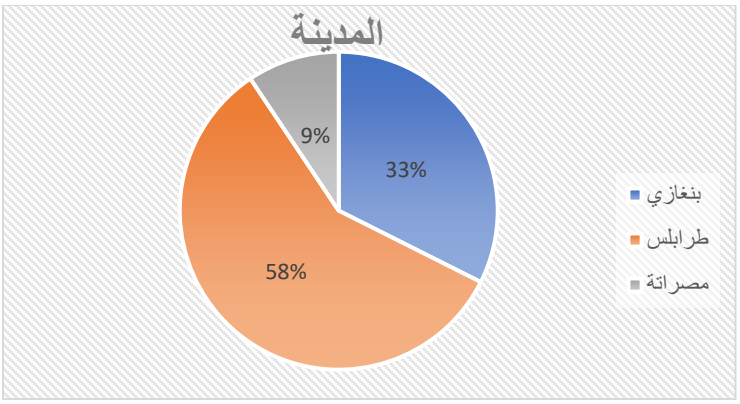

الشكل 1 :التوزيع النسبي للمشاركين حسب المدينة

أما من حيث النوع الاجتماعي، فقد غلب الذكور على العينة بنسبة 64% مقابل 36% من الإناث. ورغم هذا التفاوت، فإن التمثيل النسبي للنساء يبقى مهمًا في إتاحة قراءة حول تجاربهن في التعامل مع المعلومات المضللة، خصوصًا أن حضورهن الرقمي آخذ في التزايد.

وعند النظر إلى الفئة العمرية، يتضح أن العينة يغلب عليها الشباب في مرحلة النضج العمري، إذ شكّلت الفئة بين 25 و34 سنة النسبة الأكبر (40%)، تليها الفئة 35–44 سنة بنسبة 27%. أما الشباب الأصغر (18–24 سنة) فقد مثلوا 14% فقط، في حين جاءت الفئة الأكبر من 55 سنة في حدود 6%. ويعكس هذا التوزيع الطبيعة الديمغرافية للمجتمع المستهدف حيث أنه وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد فإن أغلب السكان من الشباب.

وعلى مستوى التعليم، برز الطابع الأكاديمي للعينة، حيث أظهر أكثر من نصف المشاركين (58%) أنهم من حملة الشهادات الجامعية، مقابل 19% اكتفوا بالتعليم الثانوي، بينما شكّل الحاصلون على شهادات عليا (ماجستير أو دكتوراه) أقلية محدودة.

أما من حيث المهنة، فقد تركزت النسبة الأكبر من المشاركين في فئة العاملين بالقطاع العام (31%)، تليها فئة الطلبة (21%)، ثم العاملين بالقطاع العام (16%). بينما جاءت نسب العاطلين عن العمل وأصحاب المشاريع الخاصة أو العاملين لحسابهم الخاص أقل من ذلك. وهو ما يتناسب مع حقيقة توزيع القوى البشرية في المناطق المستهدفة كما أشارت إليه مصلحة الإحصاء والتعداد في تقرير البطالة والتشغيل الذي قامت بنشره عام 2022.

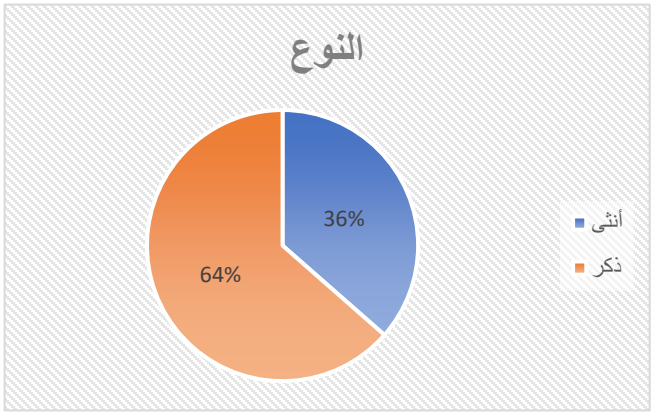

الشكل 2: التوزيع حسب النوع الاجتماعي

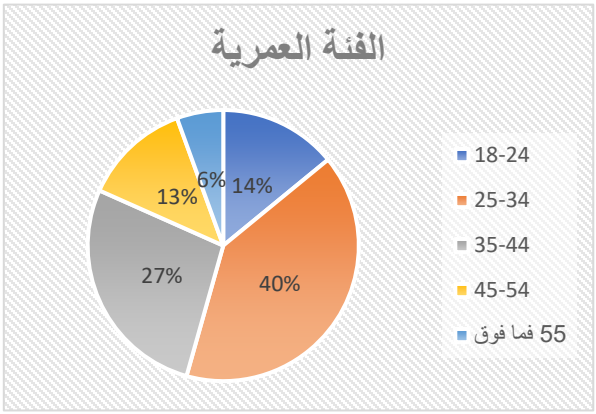

الشكل 3: التوزيع العمري للمشاركين

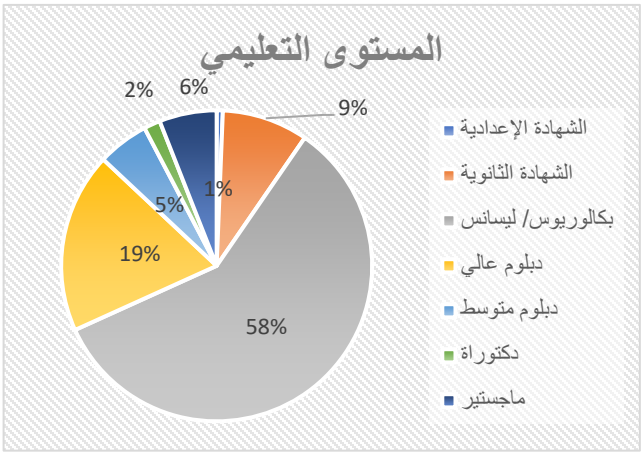

الشكل 4: المستوى التعليمي للمشاركين.

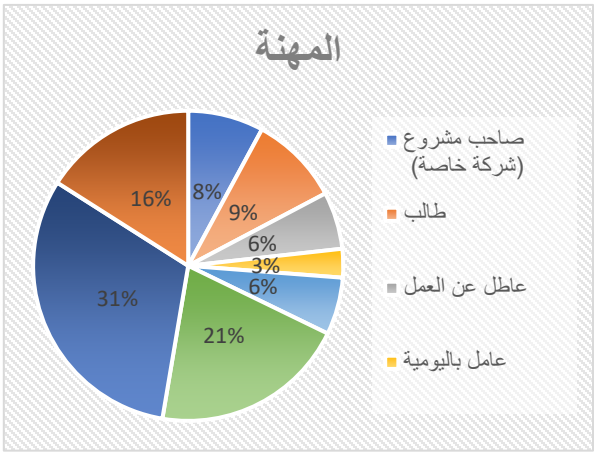

الشكل 5 :التوزيع حسب المهنة.

4.2. المعرفة

تشير النتائج إلى أن الوعي بمصطلح "المعلومات المضللة" أو "الأخبار الكاذبة" مرتفع نسبيًا بين المشاركين، حيث أكد ما يزيد عن ثلثي العينة معرفتهم الواضحة بالمفهوم، فيما اكتفى نحو ربعهم بالقول إنهم سمعوا به فقط دون معرفة معمّقة. أما نسبة من لم يسمعوا بالمصطلح إطلاقًا فتكاد تكون معدومة، ما يعكس حضورًا قويًا لهذا المفهوم في الوعي العام. وتظهر فروق طفيفة بين

الفئات؛ إذ بدت النساء أكثر إدراكًا للمفهوم مقارنة بالرجال وفق تصريحهن، فيما تميزت الفئات العمرية المتوسطة (25–44 سنة) بوعي أوضح من الفئات الأصغر سنًا.

على مستوى المشاركين في جلسات النقاش المركزة، تظهر تصوّراتهم لمصطلح "المعلومات المضللة" من فكرةٍ محورية مفادها أن التضليل لا يعني الكذب الصّرف دائمًا، بل كثيرًا ما يقوم على "نصف حقيقة" تُقدَّم في سياق يحرّف معناها ويقود المتلقي إلى استنتاجٍ مقصود. حيث وصف **خبير من بنغازي** ذلك بتعريفه لها بأنها: "معلومات يُقحَم فيها شيء صحيح لكن يُقدَّم في سياق مغلوط أو ناقص بحيث تُحرَّك الرأي العام بالاتجاه المرغوب". وتذهب رؤية أخرى من مصراتة إلى البعد النفسي للتأثير: "المعلومة المُضلّلة تُبنى لتشكيل التفكير دون أن يدرك الشخص أنه يتأثر بها... كأنها إزاحة لا واعية لمسار التفكير" **شاب من مصراتة.** وفي المقابل تُميّز **امرأة من بنغازي** بين "الخبر الكاذب" الذي يكون خاطئًا بالكامل و"الخبر المُضلِّل" الذي "يضمّ جزءًا صحيحًا لكن تُخفى أشياء أو تُضاف أخرى ليبدو كأنه الحقيقة".

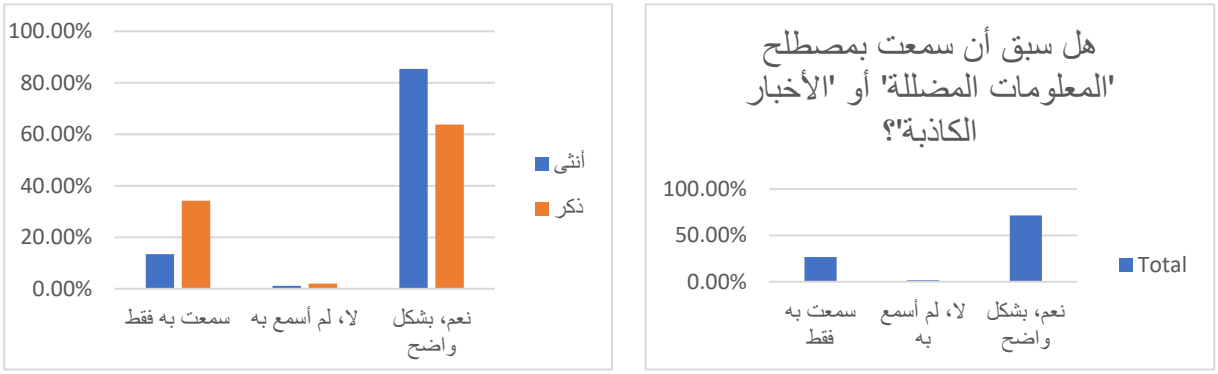

الشكل 6: مستوى معرفة المشاركين بمفهوم "المعلومات المضللة".

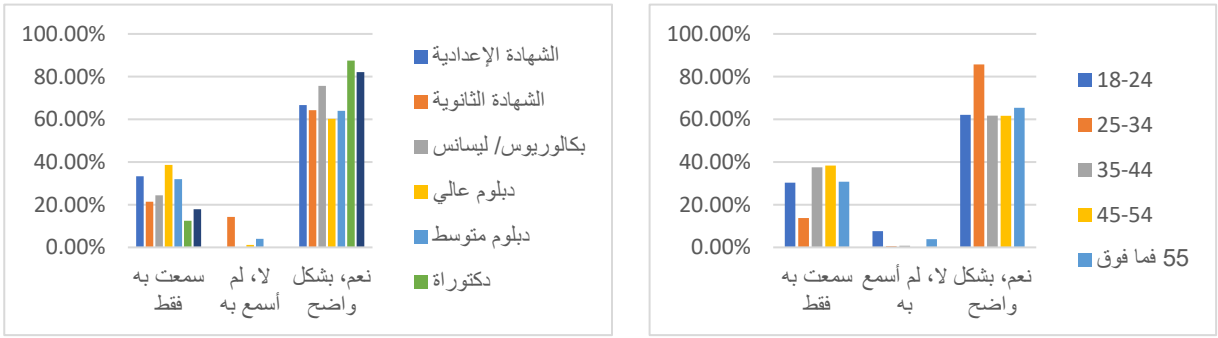

وعلى مستوى التجربة العملية، يتضح أن التعرض للمعلومات المضللة أصبح جزءًا متكررًا في الحياة الرقمية للمشاركين. فقد أشار نصف العينة تقريبًا إلى مواجهتها عدة مرات في الأسبوع، فيما ذكر ربع آخر أنهم يتعرضون لها يوميًا، بينما أفاد واحد من كل خمسة مشاركين في الدراسة تقريبًا بأن مواجهتها "نادرة". وقد تبين أن الرجال أكثر تعرضًا للمحتوى المضلل مقارنة بالنساء، كما أن الفئات الأكبر سنًا أكثر ميلًا لملاحظة وجود المعلومات المضللة بشكل متكرر.

وهذا ما أكدته مخرجات جلسات النقاش، حيث كشفت عن خرائط استهدافٍ متفاوتة. الشباب، بوصفهم الأكثر استخدامًا للمنصّات والأسرع تفاعلًا مع المتغيرات المعيشية، يتلقّون سيلًا من الرسائل الاقتصادية والوظيفية والرياضية؛ "تُضَخّ لنا شائعات عن أسعار السيارات والمنح الطلابية وسعر الصرف لجذبنا إلى قرارات استهلاكية أو مواقف اقتصادية معيّنة" (**شاب من بنغازي**). النساء بدورهن هدفٌ مفضّل في مساحات المنتجات والتجميل والصورة الاجتماعية؛ "النساء هدف أسهل للهجمات؛ يُضخَّم أي خطأ أو حتى المظهر الخارجي لهن بعكس الرجال" (**خبيرة من بنغازي**)، مع أمثلة على تشويهٍ يطاول البرلمانيات والناشطات. ويُشار أيضًا إلى قابلية كبار السن والجمهور الأقل إلمامًا بالأدوات الرقمية لتصديق إشاعات الوقود والمرتبات المتداولة على "فيسبوك"، فيما "يتأثر الشباب إذا وافق الخبر هواهم" (**خبير من بنغازي**).

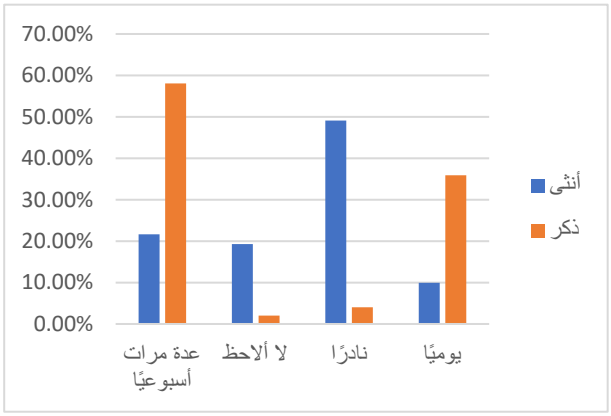

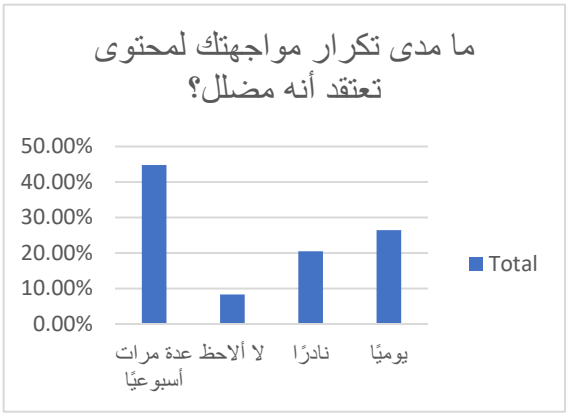

الشكل 7: معدل تكرار التعرّض للمعلومات المضللة.

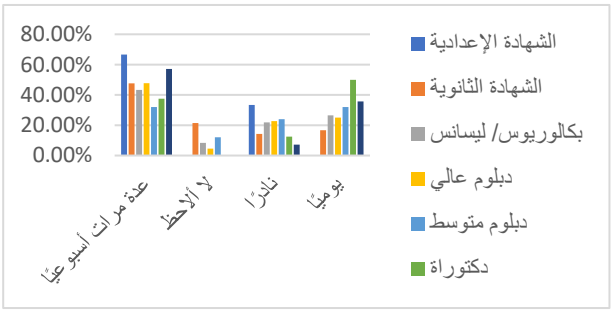

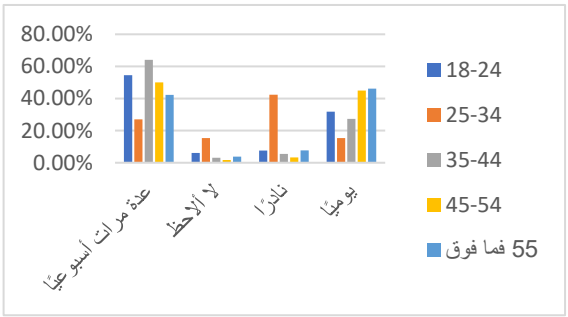

أما فيما يتعلق بالقدرة على التمييز بين الرأي والمعلومة، فهي متباينة بين المشاركين. إذ ذكر نحو 40% أنهم ينجحون في ذلك "دائمًا"، فيما أقر نحو النصف بأنهم يميزون "أحيانًا"، مقابل أقل من 10% لا يتمكنون من التمييز، و10% تقريبًا يفعلون ذلك نادرًا. هذا يعكس وعيًا بأهمية التفرقة لكنه غير مكتمل، ويشير إلى فجوة معرفية أو مهارية في التعامل مع المحتوى الإعلامي. وتبرز هنا فروق بين الجنسين، حيث عبّرت النساء عن ثقة أكبر بقدراتهن، فيما كان التعليم الجامعي والعالي عاملًا داعمًا لزيادة هذه الثقة.

هذا التباين في الآراء يمكن رصده من روايات المشاركين في جلسات النقاش أيضا، حيث أنه من النتائج يمكن استنتاج أن التمييز بين الأخبار الصحيحة والزائفة يظل مهمة صعبة، وإن كان ممكنًا بشروط. ففي إحدى مجموعات طرابلس أكدت مشاركة: "لا أستطيع التمييز بسهولة... أرجع غالبًا إلى الصفحات الرسمية للحصول على المعلومة الدقيقة" — (**امرأة من طرابلس**). ومن بنغازي أوضحت مشاركة أخرى: "أحياناً أقدر أميّز إذا كان الموضوع يخص مجالي، لكن في السياسة نمرّه وما نشاركش" — (**امرأة**

من بنغازي). أما الشباب فأظهروا حذرًا مشوبًا بالمبادرة، إذ قال أحدهم: "التمييز متوسّط... نبحث يدويًا، نراجع وثائق، ونسأل خبراء أو نستعمل البحث العكسي عند الحاجة" — **(شاب من بنغازي)**

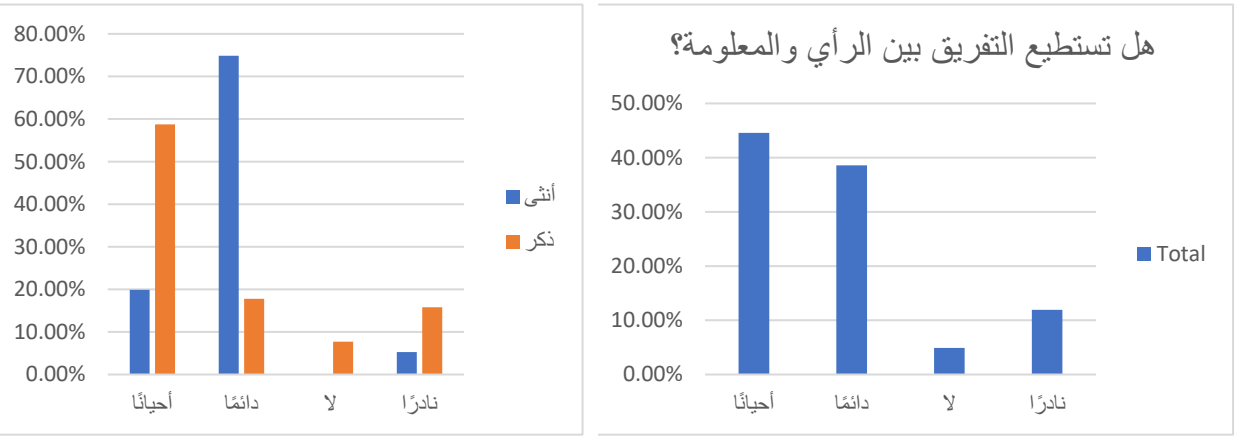

الشكل 8: قدرة المشاركين على التمييز بين الرأي والمعلومة.

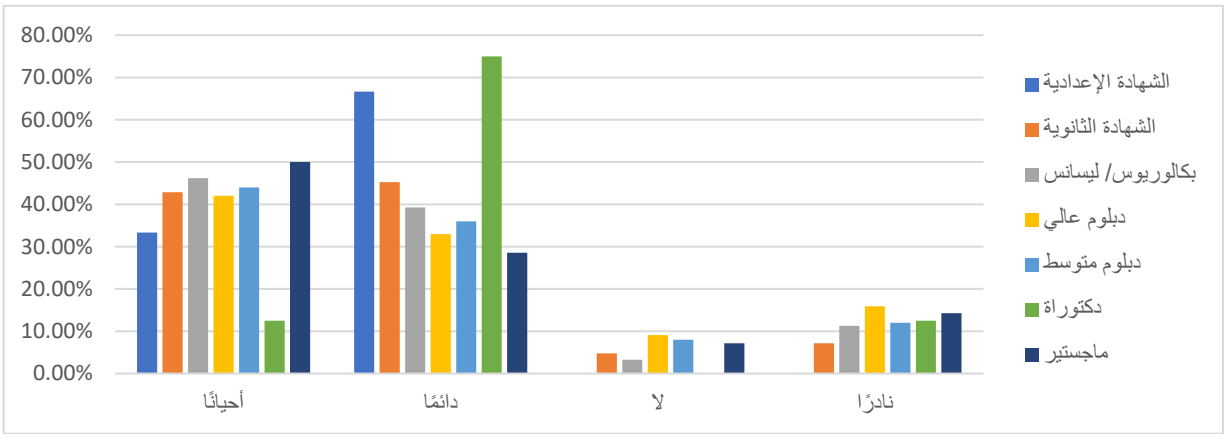

وبالنسبة لطبيعة المعلومات المضللة، فقد تصدّر المجال السياسي بشكل واضح قائمة المجالات الأكثر تعرضًا للتضليل، تليه المعلومات ذات الطابع الديني والاجتماعي أو المرتبطة بالشأن العام والخدمات، بينما جاءت المعلومات الصحية في المرتبة الأخيرة. وفيما يتعلق بالقنوات، برزت منصة

فيسبوك كمصدر أول للتضليل بفارق كبير جدًا عن غيرها، فيما كانت الإشارات إلى واتساب، تيك توك، أو التلفزيون محدودة للغاية.

هذه الأرقام تتكامل مع ما أخبر به المشاركون في جلسات النقاش التي أجمع المشاركون فيها على الانتشار الواسع للأخبار المضللة، أن الموضوعات السياسية تتصدر مشهد التضليل، تليها القضايا الاقتصادية والمعيشية، ثم الدينية والصحية. **خبير من بنغازي** لخص الأمر بالقول: "الملفات السياسية تتصدر... يليها الاقتصاد ثم القضايا الصحيّة والكوارث والأمن"، بينما قدّم **شاب من بنغازي** أمثلة يومية أقرب لجيل الشباب: "الأكثر تضليلًا أزمات الوقود والعملات، والشائعات الرياضية عن الانتقالات، ونصائح الصحة واللياقة". وتؤكد **امرأة من مصراتة** أن النساء أكثر عرضة للتضليل المتعلق بالصحة ومنتجات التجميل بسبب غياب التوثيق الرسمي.

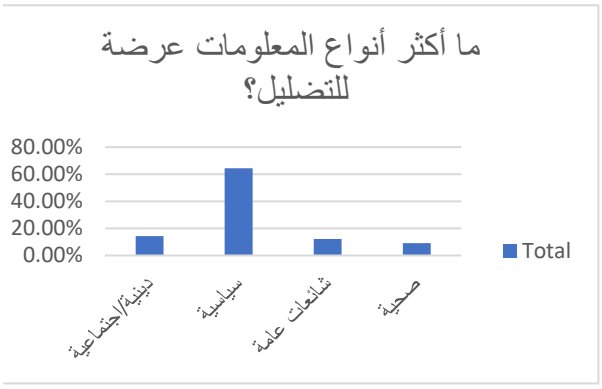

الشكل 9: المجالات الأكثر تعرضًا للمعلومات المضللة.

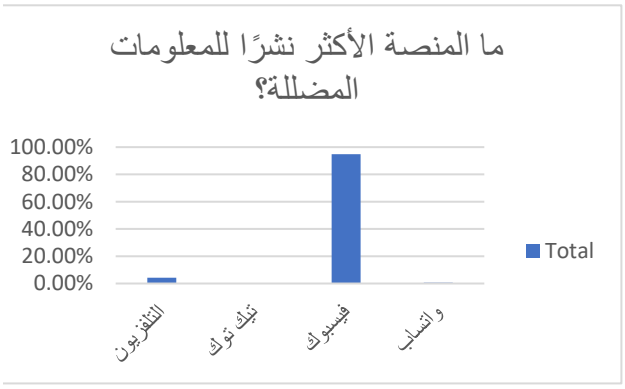

الشكل 10: المنصات الأكثر انتشارًا للتضليل.

أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن معرفة المشاركين بممارسات وأدوات التحقق من الأخبار (مثل "فالصو"، "فتبينوا"، "مِسبار") لا تزال محدودة. إذ أقر نصف المستجيبين بعدم معرفتهم بها، وأشار ثلثهم إلى معرفتهم بها دون استخدامها، بينما صرّحت أقلية صغيرة فقط باستخدامها بالفعل. هذه المحدودية بدت أوضح لدى النساء والشباب الأصغر (18–24 سنة)، في حين ظهر مستوى معرفة أعلى قليلًا في بنغازي مقارنة بطرابلس.

وفيما يتعلق بأساليب التحقق عموما، تؤكد مخرجات جلسات النقاش ضعف معرفة المشاركين بأساليب التحقق؛ حيث تصف شهاداتهم، بأن معرفتهم بأساليب التحقق "متوسطة وانتقائية". حيث أن الكثيرين يتفحّصون فقط ما يمسّ اهتماماتهم المباشرة، ويعوّلون على شبكةٍ من "خبراء المجال" أكثر من اعتمادٍ مُمنهج على أدوات تقنية. "أستعين بخبير المجال... لا أكتفي بجوجل" **(شاب من بنغازي)**. ويجمع المشاركون في جلسة التركيز الخاصة بأصحاب المصلحة في بنغازي على ضرورة "الرجوع إلى مصدر رسمي أو مؤسسي قبل نشر أي خبر" و"استخدام أكثر من مسار للتحقق: بحث عكسي، مقارنة مصادر، الاتصال المباشر بالجهة المعنية"، مع إيقاف إعادة النشر حتى يثبت الصدق. في المقابل، يشكو خبراء في طرابلس من فراغٍ مؤسسي: "التحقق يعتمد على معرفة الشخص في غياب أدوات مستقلة فورية... والمبادرات المدنية ليست لحظية، فتصل متأخرة بعد أن ينتشر الضرر" **(خبير من طرابلس)**. وتؤكد غالبية المشاركات في حلقة النقاش النسائية في طرابلس أن "الغالبية لا تزال تواجه صعوبة في التمييز"، وإن كانت بعض المشاركات أخبرن بأن الأسلوب المعتمد لديهن ه، "العودة إلى الصفحات الرسمية أو المواقع الموثوقة لتأكيد المعلومات."

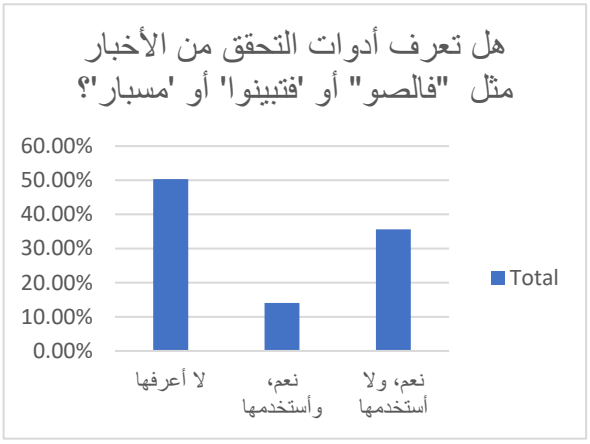

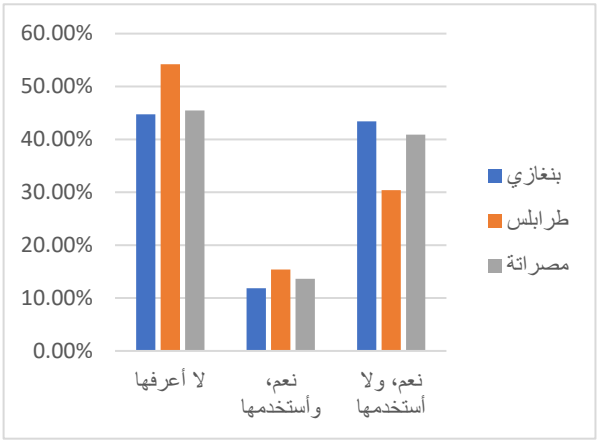

الشكل 11: معرفة المشاركين بمنصات وأدوات التحقق من الأخبار.

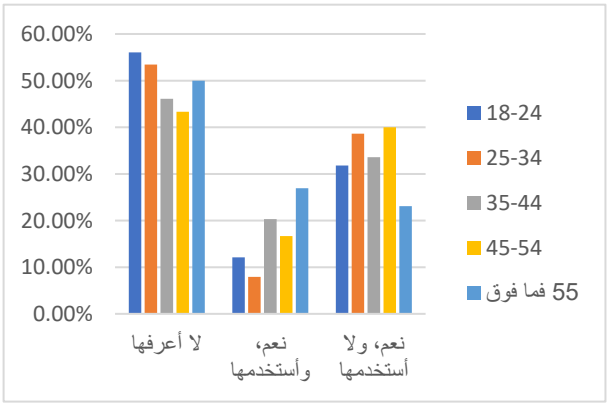

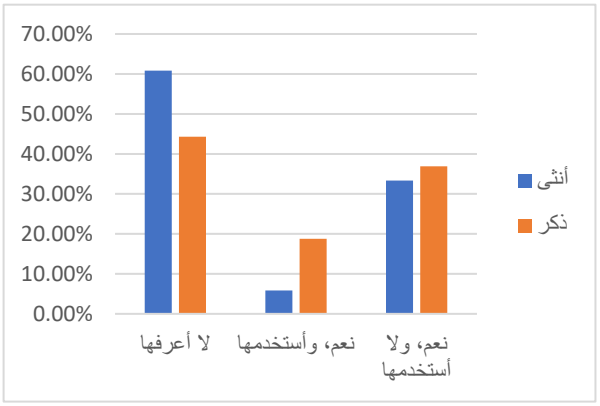

وعند الانتقال للحديث عن التدريب العملي، تتضح الفجوة بشكل أكبر، حيث أكدت الأغلبية الساحقة (نحو 90%) عدم مشاركتها في أي تدريب حول التحقق من المعلومات، مقابل أقلية محدودة جدًا سبق لها ذلك. تكشف هذه النتائج عن فجوة كبيرة بين انتشار الوعي بوجود التضليل، وبين اكتساب المهارات العملية اللازمة للتصدي له.

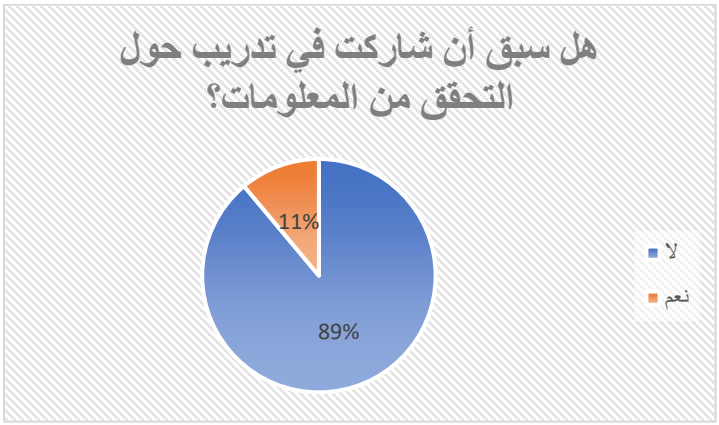

الشكل 12: المشاركة في تدريبات التحقق من الأخبار.

الظروف الخاصة، تصنع بيئة خصبة لتنامي المعلومات المضللة. هذا ما أكده 62٪ من المشاركين الذين أخبروا بأن المعلومات المضللة تزداد في وقت الأزمات بينما أخبر 32٪ بأن ذلك ما يحدث أحيانا.

تتفق آراء المشاركين في الاستطلاع مع أراء جميع المشاركين في جلسات النقاش تقريبا، حيث تتفق على أن الأزمات والنزاعات تُحوّل البيئة الإعلامية إلى أرضٍ خصبة للشائعات. "التوتر يجعل الناس تتعلق بأي خبر يطمئنهم أو يخيفهم، فيصدقونه سريعًا فيزداد الانتشار" **(شاب من بنغازي)**. وتضيف (**امرأة من طرابلس**) مثالًا حديثًا عن "استقالات وزراء" شاعت أخبارها على نحوٍ مضلّل "لأن المواطنين العاديين لا يستطيعون التحقّق"، فيما يلخّص **(خبير من بنغازي)** المعادلة بثلاثيةٍ واضحة: "تأخر رسمي في التوضيح، طلبٌ شعبيٌّ متصاعد على الخبر، وأطرافٌ توظّف المعلومات لخدمة أجندتها—فيصبح الخوف وقود الانتشار".

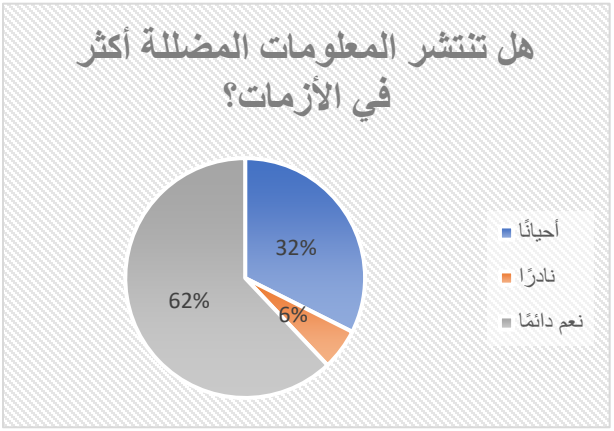

الشكل 13: تصوّر المشاركين لزيادة التضليل في وقت الأزمات.

من المجدي أن نضيف جانبا، وهو يتعلق بتصور المشاركين في حلقات النقاش للمشهد الكامل لعملية التضليل وكيفية حدوثها، وإن كان يكرر بعض ما ذكر أعلاه.

يتشكّل مشهد التضليل، كما روته مجموعات النقاش، من ثلاث طبقات متداخلة: دافعٌ سياسي/اقتصادي يحرّك القصة، ومنصّات رقمية تُضخّمها، وجمهورٌ يتلقّاها وفق حاجاته ومخاوفه. في مصراتة بدأ الحديث من جذره الاجتماعي: "المواطن العادي الذي ينشر بدون وعي... ووسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية... وأطراف سياسية توظّف التضليل لتحقيق أهدافها" — **شاب من مصراتة**. ويشرح مشارك آخر أثر التاريخ الإعلامي على الاستعداد للتصديق: "42 سنة عشنا في إعلام

موجّه، والجيل اللي بعده تربى على التوجيه، فصار يتعامل مع المعلومة بلا وعي" — **شاب من مصراتة**. من طرابلس جاءت روايات نسائية تُفصّل كيف تتبدّل موجات التضليل بحسب الظرف: "المعلومات المضللة تتغيّر حسب الفترة الزمنية... وتظهر بقوة في الاجتماعي والسياسي، وأحيانًا التجاري مع الظروف الأمنية الراهنة" — **امرأة من طرابلس**؛ ثم تضيف زميلتها زاوية القصد: "الحقائق التي تُقال بنية سيئة قد تكون أسوأ من الكذب... الشائعات تخلق أزمات اقتصادية بسبب الخوف والقلق" — **امرأة من طرابلس**.

وعند السؤال عمّن يدفع بالعجلة، تميل أكثر من حلقة إلى تحميل الفاعل السياسي/الاقتصادي القدر الأكبر من المسؤولية، مع دور محوري لصفحات فيسبوك الضخمة. يتكرر من بنغازي: "صفحات فيسبوك ذات جماهير كبيرة تتاجر بأخبار الدولار والبنزين والوضع العام، لأنها تجني تفاعلاً وربحًا من خوف الناس" — **شاب من بنغازي**؛ وبصياغة أخرى: "حسابات فيسبوك وتيك توك تبحث عن 'كليك بيت' بالعناوين الصادمة لبيع الصفحات" — **شاب من بنغازي**. ويضع الخبراء الإطار الأوسع: "المصدر الأبرز هو الفاعل السياسي (أحزاب، حكومات متنازعة، صفحات ممولة)، يعاونه إعلام منحاز وحسابات سوشيال ميديا مجهولة التمويل تسعى لزيادة التفاعل أو تحقيق مصالح اقتصادية" — **صحفي من بنغازي**.

أما موضوعات الاستهداف فتتحرك على خطّ السياسة/الاقتصاد ثم الدين فالقضايا اليومية. "الأكثر تعرضًا للتضليل: السياسي والأمني والعسكري، يليها الاقتصادي والديني" — **خبير من طرابلس**. ومن بنغازي تتكثّف التفاصيل الشبابية: "الأكثر تضليلًا: أزمات الوقود والعملات، الشائعات الرياضية عن الانتقالات، نصائح الصحة واللياقة... تُضخّ لنا شائعات عن أسعار السيارات والمنح الطلابية وأسعار الصرف لجذبنا إلى قرارات استهلاكية أو مواقف اقتصادية معينة" — **شاب من بنغازي**. وفي المقابل تُظهر النساء خرائط أخرى: "النساء يتعرضن للتضليل في جزئية المنتجات... ويتم تسويق منتجات لهن على أنها خاصة ومختلفة بينما هي نفسها الرجالية بسعر أعلى" — **امرأة من بنغازي**؛ وتضيف أخرى ملمح "الترند": "النساء ينجذبن أحيانًا للمواضيع الرائجة، خاصة في المنتجات أو أخبار المشاهير" — **امرأة من بنغازي**.

الفروق بين الفئات تظهر جلية حين نقترب من سؤال "لمن يُصنع هذا المحتوى؟". في مجموعة بنغازي النسائية تردّ عبارة حاسمة: "أكيد أكيد، خصوصًا المعلومات التي تتجه نحو المشاهير أو نحو المواضيع

التي تخص النساء... التجميل، الصحة، المشاهير" — **امرأة من بنغازي**. وعلى الضفة الأخرى يرسم الشباب خريطة استهدافهم اليومية: "شباب ليبيا يتلقون سيلًا من أخبار المعيشة — الدعم، إنترنت مجاني، فرص سفر — لتحريكهم انتخابيًا" — **شاب من بنغازي**. ويؤكّد الخبراء هذا التباين الدقيق: "النساء هدف أسهل للهجمات؛ يُضخّم أي خطأ أو حتى المظهر الخارجي... بينما يُستثمر حماس الشباب في الرياضي والسياسي، والعاطلون أكثر عرضة لشائعات 'التعيينات' والوظائف الوهمية" —**باحث من بنغازي.**

الرأي والرأي الآخر يحضران داخل حلقة النقاش الواحدة أحيانًا. ففي إحدى مجموعات بنغازي (نساء)، قالت مشاركة: "كلا الجنسين يتعرض للتضليل... لا أعتقد أن هناك نوعًا خاصًا بالنساء بشكل محدد" — **امرأة من بنغازي**؛ بينما في المجموعة نفسها شددت أخرى على اختلاف ملموس: "النساء... خاصة في المنتجات" — **امرأة من بنغازي**. وفي مجموعة شبابية ببنغازي يميل بعضهم إلى تعميم الاستغلال التجاري/السياسي: "كل من يملك مصلحة — سياسية، دينية، تجارية أو صحية — لكن فيسبوك أخطر منصة لأنها تجمع كل الأجيال الليبية في مكان واحد" — **شاب من بنغازي**؛ في حين يحذّر زميله من "الشائعات الصغيرة" التي لا ينتبه إليها الناس في القنوات المتخصصة مثل مجموعات الدراسة على تيليغرام — **شاب من بنغازي.** هذا التعدد في الانطباعات يُقارب اتفاقًا أوسع لدى الخبراء في طرابلس: "الأطراف السياسية هي الأكثر نشرًا للمعلومات المضللة... وتظهر حملات إلكترونية وهمية موجهة للشباب والنساء لأغراض ربحية" — **خبير إعلامي من طرابلس**؛ مع ملاحظة حساسة للسياق: "المنطقة التي يكون بها صراع سياسي تختلف فيها المعلومات المضللة عن المنطقة المستقرة" — **باحث من طرابلس**.

وتكشف الروايات عن آلية تشغيل يومية للتضليل: زرع بذرة قلقٍ مرتبط بحياة الناس، ثم تدويرها سريعًا عبر صفحات كبيرة، مع فراغٍ رسمي أو تأخر في التصحيح. تقول مشاركة من طرابلس: "الشائعات تخلق أزمات اقتصادية بسبب الخوف... تؤثر بشكل غير عقلاني على سلوك الناس" — **امرأة من طرابلس**. ويضيف خبير من مصراتة لمسة تقنية: "التلاعب بالفيديوهات والذكاء الاصطناعي لتزوير الأصوات والصور أمر شائع" — **خبير قانوني من مصراتة**؛ بينما يذكّر آخر بالفارق الزمني القاتل: "المعلومة

الخاطئة لا تحتاج إلا لثوانٍ لتنتشر، بينما الصحيحة تحتاج جهدًا وبحثًا وغالبًا ما يتم تجاهلها" — **صحفي من مصراتة**.

في هذه الصورة المركّبة، تتجاور ثلاثة مسارات متزامنة: تضليلٌ "مقصود" تسوقه أطراف سياسية/اقتصادية عبر صفحات عالية الوصول؛ وتضخيمٌ تفاعلي تصنعه خوارزميات المنصات وحسابات تبحث عن الربح السريع؛ واستعدادٌ اجتماعي متفاوت لتصديق ما يلامس الخوف أو الأمل، يتأثر بالعمر والجنس والاهتمامات. وبينما يرى عدد ملحوظ من المشاركين أن كل شيء "حرفيًا يمكن أن يُستغل"—من تقييم المطاعم إلى السياسة — **شاب من بنغازي**، تميل مجموعات النساء والشباب على حد سواء إلى نقاط ضعف مخصوصة: منتجات وتجميل ومشاهير لدى النساء، ووظائف وهمية وسعر صرف ورياضة لدى الشباب. والنتيجة، كما يلخّصها أصحاب المصلحة: "اتفاق واسع على تصدّر الأخبار المضللة المتعلقة بالسياسة، يليها الاقتصاد، ثم القضايا الصحية والأمن؛ مع اختلاف درجته وشكله بين مدينة وأخرى وبين فئة وأخرى" — **صحفي من بنغازي**.

4.3. المواقف

أظهرت النتائج الكمية أن ثقة المشاركين في قدرتهم على التمييز بين الصحيح والمضلل تتسم بالحذر؛ إذ عبّر نحو ثلثي العينة عن امتلاكهم ثقة "متوسطة"، بينما قال واحد من كل خمسة تقريبًا إن ثقتهم "عالية"، في حين وصف 14% ثقتهم بأنها "ضعيفة"، وأقلية محدودة جدًا قالت إنها "لا تثق" إطلاقًا. هذا يعكس أن الجمهور يدرك التحدي المرتبط بقدراته على التمييز، وأن الثقة الكاملة غير سائدة، بل يغلب عليها طابع التردد أو الاعتدال.

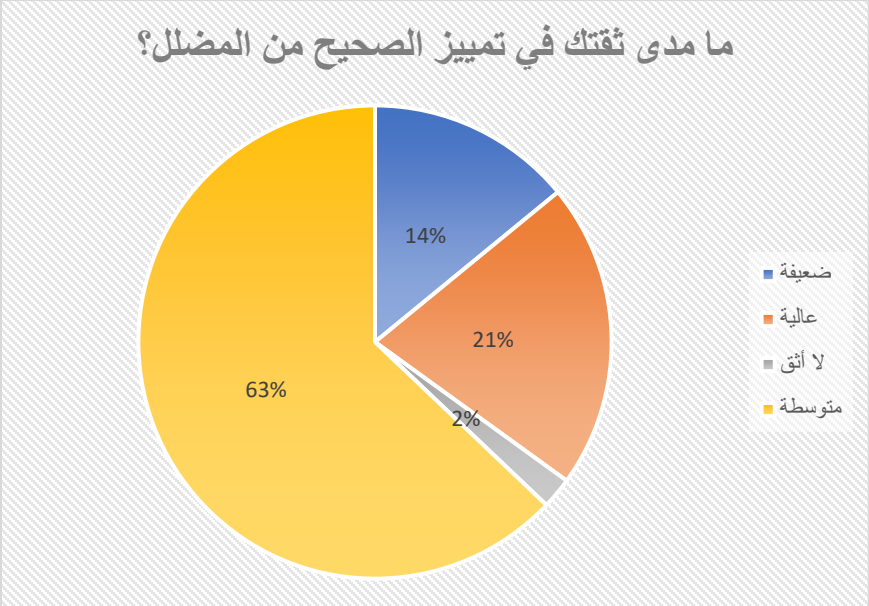

الشكل 14: مستوى ثقة المشاركين في قدرتهم على التمييز بين الصحيح والمضلل.

وعلى صعيد آخر، يتضح أن القلق من تأثير المعلومات المضللة واسع الانتشار، حيث انقسم المشاركون بشكل شبه متساوٍ بين من وصفوا أنفسهم بأنهم "قلقون جدًا" ومن قالوا إنهم "قلقون إلى حد ما" (قرابة 30–35% لكل فئة). في المقابل، عبّر ربع المشاركين فقط عن أنهم "غير قلقين"، بينما كانت فئة "لا أعلم" شبه معدومة. وتظهر فروق بين الجنسين، حيث كان الرجال أكثر ميلاً للتعبير عن قلق مرتفع، بينما مالت النساء أكثر إلى خيار "غير قلقة". كما أن مستوى القلق بدا متشابهًا نسبيًا بين المدن المختلفة، مع ميل طفيف في مصراتة إلى تسجيل نسب أعلى من القلق الشديد.

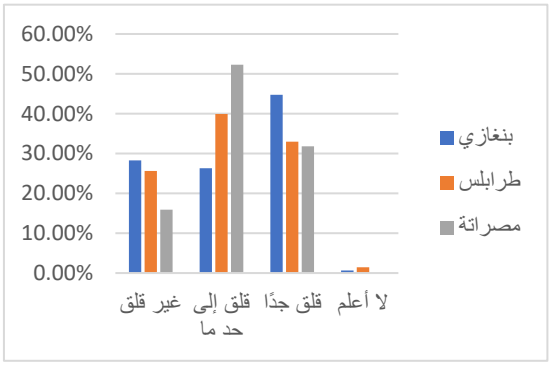

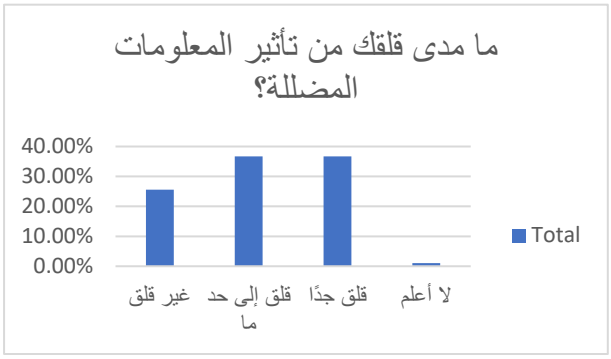

الشكل 15: مستوى القلق من المعلومات المضللة.

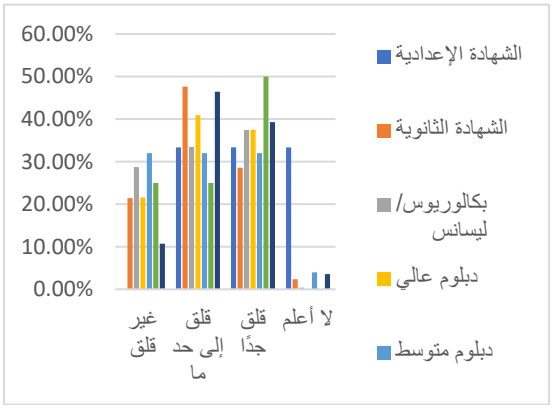

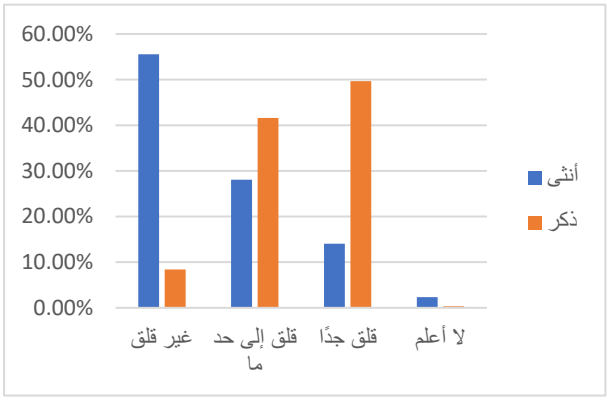

وترتبط هذه المخاوف بإدراك الجمهور لخطورة المعلومات المضللة على النسيج الاجتماعي. فقد رأى حوالي نصف المشاركين أنها تهدد السلم الأهلي "إلى حد ما"، فيما اعتبر ثلث آخر تقريبًا أنها تشكل تهديدًا "بشدة". في المقابل، لم تتجاوز نسبة من أنكروا وجود أي تهديد 10% فقط. هذا يعكس أن المعلومات المضللة لا تُنظر إليها كظاهرة إعلامية فحسب، بل كعامل محتمل لزيادة التوتر والانقسام المجتمعي. وتتباين الآراء قليلًا بحسب المدن؛ إذ تظهر بنغازي ومصراتة مستويات أعلى من القلق مقارنة بطرابلس، بينما عند النظر إلى الفئات العمرية، برزت الفئة الأكبر سنًا (55 فما فوق) باعتبارها الأكثر اقتناعًا بوجود تهديد "شديد". كما أظهرت النساء ميلاً أكبر للتشكيك في التهديد مقارنة بالرجال الذين اعتبر أغلبهم أن الخطر قائم.

وهذا الإدراك الكمي ينعكس في السرديات النوعية، حيث أجمع المشاركون تقريبًا على أن نشر المعلومات المضللة ليس مجرد أخطاء عفوية. شاب من طرابلس قال: "كل معلومة مضللة يتم نشرها لسبب ولخدمة طرف ما أو أيدولوجيا معينة". وأوضحت امرأة من طرابلس أن بعض التجار يستغلون

الأخبار الكاذبة لمصالح مالية، فيما أشارت امرأة أخرى من بنغازي إلى أن بعض الأفراد ينشرون التضليل "حبًا في التفاعل واللايكات". وذهبت مجموعة من الخبراء في بنغازي إلى أن الأمر يتجاوز الأفراد إلى فاعلين سياسيين وتنظيمات تستغل الفراغ الإعلامي أو نزاعات الهوية لتوجيه الرأي العام. هذا الإدراك الجماعي يرسخ صورة أن التضليل "أداة مقصودة" أكثر من كونه "زلة غير متعمدة"، وهو ما يفسر ارتفاع نسب القلق الكمي من أثره على السلم الأهلي.

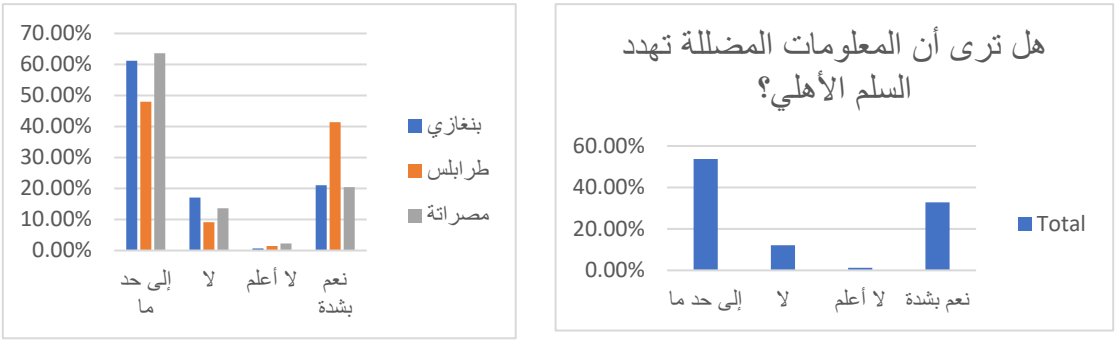

الشكل 16: إدراك المعلومات المضللة كتهديد للسلم الأهلي.

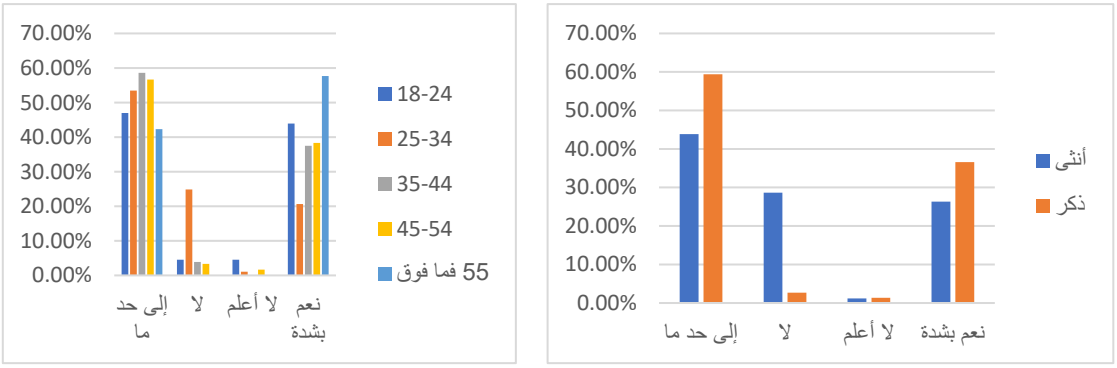

أما في ما يخص الموقف من الرقابة، فقد تباينت المواقف لكنها مالت بشكل عام نحو القبول النسبي؛ إذ قال أكثر من نصف المشاركين إنهم يؤيدون وجود رقابة حكومية "لكن بشروط"، في حين وافق قرابة 45% على الرقابة بشكل مطلق، بينما عارضها عدد ضئيل جدًا لا يتجاوز 5%. هذه النتائج تسلط الضوء على مفارقة واضحة: فبينما يتوجس الجمهور من التأثير السلبي للمعلومات المضللة على السلم الأهلي، فإنه في الوقت نفسه يفضّل معالجة هذه الظاهرة عبر تدخل الدولة، شرط أن يكون مضبوطًا بضوابط ومعايير تحمي حرية التعبير وتمنع إساءة استخدام الرقابة.

ويتقاطع ذلك مع ما ورد في جلسات النقاش، حيث تكشف النقاشات عن مواقف متباينة من دور الحكومة في مواجهة التضليل. ففي مصراتة وطرابلس، ينقسم الرأي بين من يرى التدخل ضروريًا عبر قوانين وتشريعات، ومن يحذر من استغلاله لقمع حرية التعبير. تقول **امرأة من طرابلس**: "نعم لتدخل الحكومة، لكن يجب أن يكون هناك إطار قانوني يضمن عدم انتهاك حقوق الأفراد". وفي بنغازي، دعت إحدى النساء إلى إنشاء شرطة إلكترونية تراقب المحتوى، فيما ركزت أصوات أخرى على ضرورة وجود "جهة مستقلة تتحرى الأخبار وتنشر التصحيح فورًا". اللافت أن بعض الخبراء أشاروا إلى أن الحكومة نفسها قد تكون أحيانًا جزءًا من المشكلة، عندما تستخدم التضليل ضد خصومها أو تتأخر في تقديم التوضيحات الرسمية، وهو ما يفاقم أزمة الثقة العامة.

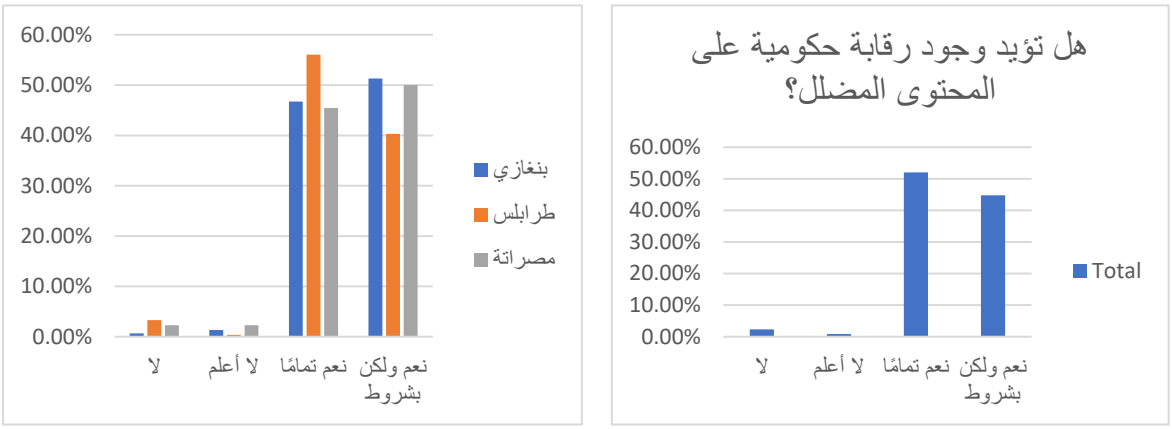

الشكل 17: الموقف من الرقابة الحكومية على المعلومات.

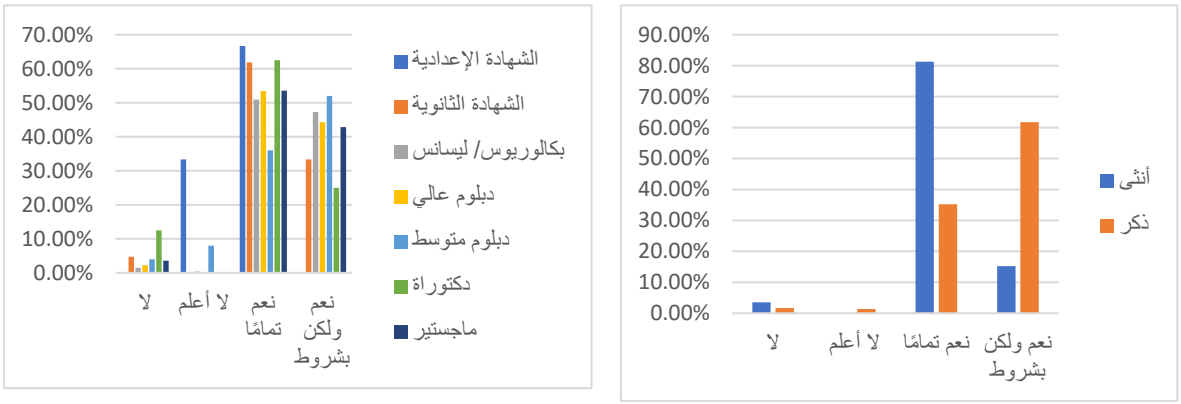

وفي سياق المسؤولية الفردية والمؤسسية، تُظهر النتائج الكمية أن غالبية المشاركين يدركون أن النشر العشوائي يزيد من انتشار التضليل؛ إذ أيد ما يقارب 60% هذا الرأي بشكل صريح، فيما قال ربع المستجيبين إن الأمر "يتوقف على الحالة"، بينما أنكر 13% فقط وجود علاقة. أما سلوك التبليغ عن

المحتوى المضلل فما يزال محدودًا وغير منتظم؛ إذ قال نحو 44% إنهم يقومون بالتبليغ "أحيانًا"، و20% فقط "دائمًا"، بينما ذكر 30% أنهم يفعلون ذلك "نادراً". وتكشف الفروق بين الجنسين عن نمط لافت؛ فالرجال أكثر نشاطًا في التبليغ سواء بشكل متكرر أو دائم، في حين أن أغلبية النساء صرحن بأنهن "نادراً" ما يقمن بهذه الخطوة.

وهذه النتائج تتطابق مع نتائج البيانات النوعية أيضًا، إذ تكشف أن المواقف تجاه التصحيح أو التبليغ تتأثر بالعوائق الاجتماعية. فقد أشارت امرأة من طرابلس إلى أن محاولتها التصحيح العلني قوبلت بردود سلبية وحظر، ما دفعها لتجنب النقاش العام. بينما وصفت شابة من بنغازي أن "الناس يتخذون موقفًا دفاعيًا"، ما يجعلها تفضّل إرسال التصحيح في دوائر خاصة بدل المواجهة المباشرة. ومع ذلك، لم يخلُ الأمر من تجارب ناجحة، حيث قال بعض الشباب إنهم استطاعوا تصحيح أخطاء في منشورات دينية أو تعليمية، ولاحظوا تجاوبًا أفضل في هذه القضايا مقارنة بالسياسية.

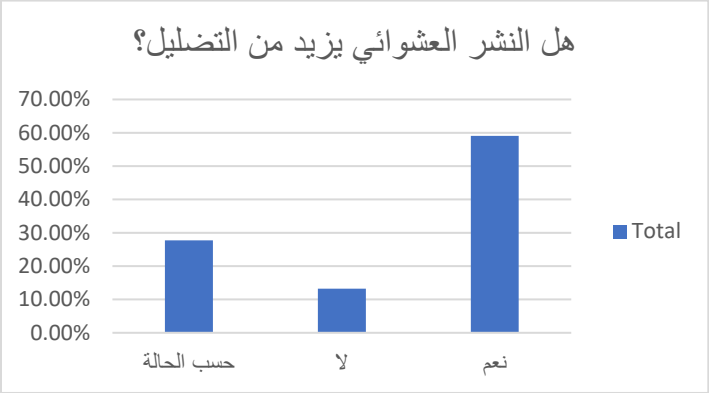

الشكل 18: النشر العشوائي ودوره في انتشار التضليل

أما سلوك التبليغ عن المحتوى المضلل فما يزال محدودًا وغير منتظم؛ إذ قال نحو 44% إنهم يقومون بالتبليغ "أحيانًا"، و20% فقط "دائمًا"، بينما ذكر 30% أنهم يفعلون ذلك "نادراً". وتكشف الفروق بين الجنسين عن نمط لافت؛ فالرجال أكثر نشاطًا في التبليغ سواء بشكل متكرر أو دائم، في حين أن أغلبية النساء صرحن بأنهن "نادراً" ما يقمن بهذه الخطوة.

الشكل 19: سلوك التبليغ عن المحتوى المضلل.

وفيما يتعلق بالمسؤولية المؤسسية، فقد حمّل أغلب المشاركين وسائل الإعلام مسؤولية التحقق من المعلومات؛ حيث قال أكثر من نصفهم "نعم تمامًا"، فيما وافق 45% على ذلك "إلى حد ما"، ولم تتجاوز نسبة من رفضوا أو ترددوا في الإجابة 5%. اللافت أن النساء أظهرن مستوى أعلى من الثقة في اعتبار الإعلام مسؤولًا كليًا عن التحقق، مقابل تردد نسبي أكبر لدى الرجال.

أما فيما إذا كان الصحفيون والتقنيون أقدر على التحقق من المعلومات، برز نوع من اختلاف آراء بين من يقول أن الصحفيين والخبراء والنشطاء يفترض أن يكونوا الأقدر، بحكم خبرتهم وتدريبهم وإمكانية وصولهم إلى مصادر أوثق. في طرابلس مثلًا رأى المشاركون أن هذه الفئات تمتلك "مهارات وقدرات أفضل في التمييز بين المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة" — **امرأة من طرابلس**. وفي بنغازي جاءت الردود مشابهة: "أكيد هم أقدر... لأنه هذا مجالهم، مجال شغلهم، يعني لو هم ما يعرفوا" — **امرأة من بنغازي**. لكن أصواتا ناقدة تشكك في الأمر، حيث قال شاب من بنغازي: "ليس بالضرورة؛ حتى التقنيون قد يُضلّلون الجمهور عندما يراجعون منتجات لا يفهمونها جيدًا"، فيما أكد آخر أن "الخبير القريب من الحدث أو المجال أقدر من غيره، لكن لا يكفي اللقب وحده". وذهبت إحدى المشاركات إلى التحذير من أن "للأسف... قد يساهمون في التضليل أحيانًا". أما أصحاب المصلحة فقد صاغوا الموقف بلهجة أكثر حسمًا: "هذه الفئات تتحمّل واجبًا مهنيًا وأخلاقيًا مزدوجًا: التثبّت الدقيق قبل النشر، ثم

المبادرة إلى التفنيد... لأن صمتهم يضاعف انتشار التضليل ويقوّض الثقة بالإعلام" — **صحفي من بنغازي**.

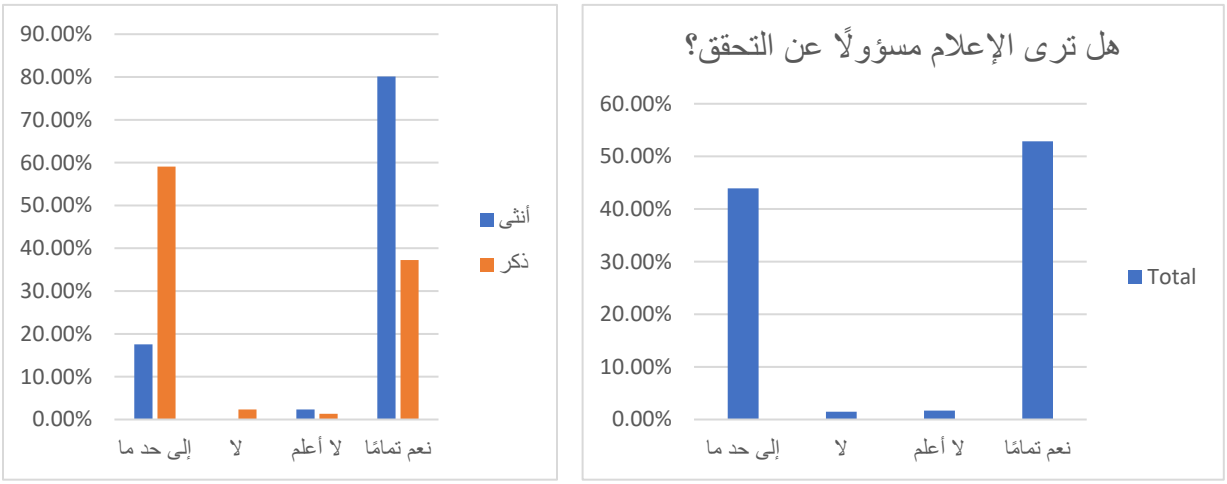

الشكل 20: تحميل وسائل الإعلام مسؤولية التحقق من المعلومات.

وأخيرًا، عند سؤالهم عن طبيعة التعامل مع التضليل، رأى ما يقارب الثلثين أن التعامل مع الأخبار المضللة أصبح أمرًا طبيعيًا في الحياة اليومية، مقابل 30% اعتبروا أن هذا ليس طبيعيًا بعد. هذا يشير إلى أن التضليل لم يعد يُنظر إليه كاستثناء، بل بات جزءًا من المشهد الإعلامي المعتاد الذي يتكيف معه الناس بطرق مختلفة.

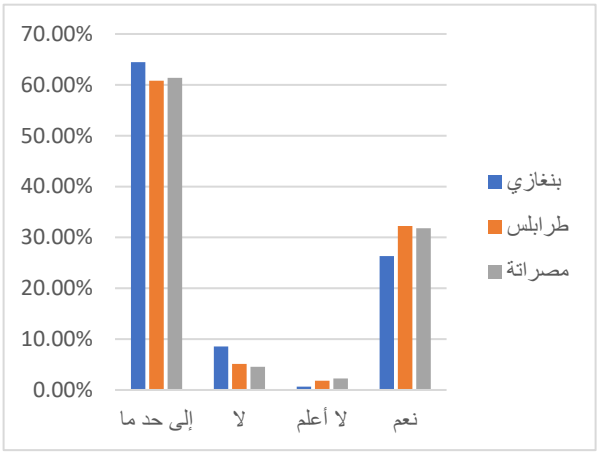

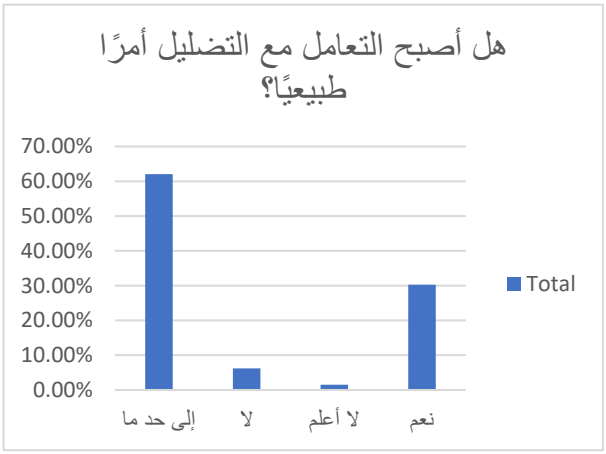

الشكل 21: اعتبار التعامل مع الأخبار المضللة أمرًا طبيعيًا.

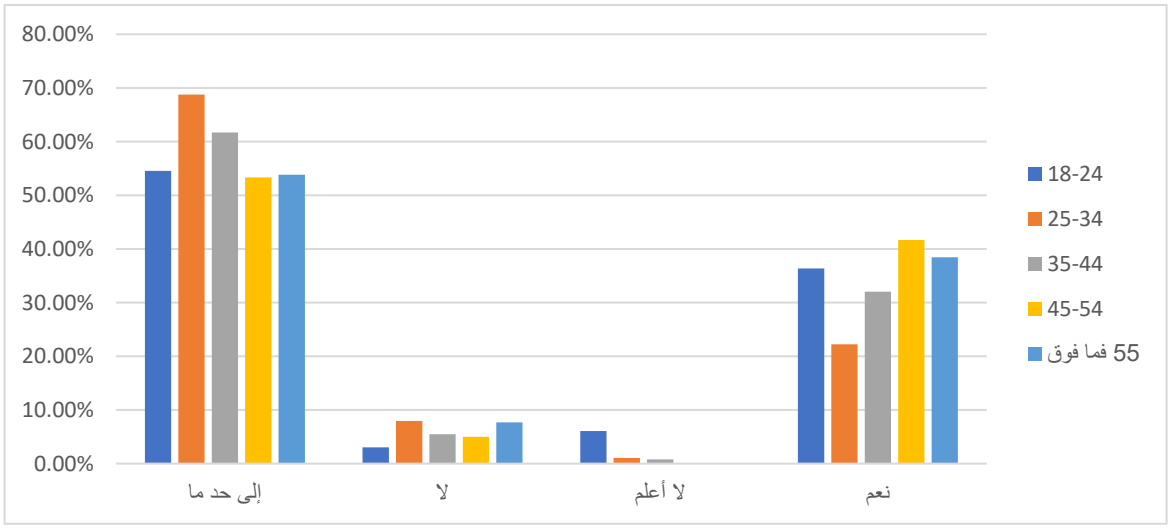

وتشير النتائج أيضًا إلى أن ثقة الجمهور بالمصدر تعتبر محددًا أساسيًا لتلقي المعلومات، إذ انقسم المشاركون بين من يرون أن الثقة بالمصدر أهم "دائمًا" (41%) ومن قالوا "أحيانًا" (42%)، بينما عبّر 16% فقط عن عدم موافقتهم على هذه الفكرة. وهذا يعني أن الجمهور يميل في الغالب إلى منح أهمية أكبر لهوية المصدر وسمعته أكثر من التدقيق في صحة المحتوى نفسه. وعند النظر بحسب النوع الاجتماعي، تبرز فروق واضحة: النساء أظهرن اعتمادًا أكبر على المصدر، حيث صرّحت ثلاثة أرباعهن تقريبًا أنهن يعتبرن الثقة بالمصدر أهم "دائمًا"، بينما كان الرجال أكثر ترددًا؛ فقد توزعت آراؤهم بين خيار "أحيانًا" (54%) و"لا" (20%)، مع نسبة أقل رأت أن الثقة بالمصدر دائمًا أهم. هذا يشير إلى اختلاف في أنماط

الثقة والتحقق، حيث يبدو أن النساء يفضلن الاطمئنان إلى الجهة الناشرة، بينما يميل الرجال إلى التشكيك أو الموازنة بين المصدر والمحتوى.

ويقابل ذلك ما ورد في النقاشات النوعية، إذ قالت نساء في بنغازي وطرابلس إنهن يرجعن دائمًا إلى الصفحات الرسمية أو يسألن أفراد العائلة الموثوقين، فيما أشار بعض الشباب إلى أنهم يعتمدون أكثر على خبراء المجال أو على منصات التحقق مثل "إيكاد" و"تبيان". ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة قالت إنها لا تستخدم أدوات محددة أو لا تعرف بوجودها أصلًا، ما يبرز هشاشة الثقافة الرقمية في المجتمع.

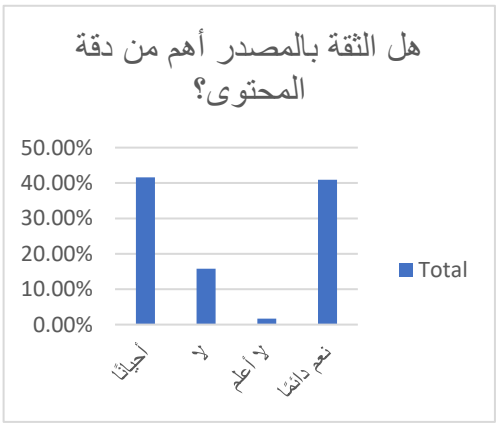

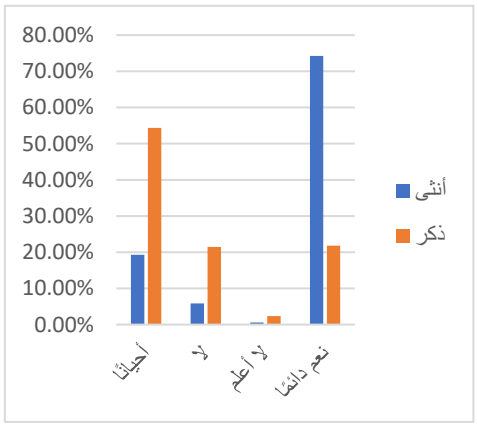

الشكل 22: أولوية الثقة في المصدر عند تلقي المعلومات.

في المحصلة، تكشف المواقف عن مشهد متناقض: ثقة متوسطة لا تصل إلى اليقين، قلق واسع من الأثر المجتمعي يقابله تطبيع نسبي مع التضليل كجزء من الحياة اليومية، رغبة في تدخل الدولة تترافق مع تخوف من استغلالها، تحميل الإعلام مسؤولية كبيرة مع ضعف آليات التحقق الفردية، وإعلاء من شأن الثقة بالمصدر أكثر من التدقيق في المحتوى. هذه التناقضات التي أظهرتها البيانات الكمية تجد تفسيرها وتفصيلها في أصوات المشاركين النوعية، ما يرسخ صورة أن المواقف في ليبيا تجاه التضليل محكومة بوعيٍ متنامٍ، لكن مقيدٍ بالخوف، وبثقافة تحقق ما تزال هشة وانتقائية.

4.4. المعتقدات

تُظهر النتائج أن غالبية المشاركين لا يعتبرون أن عدد الإعجابات مؤشرًا على المصداقية؛ إذ رفض 55% هذا الاعتقاد بشكل مباشر، "، في حين أيّد أقل من 10% الفكرة بشكل صريح. ويبدو أن النساء أكثر رفضًا للربط بين التفاعل والمصداقية مقارنة بالرجال، بينما الفئات الأصغر سنًا (18–24) والمتوسطة (35–44) أبدت بعض الميل لقبول الفكرة أحيانًا. هذا يعكس أن الجمهور يدرك نسبيًا الهوة بين الشعبية والدقة، لكنه لا يزال يتأثر جزئيًا بالمؤشرات السطحية للتفاعل.

هذا التأثر يشرحه المشاركون في جلسات النقاش عند إجابتهم على السؤال المتعلق ب "لماذا يصدق الناس الأخبار الكاذبة؟" حيث يعتقد أحد المشاركين الشباب من مصراتة أن **قناعات الناس حيال الأخبار المضللة** تتمحور حول قاعدة بسيطة: العاطفة تسبق الدليل. ويعلق على ذلك بقوله "المعلومة التي تلامس الخوف أو الأمل تُصدَّق أسرع... والمدرسة علّمتنا نحفظ لا نفكّر" **(شاب من مصراتة).** وتظهر طبقات الانحياز الديني/الهويّاتي في شواهد أخرى: "نأخذ مواقف جاهزة مبنيّة على انطباعات... كرّرنا صورتنا عن 'الآخر' دون معرفة حقيقية" **(شاب من مصراتة).** على مستوى السلوك الجمعي تشرح امرأة من بنغازي أثر **التعرّض المتكرر**" :لما تشوفي المنشور مرارًا وتسمعي الكل يتكلم عليه، في وعيكِ تحسينه حقيقي" **(امرأة من بنغازي).** ويؤطر **خبير من بنغازي** المشهد مهنيًا: "فراغ الرسالة الرسمية + 10٪ حقيقة و90٪ تحريف... خلطة تُقنع الجمهور وتدفعه باتجاهٍ مقصود" **(خبير من بنغازي).** ومن طرابلس يأتي البعد النفعي: "يصدّق الناس ما يريحهم أو يجلب منفعة—خبر يهبّط الدولار أو يدعم طرفًا يؤيّدونه" **(خبير من طرابلس).**

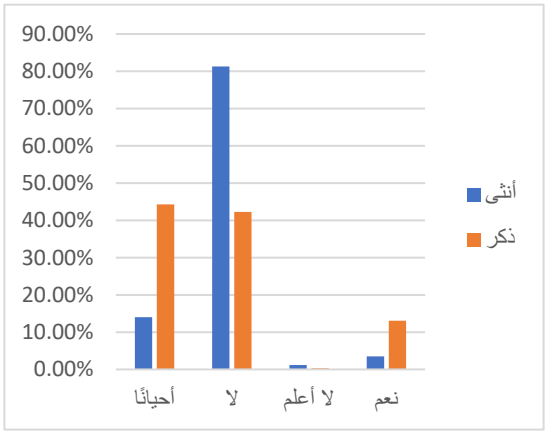

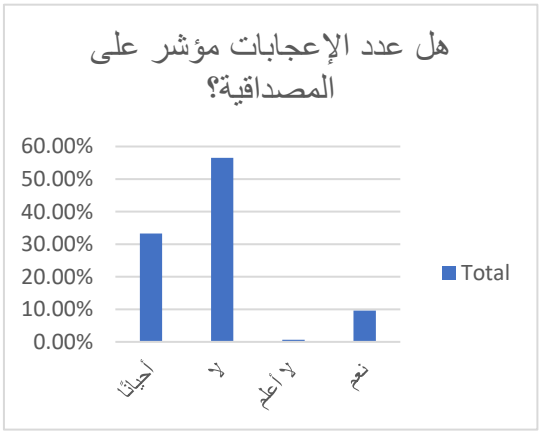

الشكل 23: الاعتقاد بأن عدد الإعجابات مؤشر على المصداقية.

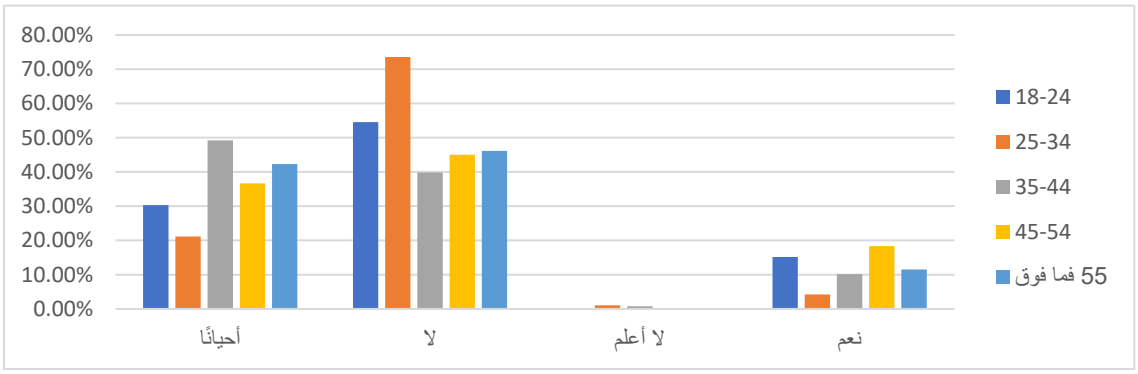

أما فيما يخص تبرير مشاركة الأخبار غير الدقيقة بحسن النية، فقد رفض أكثر من نصف المشاركين (نحو 57%) هذا المبرر، بينما أقر 20% أنهم يرونه مبررًا، وقالت نسبة مماثلة تقريبًا إنه قد يكون مقبولًا "أحيانًا". ومن اللافت أن الرجال أكثر ميلًا لتبرير المشاركة مقارنة بالنساء، اللواتي أبدين ممانعة أكبر لهذه الفكرة. كما أن الفئات العمرية الشابة (18–24 و25–34) أظهرت تشددًا أكبر في الرفض، مقابل مرونة نسبية لدى بعض الفئات الأكبر سنًا.

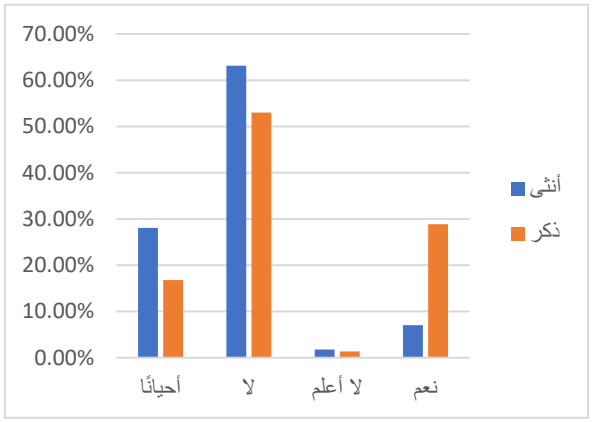

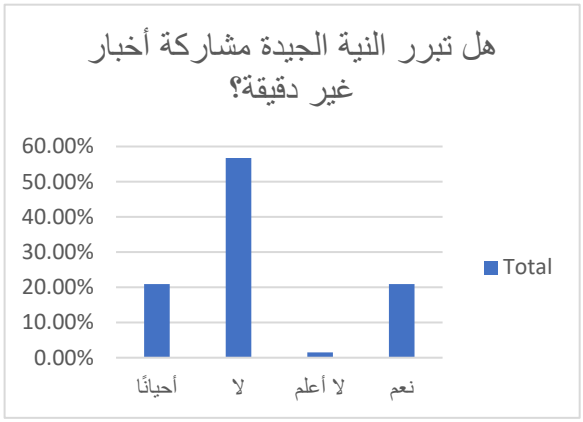

الشكل24: الموقف من تبرير مشاركة الأخبار غير الدقيقة بحسن النية.

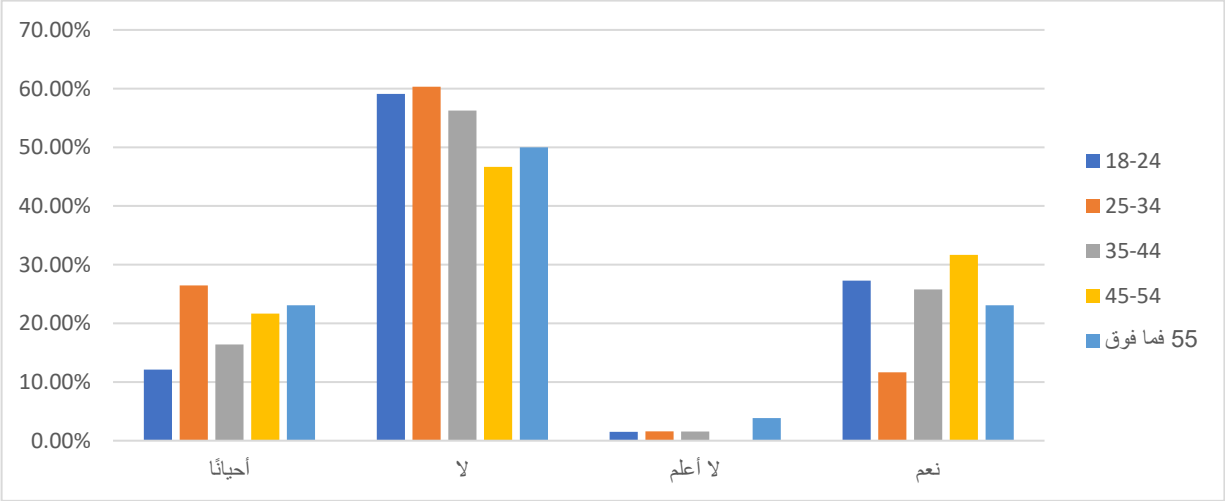

وتكشف النتائج أن المشاركين لا يضعون ثقتهم في مصدر واحد بعينه، بل تتوزع الثقة بين عدة قنوات. فقد احتلّ **الأصدقاء والعائلة** المرتبة الأولى كمصدر موثوق (31%)، تليها **الصفحات الرسمية** (27%)، ثم **وسائل الإعلام الدولية** (24%). في المقابل، لم تحظَ الشخصيات المؤثرة ولا خيار "لا أحد" سوى بنسب محدودة (7% لكل منهما تقريبًا). هذا يعكس أن الثقة تُبنى بالأساس على العلاقات الشخصية والمؤسسات الرسمية، أكثر من اعتمادها على الإعلام المحلي أو "المؤثرين" عبر المنصات. وتظهر بعض الفروق بين المدن؛ إذ يثق سكان مصراتة أكثر بوسائل الإعلام الدولية مقارنة بطرابلس وبنغازي، في حين يتشابه الاتجاه نحو الثقة بالعائلة والأصدقاء عبر مختلف المدن. أما بحسب الفئة العمرية،

فيميل الشباب (25–34 سنة) بدرجة أكبر للاعتماد على الدائرة الشخصية (العائلة/الأصدقاء)، بينما تزداد الثقة في الصفحات الرسمية والوسائل الدولية لدى الفئات الأكبر سنًا.

وحول **المصادر التي يثق بها الناس أو يرفضونها** تظهر نتائج التحليل النوعي أنماطا متعددة. فمثلا أخبر بعض المشاركين في حلقة نقاش الشباب في طرابلس أنهم يثقون أكثر في "المدونين المتخصصين المعرّفين بأنفسهم" كأقرب للموثوقية، مقابل الصفحات العامة المجهولة (**شاب من طرابلس**). كما ظهر نمط يشير إلى تحول ثقة بعض الفئات عن بعض مصادر المعلومات أو المعرفة الذين كان من المعتاد أن يثق فيهم الناس دون تشكيك وتعطي **امرأة من بنغازي** مثلا على ذلك بقولها: "أشعر أن بعض الشيوخ مسيّسون، ما يجعلني أراجع ما صدّقته سابقًا" (امرأة من بنغازي).
فيما يتعلق بما ينظر إليه المشاركون في جلسات التركيز كونه **علامات موثوقية** فيما يتعرضون له من معلومات، ترِد ثلاثة مسارات متكررة لهذه العلامات: (1) الصفة الرسمية والتوثيق، (2) السجل التاريخي بالدقة، (3) أسلوب مهني يذكر مصادر أولية. تقول امرأة من بنغازي: "أثق بما يرتبط بجهة رسمية كمنظمة الصحة العالمية" (**امرأة من بنغازي**). ويضيف شاب من بنغازي: "الموثوق اسم معروف، تاريخ منشورات صحيحة، وتعليقات حقيقية؛ وغير الموثوق: أسماء مريبة، أخطاء لغوية، وغياب مصدر أولي" (**شاب من بنغازي**). بينما تُشير نساء من طرابلس إلى مؤشرات سطحية لكنها حاضرة في الممارسة: "الصفحات الجديدة أو التي تؤجّج الفتنة علامة عدم موثوقية... وعدد المتابعين قد يُستأنس به لكنه ليس حاسمًا" (**امرأة من طرابلس**). وعلى الضفة الأخرى، تسجّل امرأة من بنغازي انحيازها نحو منصات بعينها: "أصدّق تويتر أكثر؛ فيسبوك مليان ضجيج ومجموعات تنشر لأي تفاعل" (**امرأة من بنغازي**). كما يلفت شاب من بنغازي إلى **جاذبية الصورة** حتى حين تكون مصطنعة: "الصورة تجذب وتغلب التحقق أحيانًا" (شاب من بنغازي).

تُظهر نتائج جلسات النقاش **تأثير الاختلاف الثقافي** في التعامل مع المعلومات المضللة حيث أنها تشكّل مرآة أساسية لطريقة استقبال الليبيين للمعلومات وفق رأي غالبية المشاركين، وأنها كثيرًا ما تحدد إن كان الخبر يُصدَّق أو يُرفض. فعدد من المشاركين في مصراتة أشاروا إلى أن "المدرسة علمتنا نحفظ، مش نفكر"، معتبرين أن غياب مهارات التفكير النقدي يُسهّل تصديق ما يُقدّم خاصة إذا كان في ثوب ديني أو عاطفي. وفي السياق نفسه، قال أحد الشباب: "كلنا كنا نكره بعض الدول على

اعتبارات معينة، بس ما نعرفوش شيء عن واقعها، فقط نكرر ما نسمع"، وهو مثال واضح على تأثير الصور النمطية المغروسة ثقافيًا. وفي طرابلس، ركز بعض المشاركين على أن القيم الاجتماعية المتعلقة بالشرف والعائلة ما تزال قادرة على كبح التسرع في تصديق الشائعات، بينما رأى آخرون أن هذه القيم لم تعد رادعًا عامًا، وأن "الحالة التي وصلنا إليها أقرب إلى تصديق المعلومات المضللة ولا رادع من حيث القيم والثقافة"، مع استثناء موضوعات حساسة مثل الاعتداء على الأعراض. ومن بنغازي، شدد شباب على أن "القيم قد تدفع الفرد لتصديق خبر يوافق عاداته حتى لو كان خاطئًا"، بينما أضاف آخر أن "ثقافة المجتمع قد ترفض الحقيقة إن صدمت معتقده، أو تقبل الكذب إن دعم قناعاته". وبينما أظهرت بعض النساء من مصراتة أن ضعف الوعي وضعف التكوين الأكاديمي يلعب دورًا في هشاشة التمييز، أكدن في الوقت نفسه أن التعليم المبكر وتعزيز التفكير النقدي يمكن أن يكون حاجزًا فعّالًا ضد التضليل. بهذا، يظهر أن الثقافة الليبية تحمل تناقضًا مزدوجًا: فهي من جهة توفر أرضية خصبة لتصديق الأخبار الكاذبة إذا وافقت المعتقدات والعادات، ومن جهة أخرى قد تتحول إلى آلية مقاومة خاصة في القضايا التي تمس شرف العائلة أو قيم المجتمع الراسخة.

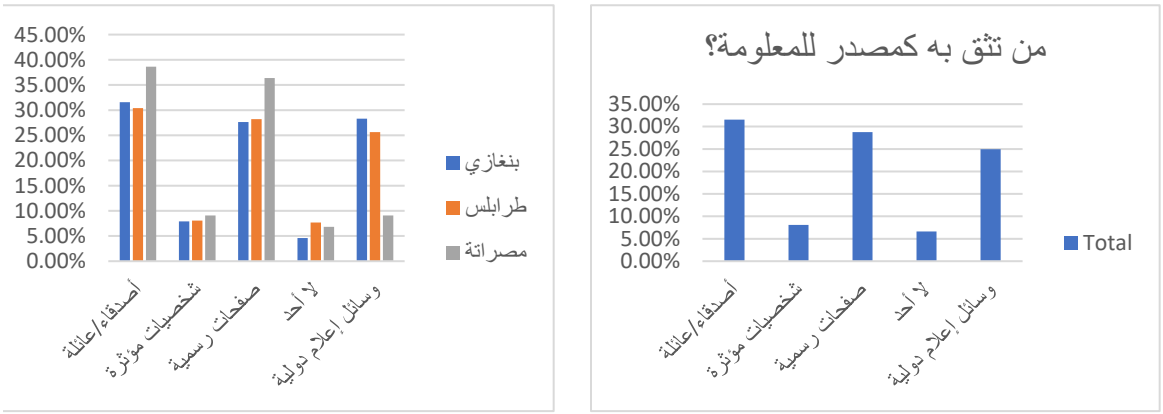

الشكل 25: توزيع الثقة بمصادر المعلومات

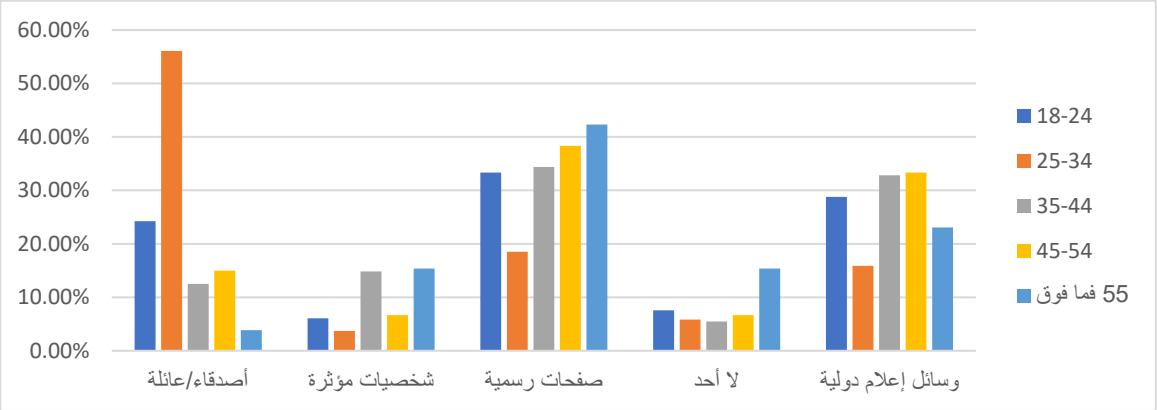

أما عند سؤال المشاركين عن مدى موثوقية الإعلام الليبي، فإن الثقة فيه تبدو محدودة. فقد قال 41% إنهم يثقون به "أحيانًا"، بينما صرّح 37% بأنهم لا يثقون به على الإطلاق، في حين لا يتابعه 11% أصلًا. لم يؤكد سوى 10% فقط أنهم يعتبرونه "موثوقًا". هذه النتائج تبرز أزمة ثقة واضحة تجاه الإعلام المحلي، مع تفضيل نسبي للاعتماد على بدائل أخرى. وتظهر الفروق حسب النوع الاجتماعي أن النساء أكثر ميلاً لرفض الإعلام الليبي كليًا، بينما أبدى الرجال نسبة أعلى من الثقة النسبية أو المتقطعة. وبحسب المدن، بدا أن طرابلس أكثر انتقادًا لمصداقية الإعلام الليبي، مقابل مستويات أقل قليلًا من الشك في بنغازي ومصراتة.

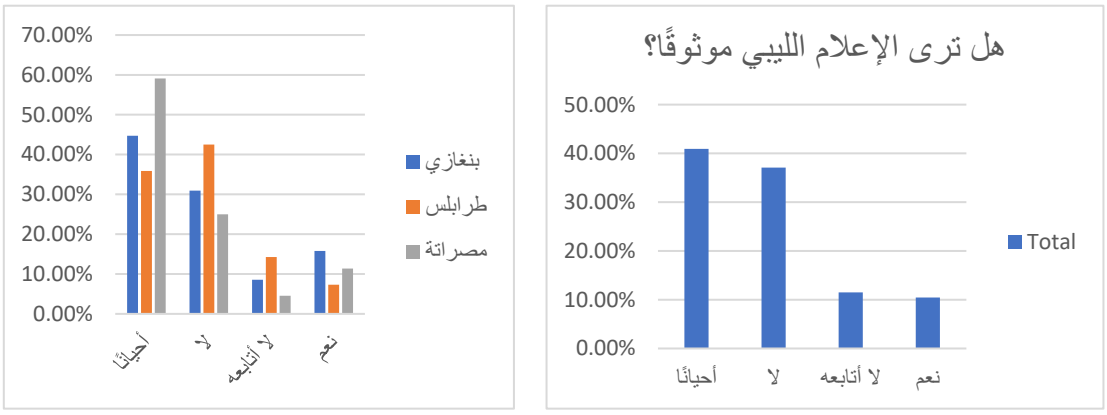

الشكل 26: مستوى الثقة في الإعلام الليبي.

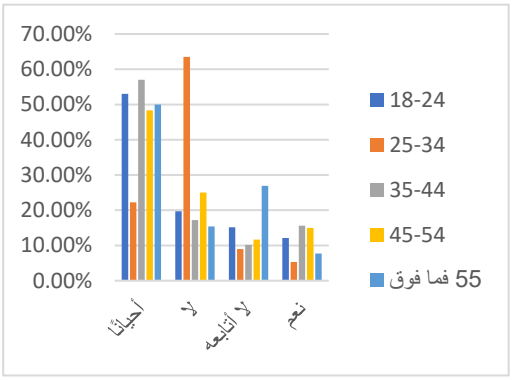

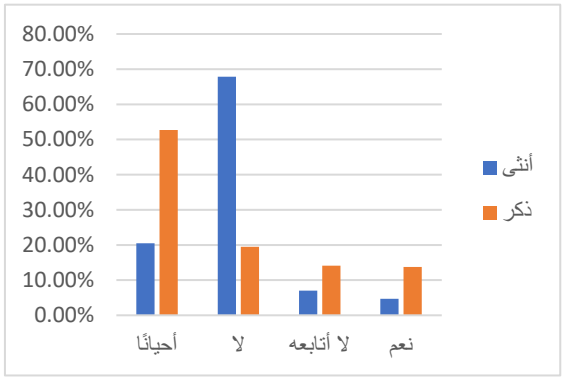

وفي سياق آخر، تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين مقتنعون بأن الأخبار الكاذبة تُستخدم بشكل منظم وليس عشوائيًا؛ إذ وافق 67% على ذلك "إلى حد ما"، فيما أكد 27% أنها تُستخدم "تمامًا" بشكل منظم، مقابل أقلية صغيرة نفت أو لم تحدد موقفًا. هذا يسلط الضوء على إدراك واسع بأن التضليل ليس مجرد ظاهرة فردية، بل جزء من خطط أو حملات ممنهجة.

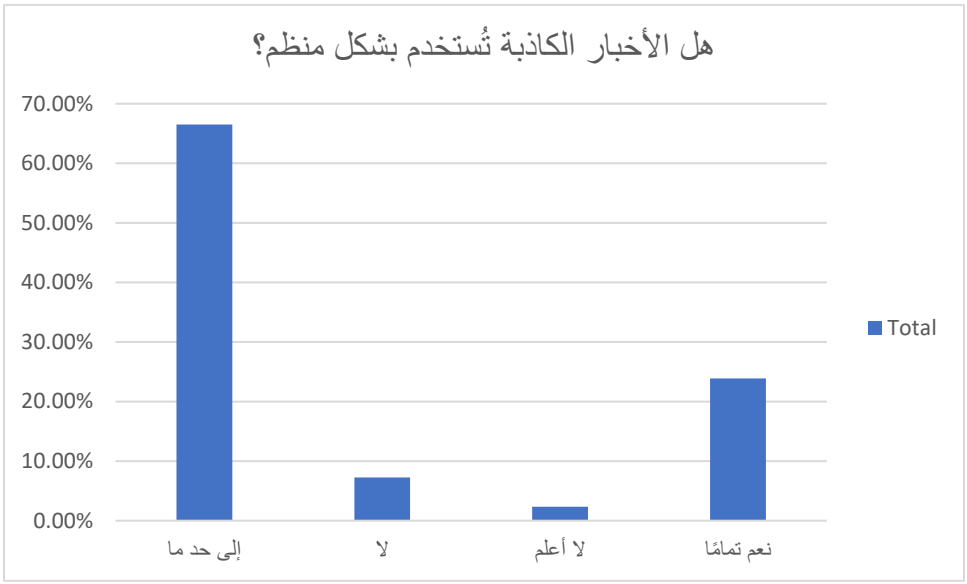

الشكل 27: الاعتقاد بأن التضليل يُستخدم بشكل منظم.

وفيما يتعلق بالاستخدام السياسي للتضليل، أجمع معظم المشاركين على أن المعلومات المضللة تُستخدم بشكل مباشر لأغراض سياسية، حيث صرّح نحو ثلثي العينة (65%) بالموافقة الصريحة، فيما

نفى 20% وجود هذا الاستخدام، وقال 13% إنه يحدث "أحيانًا". هذه النتيجة تسلط الضوء على إدراك واسع لارتباط التضليل بالاستقطاب السياسي في ليبيا، وأنه ليس مجرد ظاهرة إعلامية عفوية بل أداة متعمدة في الصراع السياسي.

أما عن التأثير السياسي، فقد أظهرت النتائج أن نحو نصف المشاركين (47%) يرون أن المعلومات المضللة تؤثر "أحيانًا" على اختياراتهم السياسية، بينما قال 16% إنها تؤثر "دائمًا"، وأفاد 18% بأنها تؤثر "نادرًا"، في حين نفى 20% أي تأثير. وتظهر فروق واضحة بين الجنسين؛ فالرجال كانوا أكثر ميلاً للاعتراف بتأثرهم بالمعلومات المضللة "أحيانًا"، بينما النساء أظهرن توازنًا أكبر بين من ينفين أو يقللن من هذا التأثير. أما على مستوى التعليم، فقد أظهرت الفئة ذات التعليم الأدنى (شهادة إعدادية) نسبة مرتفعة ممن يرون أن التضليل يؤثر دائمًا على خياراتهم، في حين أن ذوي المستويات العليا من التعليم بدوا أكثر تشككًا وأقل اعترافًا بتأثير مباشر.

تتفق هذه التوجهات مع ما جاء في جلسات التركيز، حيث تم التأكيد في كل الجلسات تقريبا على أن **التضليل يُستخدم أداةً سياسية**" :يُضخَّم خبر أو يُهدَّأ حسب مصلحة الطرف السياسي" **(شاب من بنغازي)**. ويضع خبير من طرابلس الأمر مباشرة: "كل الأطراف السياسية تلجأ إلى نشر معلومات مضللة للتأثير، خاصة مع غياب سياسة إعلامية وشفافية" **(خبير من طرابلس)**.

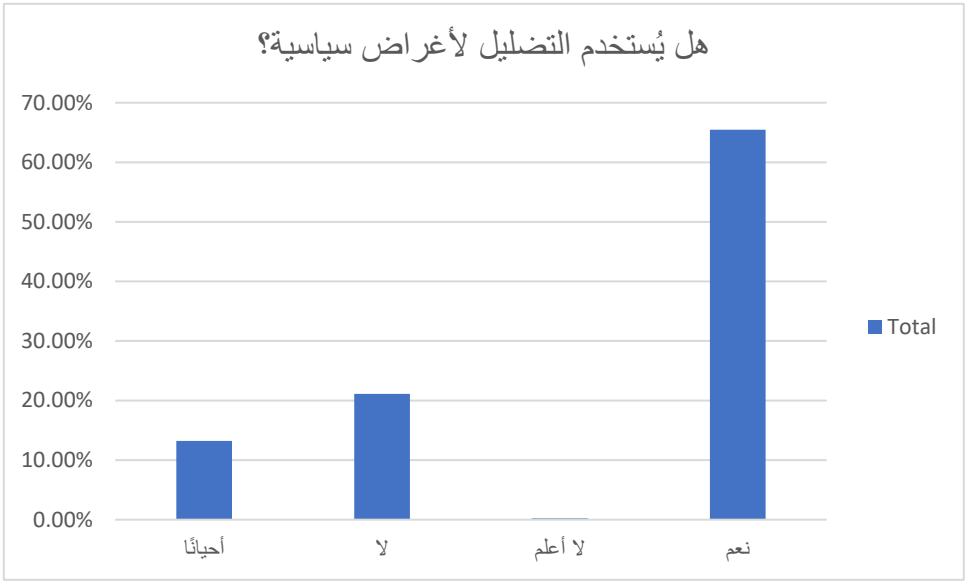

الشكل 28: الاعتقاد باستخدام المعلومات المضللة لأغراض سياسية.

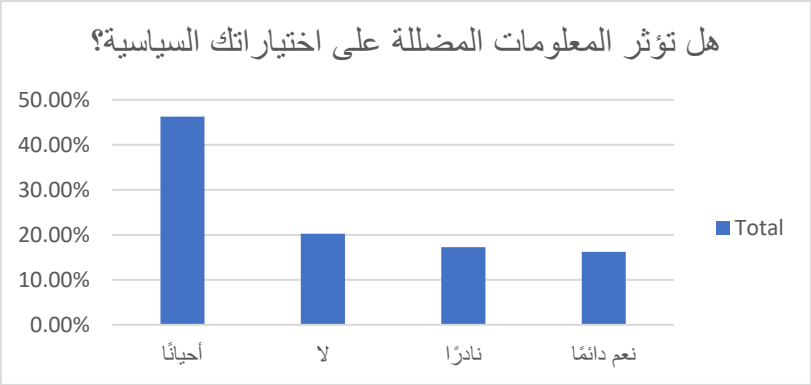

الشكل 29: تأثير المعلومات المضللة على الاختيارات السياسية.

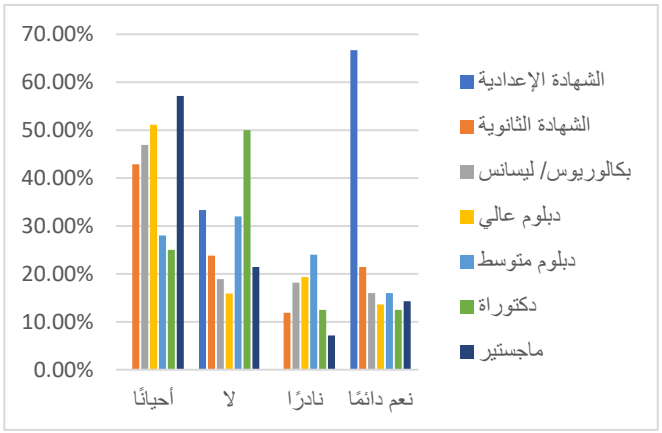

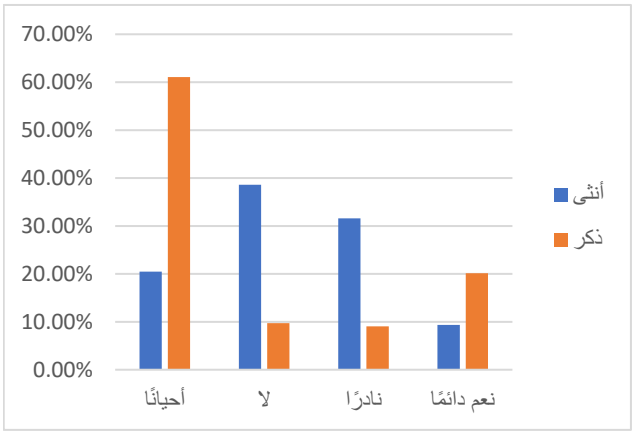

أما بخصوص دور المؤثرين، فقد تباينت الآراء: رأى 42% أن دورهم "مهم نوعًا ما"، و23% أنهم "مهمون جدًا"، بينما اعتبر 33% أن تأثيرهم غير مهم. الفروق بين الفئات الاجتماعية لافتة: النساء بدت أكثر تشككًا، حيث صرّحت الغالبية أن المؤثرين "غير مهمين"، بينما كان الرجال أكثر ميلًا لإعطائهم دورًا مهمًا. ومن منظور الفئة العمرية، يميل الشباب (18–24) وكذلك الأكبر سنًا (55 فما فوق) إلى اعتبار المؤثرين مهمين نسبيًا، بينما الفئة المتوسطة (25–34) أظهرت أعلى نسبة من التقليل من شأن دورهم.

تظهر البيانات النوعية فيما يتعلق **بدور المؤثرين والقادة المحليين** صورة مزدوجة. جانبٌ يرى أثرهم "صفر بالمئة" في الكبح، بل ويرى أن "المشاهير أنفسهم يساهمون بالنشر من أجل التفاعل" **(امرأة من بنغازي)**. وجانبٌ آخر يصفهم بسلاحٍ ذي حدّين: "يمكنهم احتواء الشائعة أو تضخيمها لأن الجمهور يمنحهم ثقة فورية تتجاوز الإعلام التقليدي" **(خبير من بنغازي)**. من طرابلس يأتي توصيف عملي: "المؤثرون نوعان: من يلتزم الصمت، ومن يزيد الطين بلة" **(خبير من طرابلس)**، مع ملاحظة أن "حجم سيل الأخبار المضللة وسرعته أكبر من قدرتهم على المواجهة" **(شاب من طرابلس)**. وفي المقابل تُذكر حالات إيجابية محدودة—كخطباء أو مدونين داخل تخصّصهم—حين يتدخلون لتفنيد معلومة فنية أو دولية لا تمسّ الاستقطاب المحلي **(شاب من طرابلس)**

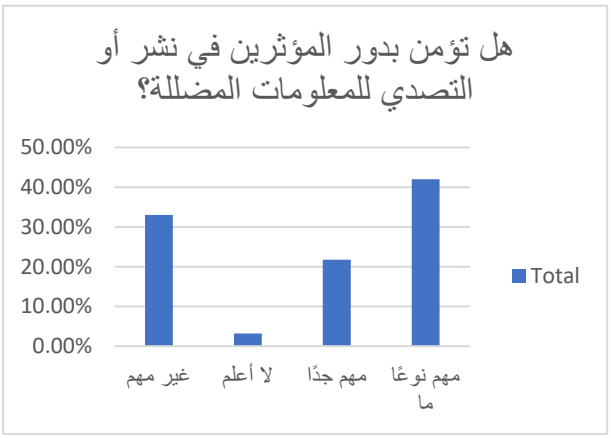

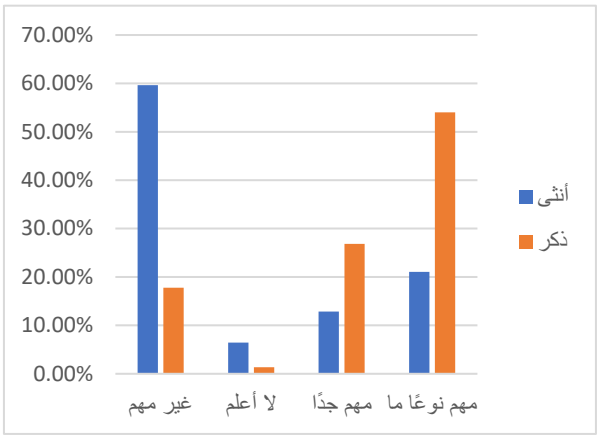

الشكل 30: تقييم دور المؤثرين في نشر أو مكافحة التضليل.

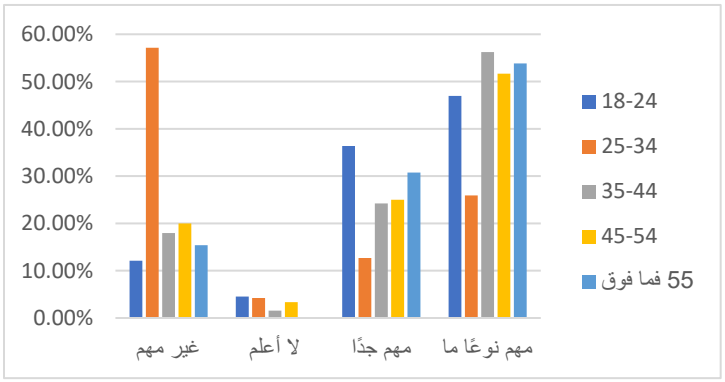

أما بخصوص **مسؤولية التصحيح**، فقد اعتبر 53% أنها مسألة تعتمد على الموقف والظرف، بينما أقر 31% بأنها مسؤولية شخصية مباشرة، في حين رفض 15% هذا الطرح. الفروق بين الجنسين كانت واضحة هنا أيضًا؛ إذ تميل النساء أكثر لاعتبار التصحيح "بحسب الموقف"، بينما يميل الرجال بنسبة أعلى إلى اعتباره مسؤولية شخصية.

وتكشف البيانات النوعية عن خلفية هذا الحذر والحاجة للنظر في الظرف والموقف؛ إذ يتبدّى في مناقشات المجموعات أن المواقف تجاه المعلومات المضللة تجمع بين شعور بالمسؤولية الفردية وخوف من التبعات الاجتماعية. عبّر **شاب من مصراتة** عن هذه المسؤولية بالقول: "دوري هو أن أتحقق وأنبه غيري، لأن ترك المعلومة تمر دون تصحيح هو خيانة للوعي". وذهب آخر إلى أن أول ما يفعله عند رؤية معلومة مشبوهة هو البحث عن مصدرها ومقارنتها بمصادر مختلفة، وغالبًا ما يرجع إلى صفحات التحقق من الأخبار. لكن بالمقابل، أوضح شاب آخر من مصراتة أن "تصحيح المعلومة قد يفسَّر كإهانة"، ما يدفع البعض إلى الصمت تفاديًا للصدام حتى وإن كانوا واثقين من خطأ الخبر. أيضا، حساسية الموضوع وعلاقة الناشر بالمصحِّح تُغيّران القرار. "لما تصحّح لحد، يحس إنك تهينه—حتى لو كلامك صحيح" **(شاب من مصراتة)**. لذلك تلجأ فئات كثيرة إلى التصحيح الهادئ أو الخاصّ بدل المواجهة العلنيّة: "صحّحتُ قصة دينية عبر الخاص، فتقبّلت صاحبة المنشور وعدّلت" **(شاب من بنغازي)**. في المقابل، تصطدم محاولات العلن بردود قاسية أو حظر مباشر: "صحّحت على صفحة رسميّة فحظروني" **(امرأة من طرابلس)**. وتختصر **امرأة من بنغازي** إحساس الإحباط: "جرّبت مرّة... الرد كان قاسي، ومن يومها نفضّل ما ندخلش في جدال عام."

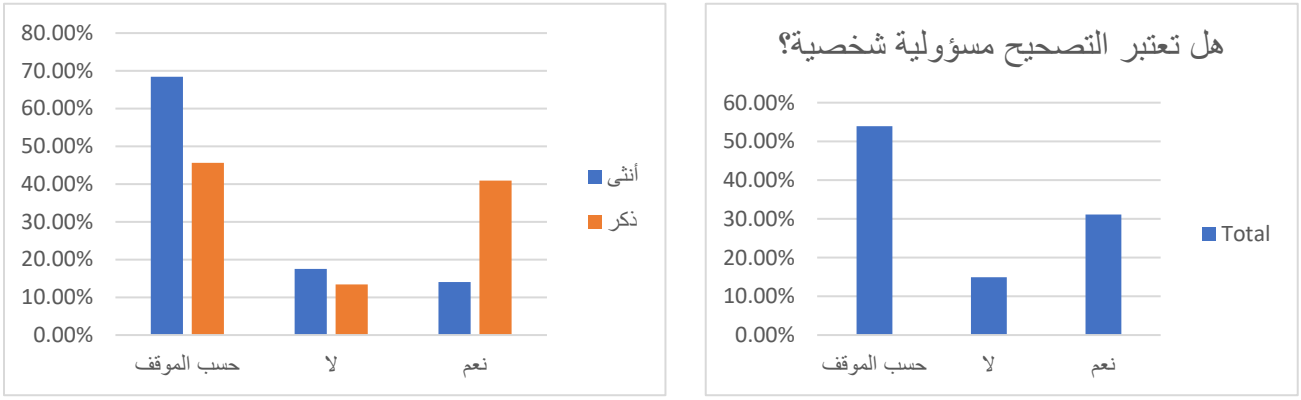

الشكل 31: المواقف تجاه مسؤولية تصحيح الأخبار المضللة.

4.5. الممارسات

تُظهر نتائج محور الممارسات المرتبطة بالمعلومات المضللة أن التفاعل اليومي للجمهور الليبي مع المحتوى الرقمي يتسم بالتناقض؛ فهو يتأرجح بين الاندفاع في المشاركة والوعي بخطورة التضليل. فالغالبية الساحقة من المشاركين – ما يقارب ثلاثة أرباع العينة – اعترفوا بأنهم شاركوا معلومة ليتبين لاحقًا أنها خاطئة. هذا الاعتراف العالي النسبة يسلط الضوء على هشاشة بيئة تداول المعلومات، ويؤكد أن التضليل ليس حدثًا استثنائيًا بل تجربة متكررة في حياة المستخدم العادي.

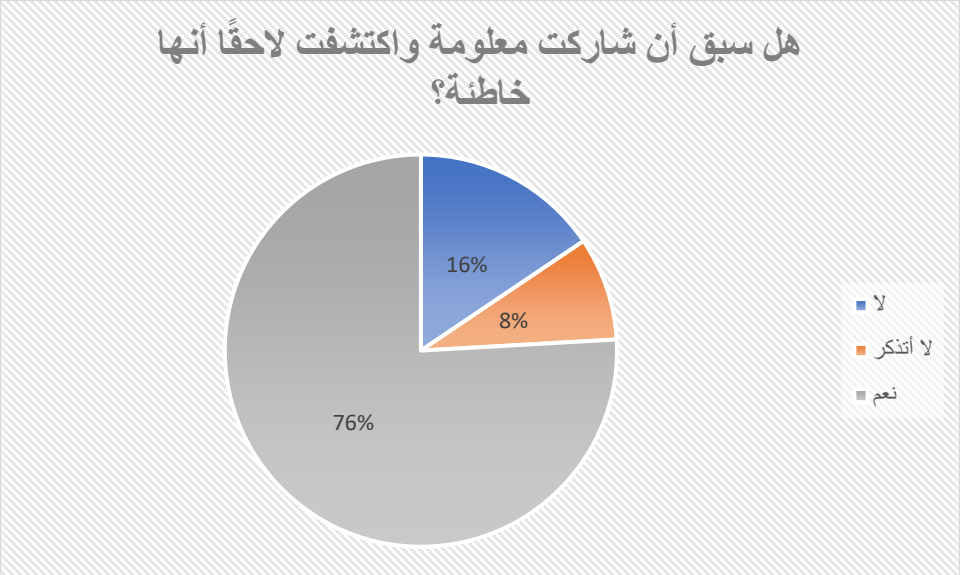

الشكل 32: نسبة المشاركين الذين شاركوا معلومات تبيّن لاحقًا أنها خاطئة.

وعند التعمق في أسباب المشاركة الخاطئة، يظهر أن أكثر من نصف المشاركين يرجعون الأمر إلى **التسرع في النشر**، بينما يرى آخرون أن **الثقة بالمصدر** كانت السبب الأهم، في حين أشار نحو خمس العينة إلى **النية الطيبة** ورغبة في الإفادة رغم محدودية التحقق. المثير أن الرجال أظهروا ميلاً أكبر لتبرير مشاركتهم بالثقة في المصدر أو النية الطيبة، بينما ركزت النساء بدرجة أكبر على التسرع، وهو ما يعكس اختلافًا في طبيعة التفاعل مع شبكات التواصل بين الجنسين.

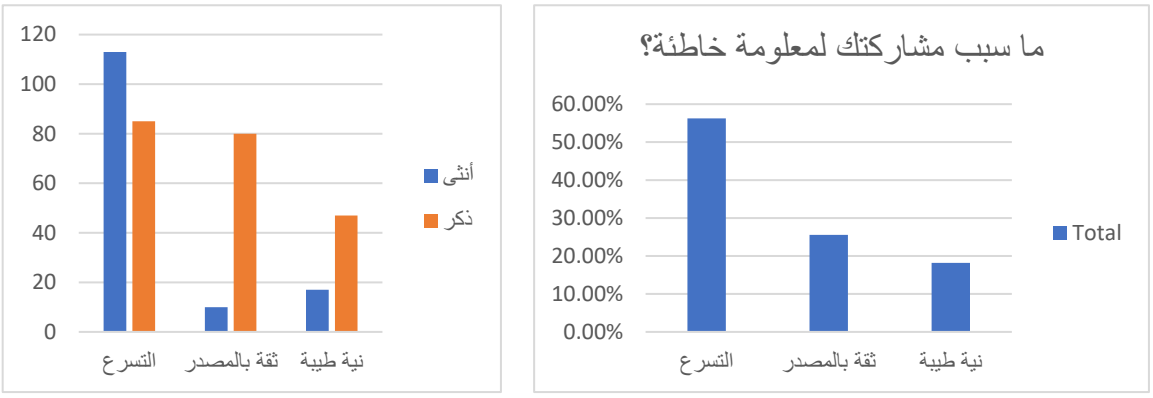

الشكل 33: أسباب مشاركة الأخبار المضللة.

أما فيما يتعلق بممارسات **التحقق قبل المشاركة**، فقد أظهرت النتائج أن أقلية محدودة فقط تقوم بالتحقق دائمًا من صحة الأخبار، في حين أن الغالبية قالت إنها تتحقق "أحيانًا" أو "نادرًا". هذا يبرز ضعفًا في الثقافة الرقمية النقدية، خصوصًا في أوساط الشباب الأصغر سنًا، الذين يميلون إلى سرعة التفاعل مع الأخبار دون فحص كافٍ. مع ذلك، يلاحظ أن الفئات الأعلى تعليمًا تبدي التزامًا أكبر بالتحقق مقارنة بغيرها، ما يشير إلى أن المستوى التعليمي يلعب دورًا مؤثرًا في ممارسات التحقق.

البيانات النوعية أعطت نظرة أكثر عمقا؛ فقد أشارت **امرأة من طرابلس** أنها لا تتحقق إلا إذا كان الخبر يمس حياتها المهنية أو الأمنية، بينما أوضحت أخرى أنها إذا لم تجد وسيلة للتحقق تفضّل الابتعاد تمامًا. وفي بنغازي، عبّرت مجموعة من النساء عن أن ردودهن تتراوح بين تجاهل المنشور المشبوه والعودة إلى الصفحات الرسمية، فيما لخصت أخرى الموقف بقولها: "الأغلب نفوت"، خصوصًا في القضايا السياسية المثقلة بالاستقطاب. أما جلسات الخبراء في بنغازي فقدّمت صورة أكثر تقنية، حيث شرح صحفيون وتقنيون خطواتهم: البحث العكسي عن الصور، مراجعة السياق، والتواصل المباشر مع الجهة المسؤولة، مع إقرارهم أن "بطء الرد على المعلومة الخاطئة يترك أثرًا أطول من الخبر نفسه".

مع الممارسات اليوميّة يتبدّى أن التصرّف إزاء المحتوى المشكوك فيه يبدأ بقاعدةٍ بسيطة :**أوقف المشاركة ثم تحقّق**. يصف خبير من بنغازي المسار الأكثر شيوعًا: "أُجمّد النشر، أبحث عن بيانٍ من الجهة المختصة، وإن تبيّن الزيف أحذف ما نُشر وأنشر التصحيح بالدليل". على المنوال نفسه يقول شاب من طرابلس: "إن ما مسّ حياتي أرجع للمصدر الرسمي أو أسأل مختصًا، وإلا نمرّه بدون مشاركة".

وتضيف امرأة من بنغازي طبقةً إجرائيّة: "نقرأ المنشور كاملًا، نراجع التاريخ، نستخدم البحث العكسي للصور، ونقارن أكثر من مصدر قبل أي تفاعل."

تتنوّع صنوف التحقّق بين الرسميّ والمهنيّ والشخصي: العودة السريعة لصفحات الوزارات والجامعات، ومطالعة قواعد البيانات أو "غوغل سكولار"، واستعمال البحث العكسي للصور وتتبع أول ظهور، والاستعانة بخبير في المجال. "نستشير الخبير وما نكتفيش بجوجل" (**شاب من بنغازي**). كما يذكر شباب مصراتة منصّات كـ"إيكاد" و"مسبار" و"تبيان"، مع اعترافٍ بأن الضغط أو الشك غير المحسوم يدفع أحيانًا إلى الصمت بدل التصحيح: "مرات نكون شاكّ وما نلقاش مرجع يوثّق... فنِسكت" (**شاب من مصراتة**).

أما الخبراء في طرابلس وبنغازي فقد أضافوا بُعدًا أكثر تقنيةً وصرامة. أحد الصحفيين من طرابلس أوضح أن "التحقق يبدأ من المصدر الأصلي ثم تتبّع سياق الخبر عبر مقارنته مع وكالات مهنية، وفي حال كان مضللًا أنشر التصحيح بالدليل وأحوّل الموقف إلى فرصة للتوعية". وأكدت خبيرة إعلامية من بنغازي أنها "تبدأ بالبحث العكسي للصور، تراجع الـ URL لتفادي المواقع الوهمية، ثم تعود للإحصاءات الرسمية أو تتصل بشهود الحدث"، مشيرةً إلى أن بطء الردّ المؤسسي يترك الناس فريسة للتضليل. بينما شدّد خبير تقني من بنغازي على أن "التأخر الرسمي في التوضيح يفتح الباب، فكل ثانية فارغة تتحول إلى مساحة للشائعة."

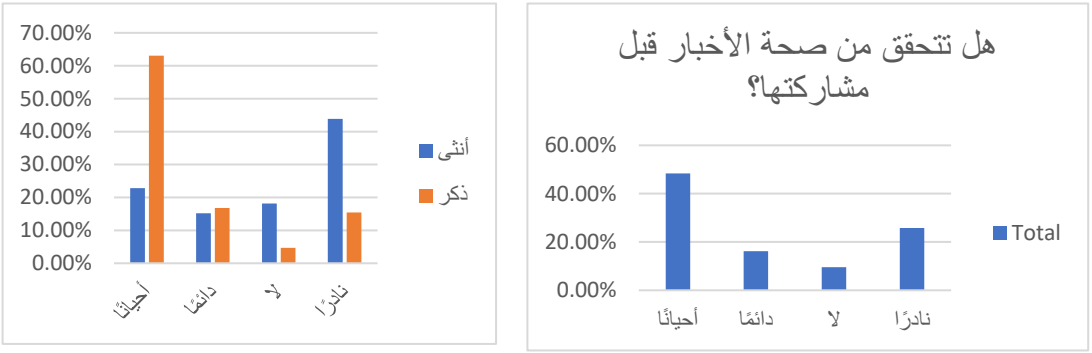

الشكل 34: ممارسات التحقق قبل المشاركة.

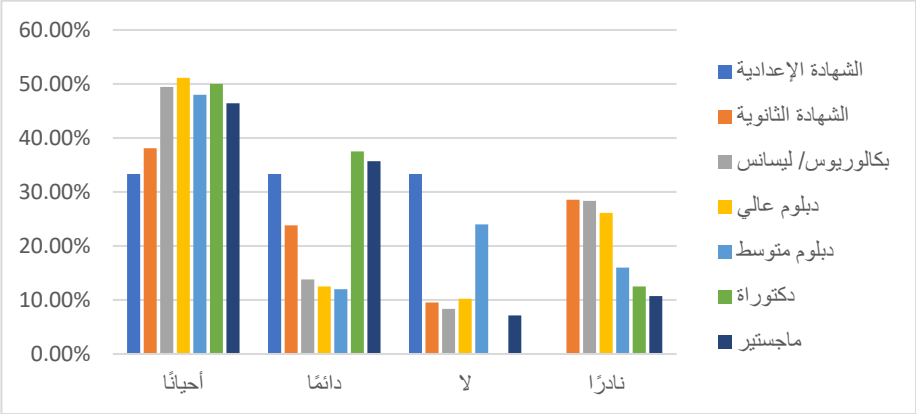

ورغم محدودية التحقق المسبق، إلا أن الجمهور يُظهر استعدادًا للتصرف بعد اكتشاف التضليل، إذ أكد معظم المشاركين أنهم **ألغوا متابعة صفحات أو حسابات** بسبب نشرها لمحتوى مضلل. هذا السلوك يعكس نوعًا من الرقابة المجتمعية الذاتية، ويشير إلى أن وعي الأفراد بخطورة التضليل يدفعهم لمعاقبة المصدر ولو بأثر رجعي. كما أن هذا السلوك يشير إلى انتقال تدريجي من دور "المتلقي السلبي" إلى "المستخدم الناقد"، حتى وإن كان ذلك يحدث بعد الوقوع في الخطأ.

أكد المشاركون في جلسات النقاش هذا النهج أيضا، "نبلّغ عن المنشور المضلّل ونشجّع التبليغ الجماعي، ومعاه ننشر التصحيح بالرابط الرسمي" **(خبير من بنغازي)**. وتقرّ **مرأة من طرابلس**: "كلّنا وقفنا متابعة حسابات بعد اكتشاف التضليل"، فيما يفضّل شباب بنغازي "السكوت" لتفادي "معارك فيسبوكيّة" لا تنتهي، مع حزمٍ أكبر إذا تضمّن المحتوى تحريضًا أو أذى مباشرًا.

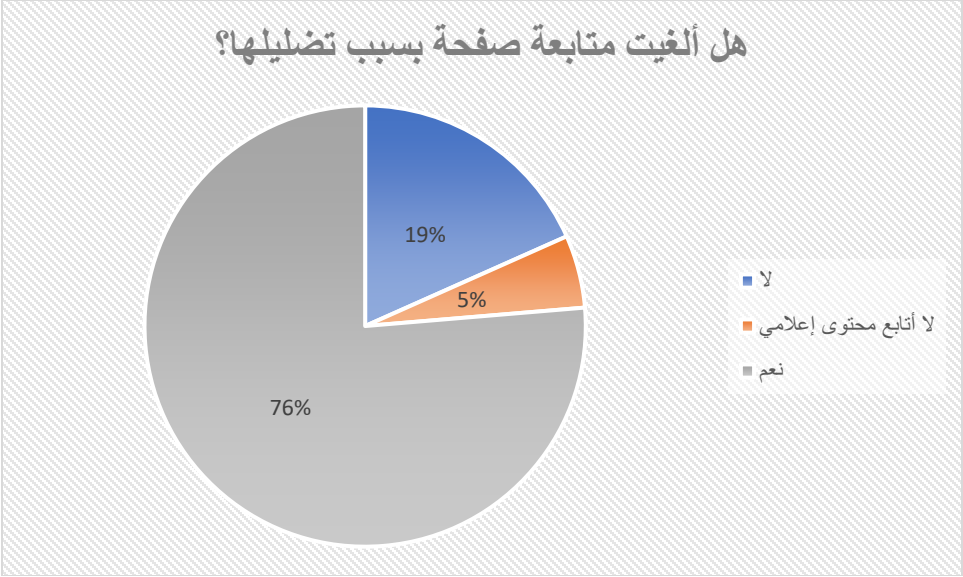

الشكل 35: نسبة من ألغو متابعة صفحة بسبب تضليلها

عند النظر إلى **الموضوعات التي تستدعي الحذر قبل مشاركتها**، برزت القضايا الدينية بوضوح في المرتبة الأولى، إذ أكد أكثر من نصف المشاركين أنهم يترددون أو يتحققون منها بدرجة أعلى، تليها القضايا السياسية، ثم الأخبار العاجلة والصحية. هذه النتيجة تعكس منظومة القيم في المجتمع الليبي؛ حيث يتم التعامل مع الدين كقضية حساسة لها تبعات أخلاقية واجتماعية واسعة، وهو ما يدفع المستخدمين لمزيد من التروي قبل النشر.

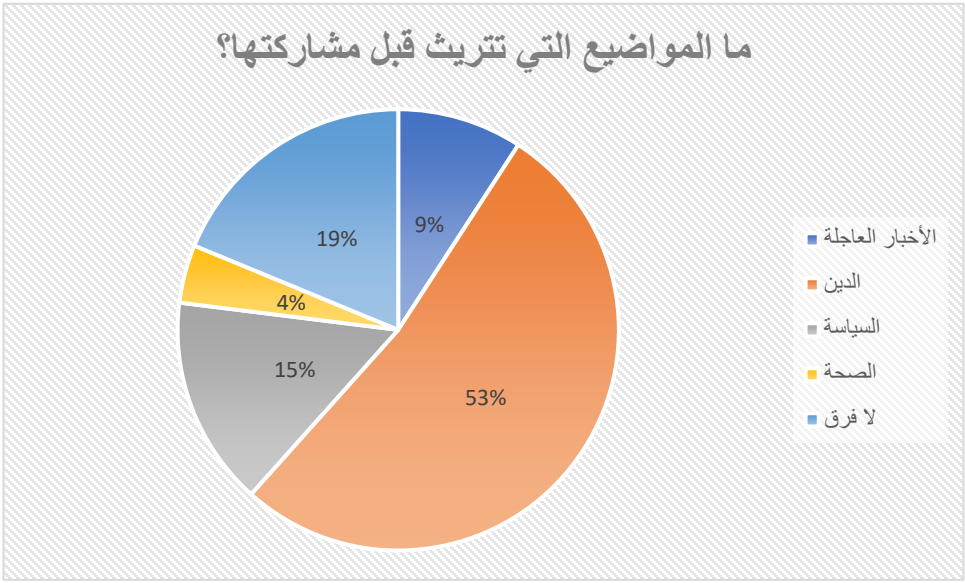

الشكل 36: الموضوعات التي يتحرى المشاركون بشأنها أكثر.

من زاوية أخرى، اعتبر المشاركون أن نشر المحتوى المضلل قد لا يكون دائمًا متعمدًا، إذ رأى الكثيرون أن جزءًا من هذا النشر يحدث **دون قصد** بدافع السرعة أو حسن النية. غير أن نسبة غير قليلة أبدت قناعة بأن التضليل يُستخدم عمدًا كأداة للتأثير أو السيطرة على الرأي العام، خاصة في السياقات السياسية. هذا التباين في التصورات يوضح أن الجمهور يميز بين "الأخطاء البشرية الطبيعية" و"الاستراتيجيات المنظمة للتضليل"، وهو وعي مهم لكنه لا يترجم دومًا إلى ممارسات تحقق أكثر صرامة.

عكس ذلك، يرى المشاركون في جلسات النقاش بالغالبية أن نشر المعلومات المضللة غالبًا ما يتم عن قصد وبأهداف واضحة، وإن اختلفت هذه الأهداف بين سياسية وتجارية واجتماعية. في طرابلس، رأت إحدى المشاركات أن "بعض الأشخاص يستغلون المعلومات المضللة لتشويه الرأي العام، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على المجتمع"، بينما أضافت أخرى أن "تجارًا يستفيدون من نشر الأخبار المضللة لتحقيق مكاسب مالية أو تجارية"، فيما شددت مشاركة ثالثة على أن "إعادة نشر المعلومات الكاذبة قد تُستخدم لزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، مما يزيد من الفوضى والقلق". وفي بنغازي، تراوحت التفسيرات بين البعد الشخصي والسياسي، إذ قالت إحدى المشاركات: "أكيد، البعض يحب أن يكون محور حديث الناس أو يشارك في نشر الوهم، ربما بسبب الفراغ"، بينما أوضحت أخرى أن "هو متحزب... أي شيء يعادي فكرته يتعمد نشر المعلومة ضده". أما بين الشباب، فقد ارتبطت الظاهرة بدوافع تفاعلية أو سياسية، حيث عبّر أحدهم قائلًا: "نعم؛ أحيانًا بغرض السخرية (ميمز) وأحيانًا لزيادة التفاعل أو خدمة مصالح سياسية"، فيما ذهب آخر إلى أن "الذباب الإلكتروني يشكل وظيفة مدفوعة، ولأن التفاعل السريع يزيد الأرباح". وفي طرابلس أيضًا، لخّص شاب آخر الأمر بالقول: "كل الأطراف تتعمد نشر المعلومات المضللة لأهداف وغايات تخدم مصالحها الشخصية أو لضرب طرف آخر"، مضيفًا أن بعض الأشخاص "ينشرون لحب الظهور والحصول على الإعجابات". بهذا، يظهر أن المشاركين ينظرون للتضليل كفعل مقصود، تتعدد دوافعه بين المكاسب السياسية والتجارية، وبين الرغبة في جذب الانتباه أو التفاعل و أن النية الحسنة لا تبرر نشر معلومات غير دقيقة.

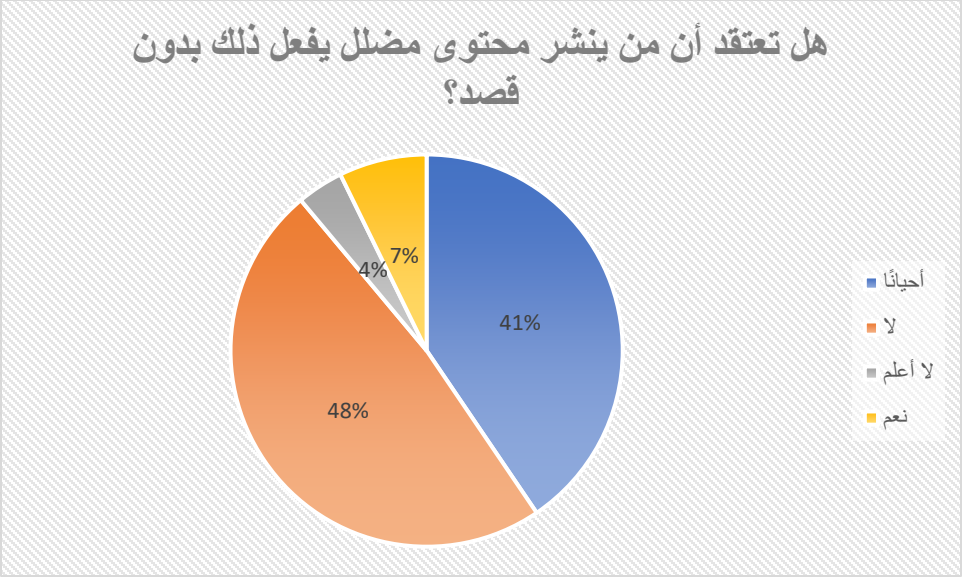

الشكل 37: نسبة من يعتقدون أن نشر المحتوى المضللة يحدث بدون قصد

وفيما يخص **استخدام أدوات التحقق**، يتضح أن النسبة الأكبر من المستجيبين صرّحت بعدم استخدامها لمثل هذه الأدوات، حيث تجاوزت نسبتهم 40%، بينما أقرّت نسبة قريبة من ذلك بعدم معرفتها أصلًا بهذه الأدوات، وهو ما يكشف عن فجوة واضحة في الوعي والمهارات الرقمية اللازمة لمواجهة الأخبار الكاذبة. في المقابل، لا تتجاوز نسبة من يستخدمون الأدوات بشكل فعلي ربع العينة، ما يعكس ضعف انتشار ثقافة التحقق المؤسسي أو الفردي من المحتوى.

وعند تفصيل النتائج بحسب المستوى التعليمي، يُلاحظ أن الحاصلين على شهادات جامعية ودراسات عليا يميلون بدرجة أكبر إلى معرفة هذه الأدوات أو استخدامها، مقارنة بذوي المستويات التعليمية الأقل. ومع ذلك، تبقى النسب محدودة حتى بين الفئات المتقدمة أكاديميًا، مما يدل على أن التعليم وحده لا يكفي لتعزيز هذه الممارسات، بل يحتاج الأمر إلى حملات تدريبية وتوعوية متخصصة. أما من حيث النوع الاجتماعي، فتظهر الفجوة أكثر وضوحًا؛ إذ تميل النساء بشكل أكبر إلى عدم استخدام الأدوات، في حين يوزع الرجال إجاباتهم بين عدم المعرفة والاستخدام الجزئي، وهو ما قد يُعزى إلى الفوارق في فرص التعرّف على الأدوات أو التدريب عليها. وبالنظر إلى الفئات العمرية، يتبيّن أن الشباب (25–34 عامًا) هم الأكثر تصريحًا بعدم استخدام الأدوات، مقابل نسب أعلى قليلًا من المعرفة والاستخدام لدى الفئات الأكبر سنًا.

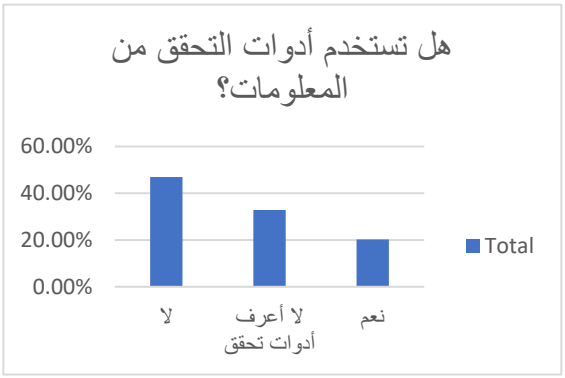

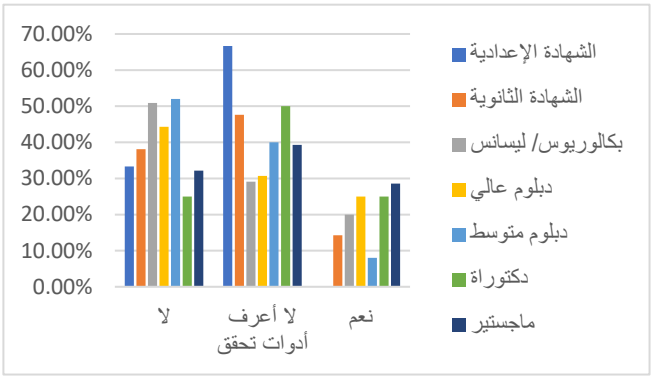

الشكل 38: نسبة استخدام أدوات التحقق من المعلومات

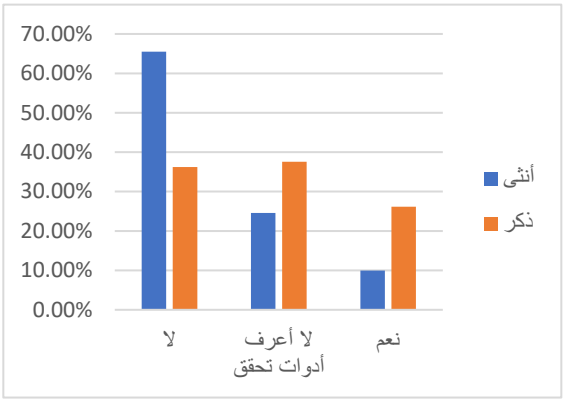

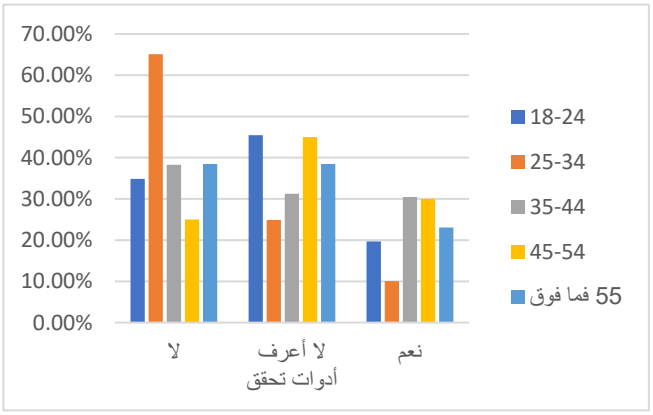

بشكل عام، يمكن القول إن الممارسات المتعلقة بالمعلومات المضللة في ليبيا تتسم بسمتين رئيسيتين:

1. قابلية عالية للانخداع والمشاركة غير المتأنية نتيجة التسرع، الثقة الزائدة، أو الرغبة في الإفادة.
2. وعي لاحق ومتزايد بخطورة التضليل يتجلى في أشكال من التصحيح الذاتي، مثل إلغاء متابعة الصفحات المضللة أو توخي الحذر عند التعامل مع موضوعات دينية وسياسية حساسة.

هذا التناقض بين الممارسات العفوية والوعي النقدي يعكس واقعًا يمكن البناء عليه عبر مبادرات توعوية وتدريبية تستهدف تعزيز مهارات التفكير النقدي الرقمي، وتطوير ثقافة تحقق منهجية، خاصة بين الفئات الأصغر سنًا والأقل تعليمًا. كما يشير إلى أن أي تدخل في هذا المجال يجب أن يستند إلى الخصوصية الثقافية والقيمية للمجتمع الليبي، مع التركيز على القضايا التي يوليها المشاركون أهمية قصوى مثل الدين والسياسة.

وسائل تجنب المعلومات المضللة وسبل رفع الوعي

عند سؤال المشاركين عن النصائح التي يمكن أن يقدموها للآخرين لتجنب المعلومات المضللة، برز اتفاق واسع على أن نقطة البداية تكمن في التريث قبل إعادة النشر أو التفاعل مع أي محتوى. فقد لخّص أحد الشباب في بنغازي هذه الفكرة بقوله: "توقّف، تحقق، ثم شارك؛ ولا تثق بأي خبر يوافق رغبتك مباشرة"، بينما شدّد مشارك آخر على أهمية مراجعة المصدر مرتين على الأقل قبل إعادة تداوله: "قبل أن تضغط شير، اسأل نفسك: هل قرأت المصدر الأصلي مرتين؟". في السياق ذاته، أوصت إحدى المشاركات في طرابلس بضرورة عدم الانسياق وراء المنشورات لمجرد أنها متداولة، مؤكدة: "أهم شيء أن لا نشارك أي منشور دون التحقق من صحته."

إلى جانب ذلك، برزت نصائح تتعلق بالبحث عن المصادر الموثوقة والاستعانة بالخبراء. فقد قالت إحدى المشاركات من بنغازي: "ارجع للمصدر قبل ما تتكلم، واستشر أهل الاختصاص"، بينما أضافت أخرى أن على الناس أن يسألوا أصحاب الخبرة في المجال إذا كانت لديهم شكوك، مشيرة إلى أن "أي حد يقدر يكتب على الإنترنت... فلازم نسأل حد عنده وعي أكثر أو خبرة أكبر."

أما بشأن أشكال الرسائل التي قد تكون أكثر فاعلية في رفع مستوى الوعي، فقد توافق المشاركون على أن الأمثلة المحلية هي الأكثر تأثيرًا. أوضح أحد الشباب من بنغازي أن "حملات توعية مبنية على أمثلة محلية واضحة تبيّن الضرر الفعلي للشائعة" ستجعل الجمهور أقرب إلى استيعاب خطورة التضليل، فيما اعتبر مشارك آخر أن استخدام مقاطع قصيرة ومباشرة قد يكون فعالًا "Reels :قصيرة في الأسواق والجامعات تُظهر كيف خسر شخص مالًا أو وقتًا بسبب إشاعة". وفي السياق نفسه، أشارت إحدى النساء من طرابلس إلى أن "الرسائل المختصرة التي تُظهر الفرق بين الخبر الكاذب والحقيقة بالأرقام والصور من الواقع الليبي" تترك أثرًا أكبر من النصوص الطويلة أو المواعظ العامة. كما اعتبر بعض المشاركين أن للخطاب الديني أيضًا دورًا في التصدي للتضليل، حيث ذكر أحد الشباب: "الأمثلة الدينية وتصحيحات من علماء محلّيين تُبيّن خطأ الشائعة فورًا."

أما فيما يخص رفع الوعي العام في ليبيا حول كيفية التحقق من صحة المعلومات، فقد تكررت الإشارة إلى أهمية التعليم المبكر وإدماج مهارات التحقق في المناهج. حيث شدد أحد المشاركين في بنغازي على أن "إدخال دروس التحقق في التعليم وتوفير منصة ليبية رسمية توضّح الإشاعات فور انتشارها" سيكون خطوة حاسمة. وذهبت إحدى المشاركات من مصراتة إلى أن المؤسسات التعليمية يجب أن

تدعم نشر ثقافة التحقق من المصادر، مؤكدة على "أهمية التعليم والحوارات والمناظرات في ترسيخ مهارات التفكير النقدي لدى الأفراد."

كما طرح بعض المشاركين حلولًا عملية على مستوى الدولة والمجتمع المدني معًا. فقد دعا أحد المشاركين من طرابلس إلى "تنظيم حملات توعوية على المنصات الرقمية وتعزيز دور المؤثرين والقادة المحليين في نشر الوعي". بينما رأى مشارك آخر أن محاربة التضليل تحتاج إلى جهد مؤسسي متكامل: "إنشاء قاعدة بيانات وطنية للتحقق، بثّ ردود فورية على القنوات، وإدخال التربية الإعلامية في المناهج". واعتبرت إحدى الخبيرات من بنغازي أن التوعية يجب أن تتنوع بحسب الفئات المستهدفة، قائلة: "التوعية يجب أن تُقدّم بصورة عملية ومبسّطة، فيديوهات قصيرة للشباب على تيك توك وفيسبوك، مطويات أو جلسات مباشرة لكبار السن في الأحياء والقرى."

في المحصلة، يظهر من مداخلات المشاركين أن مواجهة المعلومات المضللة في ليبيا ليست مسؤولية فردية فقط، بل عملية جماعية تتطلب دمجًا بين التعليم المبكر، الحملات الميدانية والإلكترونية، إشراك القادة والمؤثرين المحليين، وتطوير أدوات رسمية للتحقق السريع. هذه المداخلات تعكس إدراكًا متناميًا لخطورة الظاهرة، وتقدم في الوقت ذاته خريطة أولية لمسارات المواجهة الممكنة.

الاستنتاجات:

تكشف نتائج هذا البحث عن صورة مركّبة لظاهرة المعلومات المضللة في ليبيا، تتقاطع فيها المعطيات التقنية والثقافية والسياسية والاجتماعية. ما جاء في البيانات الثانوية ـ(البحث المكتبي) من توصيف لانتشار الإنترنت السريع وضعف الإطار التنظيمي والبنية التحتية الهشة، وجد صداه بوضوح في مخرجات البيانات الأولية (الكمية والنوعية). فقد أظهرت الاستبيانات أن الغالبية العظمى من المشاركين يتعرضون بشكل متكرر للمعلومات المضللة عبر الإنترنت، خصوصًا فيسبوك، وهو ما أكدته جلسات النقاش التي اتفقت على أن المنصة تمثل المجال الأوسع لتداول الشائعات والرسائل الموجهة. هذا التوافق بين يعكس أن المشكلة ليست في الوصول إلى الإنترنت فحسب، بل في غياب الحوكمة الرشيدة للفضاء الرقمي وفي ضعف الثقافة الرقمية لدى المستخدمين.

على مستوى المعرفة، أبانت البيانات الكمية أن مفهوم "المعلومات المضللة" حاضر في وعي الجمهور، لكن القدرة العملية على التمييز بين الرأي والخبر أو على استخدام أدوات التحقق تبقى محدودة. هذا يتطابق مع ما أشار إليه تقرير BBC Media Action من وجود ثقة مفرطة في القدرات

الفردية على التحقق، رغم أن التجربة العملية تكشف هشاشة هذه الثقة، إذ اعترف ثلاثة أرباع المستجيبين بأنهم شاركوا محتوى تبين لاحقًا أنه خاطئ. أما النقاشات النوعية فأظهرت أن المشاركين يدركون أن التضليل كثيرًا ما يستند إلى "نصف حقيقة" أو إلى استغلال الثقة في الأصدقاء والعائلة، وهو ما يجعل الجمهور نفسه جزءًا من دورة انتشار التضليل.

أما على صعيد المواقف، فقد اتضح أن القلق من أثر المعلومات المضللة واسع النطاق، حيث رأى كثيرون أنها تهدد السلم الأهلي وتزيد من حدة الانقسام. هذا القلق الكمي انسجم مع الشهادات النوعية التي ربطت التضليل بتأجيج الخوف والتوتر في أوقات الأزمات، ومع التحذيرات الواردة في تقارير الأمم المتحدة من أن حملات التضليل تُستخدم لتأجيج الكراهية وتوجيه الرأي العام. غير أن هذا الوعي لم يمنع تطبيع الظاهرة باعتبارها جزءًا من الحياة اليومية، وهو ما يكشف تناقضًا بين الإدراك والخبرة العملية، وبين الرغبة في التصدي وبين محدودية الأدوات المتاحة.

فيما يخص المعتقدات، برز التباين بين مستويات الوعي المختلفة. ففي حين رفض معظم المشاركين اعتبار عدد الإعجابات أو الانتشار معيارًا للمصداقية، استمرت نسبة معتبرة في الاعتداد بهذه المؤشرات السطحية أحيانًا. وتظهر هنا الفجوة الثقافية التي أشار إليها البحث المكتبي، حيث يختلط البعد العاطفي والقبلي والديني في تشكيل المواقف من الأخبار. جلسات النقاش أظهرت كيف أن التعرّض المتكرر للمحتوى، أو توافقه مع قناعات سابقة، يكفيان لإضفاء مصداقية على المعلومة حتى في غياب دليل. هذا يوضح أن التضليل يعمل عبر آليات إدراكية ونفسية عميقة، لا عبر الكذب المباشر فقط.

أما في الممارسات، فقد كشفت النتائج عن مفارقة جوهرية: الجمهور يقر بخطورة التضليل لكنه يستمر في إعادة إنتاجه. ضعف استخدام أدوات التحقق، قلة المشاركة في تدريبات متخصصة، والاعتماد على الثقة الشخصية أكثر من الأدوات التقنية، كلها عناصر تفسر استمرار دورة التضليل. لكن في المقابل برزت ممارسات تصحيحية لاحقة، مثل إلغاء متابعة الصفحات المضللة أو التبليغ عن المحتوى المشبوه، ما يشير إلى أن الوعي النقدي يتشكل تدريجيًا عبر التجربة اليومية.

تتلاقى هذه النتائج مع ما وثقه البحث المكتبي من أن الفاعلين السياسيين والاقتصاديين المحليين والخارجيين يستغلون هشاشة الفضاء الإعلامي الليبي لتوجيه السرديات. فالتضليل في ليبيا ليس عارضًا بل أداة ممنهجة، وهو ما أكدته شهادات الخبراء في الجلسات: "الأطراف السياسية هي الأكثر نشرًا للمعلومات المضللة... وتظهر حملات إلكترونية وهمية موجهة للشباب والنساء لأغراض ربحية". هذا

ينسجم مع تقارير دولية كشفت عن تورط قوى خارجية وشركات تسويق رقمي في حملات تضليل واسعة النطاق، ما يعكس تداخلاً بين المحلي والدولي في صناعة التضليل وتدويره.

في ضوء هذه الصورة، يمكن القول إن مواجهة المعلومات المضللة في ليبيا تتطلب مقاربة شمولية تتجاوز الحلول التقنية أو الفردية. التعليم المبكر، إدماج التفكير النقدي في المناهج، تسريع استجابة المؤسسات الرسمية، دعم مبادرات التحقق المستقلة، وتشريعات واضحة تضمن التوازن بين الرقابة وحرية التعبير، كلها عناصر تطرحها النتائج بوصفها مداخل أساسية. لكن الأهم هو الاعتراف بأن التضليل ظاهرة مرتبطة بالثقافة السياسية والاجتماعية، وأن معالجتها تحتاج إلى بناء ثقة بين الدولة والمجتمع، وإلى تعزيز قدرة المواطنين على التحليل لا مجرد التلقي.

بهذا، فإن التوافق بين البحث المكتبي والبيانات الكمية والنوعية يكشف أن جذور الظاهرة بنيوية وممتدة، بينما الفروق بين الفئات العمرية والجندرية والمهنية توضّح أن الاستهداف متنوع ويستغل نقاط ضعف مختلفة. الاستنتاج النهائي أن المعلومات المضللة في ليبيا ليست مجرد محتوى عابر، بل سلاح يعيد تشكيل المجال العام ويهدد الاستقرار، وأن مواجهتها لن تنجح إلا بربط المعرفة بالتدريب، والسياسات بالممارسات، والتدخلات التقنية بالمعالجة الثقافية والاجتماعية.

التوصيات العملية:

أولًا: توصيات مستندة إلى مخرجات الدراسة

توصيات موجهة للسلطات الليبية

- البداية تبدأ من إصدار تشريعات لتنظيم قطاع الاتصالات والمعلوماتية وتحديث التشريعات التي تتضمن مواد تتعلق بالشائعات والأخبار الكاذبة لتتوافق مع التحديثات التكنولوجية. على أن تضمن السلطات التشريعية نهجا تشاركيا في إعداد هذه التشريعات والسياسات من خلال التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة.
- يحتاج الليبيون إلى صوت رسمي حاضر وسريع. لهذا، من المهم أن تُنشئ السلطات التنفيذية «وحدة استجابة سريعة» تعمل ليلًا ونهارًا على توضيح الحقائق ونفي الشائعات، خصوصًا تلك التي تمس حياة الناس اليومية مثل الوقود أو الرواتب أو الأمن. المواطنون في النقاشات أكدوا

أن المشكلة ليست في غياب المعلومة فقط، بل في تأخرها، وهذا ما يفتح الباب واسعًا للشائعات.

- من الضروري أيضًا أن تُوحّد الجهات الرسمية حضورها الرقمي: حسابات واضحة، موثّقة، بهوية بصرية واحدة، يمكن أن يثق بها الناس بسهولة. ولضمان الوصول السريع، يمكن ربطها برسائل نصية قصيرة أو تصفح مجاني لبوابة حكومية مخصّصة للتصحيح.
- لا يكفي إصدار البيانات فقط، بل يجب أن تكون هناك خطط مُسبقة للتعامل مع الشائعات وقت الأزمات: من يظهر؟ ماذا يقول؟ كيف؟ هذا ما يسمى عالميًا «إدارة الاتصال وقت المخاطر». وجود خطة جاهزة يُجنّب الناس حالة الفراغ التي يعيشونها حاليًا.
- إلى جانب ذلك، لا بد من حماية الصحفيين والناشطين والنساء اللواتي يتعرضن للهجمات الرقمية، وتوفير آليات للتبليغ الآمن والدعم القانوني.
- على المدى البعيد، يبقى إدماج التفكير النقدي ومهارات التحقق في التعليم هو الجدار الأهم ضد التضليل، بحيث يكبر الجيل الجديد وهو قادر على التمييز بين الرأي والخبر، وبين الحقيقة والدعاية. كما يجب تضمين مفردات تعليمية أو أسابيع توعوية مخصصة لتعليم الأطفال والشباب وسائل التعامل مع التكنولوجيا والمحتوى الذي يتلقونه.
- الأخبار المضللة أو الكاذبة تتنافى مع القيم الإسلامية ومع تعاليم واضحة في القرءان. لذلك وجب على السلطات أن تقوم بحملات توعية تقودها الأوقاف وخطباء الجمعة وأئمة المساجد لما لهم من تأثير وقدرة على الوصول.

توصيات موجهة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا

- يمكن للبعثة أن تلعب دور «حلقة الوصل» بين الداخل والخارج، عبر قناة سريعة تتبادل فيها مع السلطات الليبية المعلومات حول الحملات المنظمة التي تُضرم الكراهية أو تُغذي النزاع. إصدار بيانات مشتركة باللغتين العربية والإنجليزية سيساعد على كسر أثر تلك الحملات.
- كما يمكن للبعثة أن تنشر لوحات متابعة شهرية توضّح للرأي العام أبرز السرديات التي يتم ترويجها ضد الليبيين، بلغة مبسطة وشفافة. هذا لن يرفع الوعي فقط، بل سيُشعر الناس أن هناك من يراقب ويفضح.

- ولا يقل أهمية دعم الفئات المستهدفة، خصوصًا الصحفيات والناشطات، عبر حزم حماية رقمية وتدريب على الأمان الشخصي والرقمي.
- توصية مجلس الأمن بإصدار تشريعات وقوانين دولية ضد الدول التي تستخدم حملات التضليل الممنهجة لتعزيز النزاعات ودعم أي من أطراف النزاع المحلية. فهذا النوع من التدخل لا يقل خطورة عن الدعم بالأسلحة والذي يحضره مجلس الأمن.

توصيات موجهة للمنظمات الدولية والدول المانحة

- النتائج أظهرت بوضوح أن الغالبية لم تتلق أي تدريب على التحقق. لذلك، بدلاً من تمويل ورش قصيرة وموسمية، المطلوب هو برامج طويلة الأمد واستراتيجية تخلق كوادر محلية قادرة على الاستمرار.
- بينما هناك توجهات دولية نحو تقليص تمويل برامج التنمية الدولية بفعل زيادة نفقات الدفاع وآثار إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يجب أن يستمر اعتبار مكافحة الأخبار المضللة في ليبيا أحد أكثر البرامج أولوية بعد برامج المساعدات الإنسانية. المعلومات المضللة لا تمس المواطنين فقط بل ويمكن أن تستخدم- واستخدمت فعليا – ضد المهاجرين واللاجئين، كما أن المعلومات المضللة يمكن أن تستخدم في خلق عقبات ضد أهداف برامج أخرى تعمل عليها المنظمات الدولية والدول المانحة في ليبيا.

توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني المحلية

- لدى الليبيين ثقة أكبر بالخبراء في مجالاتهم أكثر من الأدوات التقنية البعيدة. لذلك من المفيد تكوين شبكات تحقق متخصصة (في الصحة، الاقتصاد، الدين...) تضم خبراء وصحفيين وطلبة. هذه الشبكات يمكن أن تتحول إلى مرجع سريع للناس.
- بما أن الناس يترددون في التصحيح العلني خوفًا من الإحراج أو الهجوم، يمكن للمجتمع المدني أن يبتكر قوالب رسائل قصيرة قابلة لإعادة الإرسال: صور، فيديوهات قصيرة، أو ملصقات واتساب، تعرض المعلومة الصحيحة بشكل بسيط دون جدل.
- البرامج يجب أن تراعي الفئات المختلفة: للنساء محتوى عن سلامتهن الرقمية وحماية خصوصيتهن، وللشباب رسائل عن الوظائف الوهمية وسعر الصرف والشائعات الرياضية، وللكبار جلسات مباشرة في الأحياء والمساجد.

- يمكن أن تصبح قاعدة «توقف – تحقق – شارك» شعارًا عامًا، لكن على المجتمع المدني أن ينقله للناس بلغتهم وتجاربهم اليومية، لا عبر شعارات عامة فقط.

ثانيًا: توصيات من بعض أفضل الممارسات الدولية

- في أزمات صحية وأمنية، أثبتت منظمة الصحة العالمية أن «غرف إدارة الإنفوديميا» فعّالة: تستمع للشائعات، تُصنفها، ثم ترد برسائل مضادة واضحة. يمكن أن تتبنى ليبيا نسخة محلية منها تشمل ملفات الوقود والأمن والاقتصاد، لا الصحة فقط.
- تجربة منصة iVerify في دول إفريقية وأمريكية لاتينية أوضحت كيف يمكن لمركز محايد جمع البلاغات والتحقق منها وإصدار تصحيحات. اعتماد نموذج مشابه في ليبيا، تحت إشراف جامعات أو غرف أخبار محلية، سيخلق ثقة أكبر.
- من المهم أن يُبنى أي قانون اتصالات جديد على مبادئ حقوق الإنسان، بحيث يحارب التضليل دون أن يتحول إلى قمع أو رقابة عشوائية وهناك ممارسات دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها في هذا الشأن.

- برامج الاستماع الاجتماعي التي جُرّبت في أزمات مثل إيبولا أو كوفيد أثبتت أن تتبع الشائعات محليًا ثم الرد عليها بلغة الناس هو الأكثر فاعلية. ليبيا بحاجة لمثل هذه الأدوات، خصوصًا في مجتمع يعتمد على «الثقة في المصدر» أكثر من التحقق التقني.

المراجع:

الإنجليزية:

Africa Center for Strategic Studies. 2022. *A Light in Libya's Fog of Disinformation*. June 2022. https://africacenter.org/spotlight/light-libya-fog-disinformation/.

Internet Live Stats. 2025. "Internet Users in Libya." Accessed September 2025. https://www.internetlivestats.com/internet-users/libya/.

International Centre for Counter-Terrorism (ICCT). 2022. *Strategic Communications Report 4*. By Ian Fitzgerald. December 2022. https://icct.nl/sites/default/files/2022-12/StratComms-Report-4-Fitzgerald-Final.pdf.

Freedom House. 2022. *Freedom on the Net: Libya 2022*. https://freedomhouse.org/country/libya/freedom-net/2022.

RAND Corporation. 2022. *Chinese Efforts in Social Media Disinformation*. Research Report RR4373z3. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR4300/RR4373z3/RAND_RR4373z3.pdf.

Trading Economics / World Bank Data. 2025. "Libya – Individuals Using the Internet (% of population)." Accessed September 2025. https://tradingeconomics.com/libya/individuals-using-the-internet-percent-of-population-wb-data.html.

United Nations in Libya. 2024. “Statement of the United Nations in Libya Warning Against Misinformation and Hate Speech.” Press Release, 2024. https://libya.un.org/en/290873-statement-united-nations-libya-warns-against-misinformation-and-hate-speech.

UNSMIL. 2023. “Statement on the Dissemination of False Information.” 2023. http://unsmil.unmissions.org/statement-united-nations-support-mission-libya-dissemination-false-information.

العربية:

مجلة التعاون الإنمائي." لماذا تُعَدّ ليبيا 'ثقباً أسودَ' في مجال المعلومات" . مارس 2019. https://www.dandc.eu/en/article/libya-lacks-independent-media-outlets-radio-and-television-stations-newspapers-and-online.

مجلة التعاون الإنمائي " التحقق من الواقع: صحفيون ليبيون يكافحون الأخبار الكاذبة حول كوفيد-19". يوليو 2020. https://www.dandc.eu/en/article/group-libyan-journalists-battling-covid-19-fake-news-social-media.

منبر ليبيا " السرديات المنحازة، وسائل التواصل الاجتماعي، والتأثير الأجنبي في ليبيا" 18 يونيو 2022. https://en.minbarlibya.org/2022/06/18/slanted-narratives-social-media-and-foreign-influence-in-libya-1/.

الملاحق:

دليل حلقات النقاش

تعليمات لميسر حلقة النقاش:

ابدأ في تقديم نفسك، السلام عليكم، بداية أشكركم على قبول الدعوة والتواجد معنا اليوم في هذه الجلسة النقاشية. سأبدأ بالتعريف بنفسي، إسمي .....، وأنا أعمل كباحث لدى شركة المؤشر للاستشارات والتطوير ونحن ننفذ بحثا حول المعلومات المضللة و تأثيرها على في ليبيا. في هذه الجلسة سنسألكم بعض الأسئلة العامة حول وضعية ليبيا فيما يتعلق بالمعلومات المضللة وتأثيرها على الحياة العامة وعلى الأوضاع السياسية والاجتماعية وحتى الشخصية للمواطنين بما في ذلك الصحة والتعليم وغيرها. سنتبع في هذه الجلسة النقاشية منهجية تعتمد على قياس أربعة أشياء، وهي المعرفة والسلوك والمعتقدات والممارسات. يفترض أن تستمر هذه الجلسة لمدة 90 دقيقة و في بداية كل قسم سنستخدم خمس دقائق لنسأل ثلاثة أسئلة مغلقة بخيارات محددة مثل (نعم، لا) وسيمكنكم الإجابة عنها عبر تطبيق Mentmiter حيث يمكنكم عبر ال QR أن تجيبوا عن هذه الأسئلة بشكل آمن. بعد ذلك سنسأل أسئلة مفتوحة فقط لتوجيه وتيسير الحوار، كما يجب أن ننبه عن الجوانب التالية:

- ليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة هناك آراء شخصية وليس من حق أي طرف قمع الطرف الآخر أو قمع رأيه.

- يجب احترام دور الميسر في قيادة الجلسة وتوجيه الأسئلة لذلك يجب أن لا يتم توجيه أسئلة من الحضور بعضهم لبعض.

- الحضور في الجلسة تطوعي، لذلك في حالة عدم الشعور بالراحة يمكنكم الاستئذان والمغادرة في أي وقت، ولكننا سنحب تواجدكم معنا إلى نهاية الجلسة والاستماع إلى آرائكم بكل تأكيد.

- نعلمكم بأن هذه الجلسة ستكون مسجلة وذلك بغرض الاستخدام الداخلي بحيث يسهل علينا تفريغ الجلسة وتحليل البيانات، كما أننا طلبنا منكم تسجيل أسمائكم بغرض متابعة وتأكيد تنفيذ الجلسة وتأكيد موافقتكم على المشاركة بها. لن يتم الإشارة لأي منكم باسمه خلال كتابة تقرير البحث.

أسئلة تمهيدية لكسر الجليد:

- في البداية لنتعرف على بعض ولنكسر الجليد، كل شخص يعرف باسمه ومهنته أو دراسته أو أنشطتك اليومية؟

- كم مرة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات الإلكترونية في اليوم؟ وما هي أكثر المنصات التي تستخدمها؟

القسم الأول: المعرفة (Knowledge)

1- هل تعرف ما هو التعريف الرسمي ل "المعلومات "المضللة' أو 'الكاذبة' وتستطيع التفريق بينها؟

نعم ☐ لا

2- ما أكثر الموضوعات التي تنتشر حولها معلومات مضللة؟ (يمكن اختيار ثلاثة اختيارات)

☐الصحة ☐ السياسة ☐ الدين والمجتمع ☐ الاقتصاد الرياضة ☐ التجميل ☐ الأمن ☐ المطاعم ☐ التجارة ☐

3- ماهي أكثر الوسائل التي يتم استعمالها لنشر معلومات مضللة في ليبيا؟

□فيسبوك □ واتساب □ التلفزيون المحلي □ مواقع إلكترونية

- ما هو فهمك الشخصي لمصطلح 'المعلومات المضللة'؟
- من هي أكثر الجهات التي تعتقدون أنها مسؤولة عن نشر المعلومات المضللة؟ لماذا تعتقدون ذلك ؟
- ما هي الموضوعات التي في نظركم أنها أكثر عرضة للتضليل؟هل هناك موضوعات أخرى تعتقدون أنها عرضة للتضليل ولكننا لا ننتبه لها؟
- هل تتعرض فئتكم (النساء أو الشباب) لنوع خاص وموجه من المعلومات المضللة؟ كيف وماهي هذه المعلومات؟
- كيف تقيمون معرفتكم بأساليب التحقق من المعلومات؟هل يمكنكم التمييز بسهولة بين المعلومات الصحيحة والزائفة؟ كيف يمكنكم من القيام بذلك؟
- هل تعتقدون أن النزاعات أو الأزمات تساهم في انتشار المعلومات الخاطئة؟كيف ذلك؟

القسم الثاني: المواقف Attitudes

1- هل أنت قلق من تأثير المعلومات المضللة على المجتمع؟

□قلق جدًا □ قلق إلى حد ما □ غير قلق □لا أعلم

2- ما مدى ثقتك في قدرتك على التمييز بين الأخبار الصحيحة والمضللة؟

□عالية جدًا □ متوسطة □ منخفضة □ لا أثق

3- هل تؤيد معاقبة من ينشر معلومات مضللة؟

□نعم □ لا □ حسب النية

- كيف تتصرف عندما ترى منشورًا أو معلومة مشكوكًا فيها؟

- هل تعتقد أن التأثير الأكبر للمعلومات المضللة يقع على فئات معينة؟ في حال نعم ما هي هذه الفئات ولماذا ترى أنها الأكثر تأثراً؟
- هل تعتقد أن الصحفيين أو خبراء التقنية أو النشطاء هم الأكثر قدرة على تمييز المعلومات المضللة أو الأخبار الكاذبة؟
- هل تعتقد أن البعض يختار عن قصد إعادة نشر أخبار مضللة أو كاذبة؟ في حال نعم لماذا؟
- هل ترى أن تدخل الحكومة ضروري في مكافحة التضليل؟ في حال نعم، كيف يجب أن يكون هذا التدخل وكيف ترى التوازن بين حرية التعبير ومراقبة المحتوى؟
- هل تستخدم أي أدوات أو وسائل للتحقق من صحة الأخبار؟ (مثل مواقع التحقق من الحقائق، أو سؤال الأصدقاء، أو البحث في جوجل؟)
- هل سبق وأن حاولت تصحيح معلومة خاطئة نشرها شخص آخر؟ كيف كانت ردة فعله؟

القسم الثالث: المعتقدات (Beliefs)

1- من هو المصدر الذي تثق به أكثر للحصول على المعلومات؟

☐العائلة والأصدقاء ☐ الإعلام المحلي ☐ الإعلام الدولي ☐ لا أحد. الأشخاص المتخصصون حسب الموضوع ☐

2- هل تعتقد أن نية الشخص تبرر مشاركة معلومات غير دقيقة؟

☐نعم ☐ لا ☐ حسب الحالة

3- هل تعتقد أن المنشورات الأكثر مشاركة وانتشارًا تكون أكثر مصداقية؟

☐نعم ☐ لا ☐ أحيانًا

- لماذا يصدق الناس الأخبار الكاذبة؟
- ما الذي يجعل مصدرًا معينًا موثوقًا في نظرك؟
- وأي المصادر لا تثق بها؟ هل يمكنك أن تذكر السبب؟
- كيف تؤثر القيم الثقافية في تقييم الناس للمعلومات؟

- هل تعتقد أن التضليل يُستخدم أحيانًا كأداة سياسية؟
- ما مدى تأثير المؤثرين أو القادة المحليين في الحد من التضليل أو نشره؟

❖ (سؤال موجه للصحفيين، والمختصين وأصحاب المصلحة) هل تعتقد أن الصحفيين والتقنيين والنشطاء تقع عليهم مسؤولية تبيين الأخبار الكاذبة أو المعلومات المضللة؟ كيف يكون ذلك؟

القسم الرابع: السلوكيات

1- هل سبق أن شاركت منشورًا اتضح لاحقًا أنه خاطئ؟

☐نعم ☐ لا ☐ لا أتذكر

2- هل تستخدم أدوات للتحقق من صحة المعلومات؟

☐نعم دائمًا ☐ أحيانًا ☐ لا

3- كم مرة تتحقق من صحة الأخبار قبل مشاركتها؟

☐دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ لا أبدًا

- ما هي خطواتك عندما تواجه محتوى مشكوكًا فيه؟
- ما هي الطرق التي تساعد برأيك في تقليل المعلومات الخاطئة؟
- هل تقوم بالإبلاغ عن محتوى خاطئ؟ لماذا؟
- هل توقفت عن متابعة حسابات معينة بسبب محتواها المضلل؟
- ما النصيحة التي تقدمها للآخرين لتجنب المعلومات المضللة؟
- ما هي الرسائل أو الأشكال التي تعتقد أنها ستكون أكثر فاعلية؟

- كيف يمكننا رفع مستوى الوعي العام بين الليبيين حول كيفية التحقق من صحة المعلومات والاعتماد على مصادر موثوقة؟
- ما هي العلامات التي تشير إلى أن المصدر موثوق أو غير موثوق؟

كتاب الترميز Codebook

الفئة الرئيسية (KABP)	اسم الكود	الوصف التعريفي للكود	ما الذي يشمله؟
المعرفة (Knowledge)	التعريف الشخصي لمصطلح المعلومات المضللة	كيف يعرّف المشاركون مفهوم المعلومات المضللة أو الكاذبة	**تعريفات، أمثلة، فهم فردي للمصطلح**
	حول التضليل وكيفية حدوثه	فهم المشاركين لآليات حدوث التضليل	**سرديات، أمثلة، عمليات تضخيم أو اجتزاء**
	مدى المعرفة بأساليب التحقق	قدرة المشاركين على استخدام أدوات أو خطوات للتحقق	**أدوات تحقق، Googling، مقارنة مصادر**
	المعرفة باستخدام وسائل التحقق	مستوى معرفة المشاركين بالأدوات التقنية	**مواقع تحقق، reverse image search**
	معرفة خصائص المحتوى الخاطئ	العلامات التي يتعرف بها المشاركون على التضليل	**العناوين، الصور، الصياغة، الحسابات**

المواقف (Attitudes)	الموقف من تدخل الحكومة	رأي المشاركين في تنظيم المحتوى أو محاسبة المضللين	**دعم/رفض/تحفظات**
	الموقف من نشر المحتوى الخاطئ	رؤية المشاركين لمن ينشر معلومات خاطئة	**نية سيئة/اجتهاد خاطئ/ضغط اجتماعي**
	تقييم تأثير التضليل على المجتمع	مستوى القلق أو الخوف من انتشاره	**تهديد للسلم، للعلاقات، للانتخابات**
	تقييم الفئات الأكثر تأثرًا	تحديد الفئات الأكثر عرضة للتأثر	**شباب/نساء/كبار سن**
	تقييم قدرة الفاعلين على التمييز	رأي المشاركين في قدرة الصحفيين والنشطاء	**تقييم احتراف ومهارات**
المعتقدات (Beliefs)	لماذا يصدق الناس الأخبار الكاذبة	العوامل النفسية والاجتماعية	**الخوف، القرب الثقافي، التحيز**
	معايير الثقة بالمصادر	ما يجعل المصدر موثوقًا	**الهوية، المحتوى، الارتباط الشخصي**
	تأثير الثقافة والقيم	كيف تؤثر الثقافة في تقييم المعلومات	**الأعراف، الدين، التقاليد**

	استخدام التضليل كأداة سياسية	اعتقاد أن التضليل يُستخدم للتأثير السياسي	**حملات ممنهجة، استهداف**
	دور المؤثرين	تصورات حول تأثير المؤثرين	**نشر/إيقاف التضليل**
	تبرير النية	كيف تُبرر مشاركة محتوى خطأ	**نية حسنة/جهل/ سرعة**
السلوكيات (Practices)	كيفية التعامل مع المحتوى المشكوك فيه	السلوك عند رؤية محتوى غير مؤكد	**التحقق/تجاهل/مشاركة/تعليق**
	كيفية التعامل مع المحتوى الخاطئ	رد فعل عند اكتشاف خطأ	**حذف/تصحيح/تنبيه الآخرين**
	طرق تجنب المحتوى المضلل	سلوكيات الوقاية	**عدم متابعة صفحات معينة**
	طرق التقليل من المحتوى الخاطئ	آليات الحد من التضليل	**حملات، تبليغ، نشر وعي**
	الإبلاغ عن المحتوى	السلوك الإبلاغي	**تبليغ المنصة/الشخص**
	مشاركة محتوى خاطئ سابقًا	تاريخ السلوك السابق	**اعتراف أو نفي**

	التوقف عن متابعة حسابات	سلوك تنظيف التغذية	**Unfollow/Block**
	خطوات التحقق قبل المشاركة	الآليات الشخصية	**مراجعة، تحقق، مقارنة**
عوامل إضافية عبر الفئات	دور الأزمات	كيف تسرّع الأزمات انتشار التضليل	**الحرب/الأمن/الوقود**
	العوامل المؤثرة في تقييم المعلومات	عوامل نفسية وثقافية وتقنية	**القرب الاجتماعي، اللغة، الخوف**
	تقييم دور الصحفيين	رأي المشاركين في دور الصحافة	**قدرة التحقق، تحمل المسؤولية**

النموذج الأخلاقي

استمارة معلومات وموافقة المشارك في مجموعة النقاش

عنوان المشروع:

بحث شامل حول المعلومات المضللة في ليبيا

الباحث الرئيسي:

[اسم الباحث الرئيسي]

[اسم المؤسسة / الجهة المنفذة]

[البريد الإلكتروني / رقم الهاتف]

هدف البحث

أنت مدعو/ة للمشاركة في جلسة نقاش جماعي كجزء من مشروع بحثي يستهدف فهم تأثير المعلومات المضللة والمغلوطة على الناس في ليبيا. يهدف هذا البحث إلى جمع آراء وتجارب مختلفة من أجل تطوير استراتيجيات توعية وطنية، بما في ذلك مبادرة "خريطة الأخبار الكاذبة في ليبيا."

ما الذي ستتضمنه المشاركة؟

- ستشارك/ين في جلسة نقاش جماعي تستغرق ما بين 60 إلى 90 دقيقة.
- سيدير الجلسة مُيسر مدرب باستخدام دليل أسئلة معد مسبقًا.
- سيتم تسجيل الجلسة صوتيًا فقط في حال موافقتك الصريحة.
- ستُستخدم إجاباتك كمصدر مهم لتطوير استجابات فعالة ضد المعلومات المضللة في ليبيا.

المشاركة الطوعية وحق الانسحاب

- مشاركتك طوعية بالكامل.
- يمكنك الامتناع عن الإجابة على أي سؤال، ويمكنك الانسحاب من الجلسة في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي ضرر أو تبعات.

السرية وحماية البيانات

- لن يتم ربط اسمك أو أي معلومات تعريفية بك بإجاباتك.
- سيتم حفظ جميع البيانات بسرية تامة وفي أماكن آمنة.
- تُستخدم التسجيلات الصوتية – في حال الموافقة – فقط لتحليل البيانات، وسيتم حذفها بعد تفريغها.
- ستُعرض النتائج بشكل يحفظ هوية المشاركين ويضمن عدم الكشف عنها.

الموافقة

يرجى قراءة البنود التالية ووضع علامة (✓) بجانب كل بند للموافقة:

☐لقد قرأت وفهمت هدف وطبيعة هذا البحث.

☐أوافق طوعًا على المشاركة في جلسة النقاش الجماعي.

☐أعلم أن لي الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات.

☐أوافق على تسجيل الجلسة صوتيًا. (اختياري(

☐أعلم أن خصوصيتي وسرية معلوماتي سيتم احترامها بالكامل.

توقيع المشارك/ة_____

التاريخ_____

توقيع الميسر (للتوثيق(_____نموذج أسئلة الاستبيان

القسم	السؤال	نص الإجابة
البيانات الديمغرافية	ما هو جنسك؟	ذكر
		أنثى
البيانات الديمغرافية	كم عمرك؟	
		أقل من 18
		18–25
		26–35
		36–45
		فأكثر 46

البيانات الديمغرافية	المدينة	طرابلس
		مصراتة
		بنغازي
البيانات الديمغرافية	ما هو مستواك التعليمي؟	ثانوي أو أقل
		جامعي
		دراسات عليا
البيانات الديمغرافية	ما هي حالتك المهنية؟	طالب
		موظف/عامل
		عاطل عن العمل
		أخرى
المعرفة	هل سمعت بمصطلح 'المعلومات المضللة' أو 'الأخبار الكاذبة'؟	نعم، بشكل واضح
		سمعت به فقط
		لا، لم أسمع به
المعرفة	ما مدى تكرار مواجهتك لمحتوى تعتقد أنه مضل	يوميًا
		عدة مرات أسبوعيًا
		نادرًا
		لا ألاحظ
المعرفة	هل تعرف أدوات التحقق من الأخبار مثل "فالصو" أو 'فتبين' 'مسبار'؟	نعم، وأستخدمها
		نعم، ولا أستخدمها
		لا أعرفها
المعرفة	ما أكثر أنواع المعلومات عرضة للتضليل؟	سياسية
		صحية
		دينية/اجتماعية
		شائعات عامة
المعرفة		نعم دائمًا

	هل تنتشر المعلومات المضللة أكثر في الأزمات؟	أحيانًا
		نادرًا
		لا
المعرفة	ما المنصة الأكثر نشرًا للمعلومات المضللة؟	فيسبوك
		واتساب
		تيليغرام
		التلفزيون
المعرفة	هل سبق أن شاركت في تدريب حول التحقق من المعلو	نعم
المعرفة		لا
المعرفة	هل تستطيع التفريق بين الرأي والمعلومة؟	دائمًا
		أحيانًا
		نادرًا
		لا
المواقف	ما مدى قلقك من تأثير المعلومات المضللة؟	قلق جدًا
		قلق إلى حد ما
		غير قلق
		لا أعلم
المواقف	ما مدى ثقتك في تمييز الصحيح من المضلل؟	عالية
		متوسطة
		ضعيفة
		لا أثق
المواقف	هل ترى أن المعلومات المضللة تهدد السلم الأه	نعم بشدة
		إلى حد ما
		لا

		لا أعلم
المواقف	هل تؤيد وجود رقابة حكومية على المحتوى المضلل	نعم تمامًا
		نعم ولكن بشروط
		لا
		لا أعلم
المواقف	هل النشر العشوائي يزيد من التضليل؟	نعم
		لا
		حسب الحالة
المواقف	هل تبلّغ عن المحتوى المضلل؟	دائمًا
		أحيانًا
		نادرًا
		لا
المواقف	هل ترى الإعلام مسؤولًا عن التحقق؟	نعم تمامًا
		إلى حد ما
		لا
		لا أعلم
المواقف	هل أصبح التعامل مع التضليل أمرًا طبيعيًا؟	نعم
		إلى حد ما
		لا
		لا أعلم
المواقف	هل الثقة بالمصدر أهم من دقة المحتوى؟	نعم دائمًا
		أحيانًا

		لا
		لا أعلم
المعتقدات	هل عدد الإعجابات مؤشر على المصداقية؟	نعم
		أحيانًا
		لا
		لا أعلم
المعتقدات	هل تبرر النية الجيدة مشاركة أخبار غير دقيقة؟	نعم
		لا
		أحيانًا
		لا أعلم
المعتقدات	من تثق به كمصدر للمعلومة؟	أصدقاء/عائلة
		صفحات رسمية
		وسائل إعلام دولية
		شخصيات مؤثرة
		لا أحد
المعتقدات	هل ترى الإعلام الليبي موثوقًا؟	نعم
		أحيانًا
		لا
		لا أتابعه
المعتقدات	هل يُستخدم التضليل لأغراض سياسية؟	نعم
		لا
		أحيانًا
		لا أعلم
المعتقدات	هل تؤمن بدور المؤثرين في نشر أو التصدي للمعلومات ال	مهم جدًا
		مهم نوعًا ما

		غير مهم
		لا أعلم
المعتقدات	هل الأخبار الكاذبة تُستخدم بشكل منظم؟	نعم تمامًا
		إلى حد ما
		لا
		لا أعلم
المعتقدات	هل تؤثر المعلومات المضللة على اختياراتك السياسية	نعم دائمًا
		أحيانًا
		نادرًا
		لا
الممارسات	هل تعتبر التصحيح مسؤولية شخصية؟	نعم
		لا
		حسب الموقف
الممارسات	هل سبق أن شاركت معلومة واكتشفت لاحقًا أنها خاط	نعم
		لا
		لا أتذكر
الممارسات	ما سبب مشاركتك لمعلومة خاطئة؟	ثقة بالمصدر
		التسرع
		نية طيبة
		لم أشارك مطلقًا
الممارسات	هل تتحقق من صحة الأخبار قبل مشاركتها؟	دائمًا
		أحيانًا

		نادرًا
		لا
الممارسات	هل تستخدم أدوات تحقق؟	نعم
		لا
		لا أعرف أدوات تحقق
الممارسات	هل بلّغت يومًا عن محتوى كاذب؟	نعم
		لا
		لا أعرف كيف
الممارسات	هل ألغيت متابعة صفحة بسبب تضليلها؟	نعم
		لا
		لا أتابع محتوى إعلامي
الممارسات	ما المواضيع التي تتريث قبل مشاركتها؟	الصحة
		الدين
		السياسة
		الأخبار العاجلة
		لا فرق
الممارسات	هل تعتقد أن من ينشر محتوى مضلل يفعل ذلك بدون ق	نعم
		لا
		أحيانًا
		لا أعلم